



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور – الجلفة –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

محاضرات في:

دراسة الجدوى وتقييم المشاريع، المطبوعة 2.

موجهة: لطلبة الماستر

شعبة: علوم التسيير

التخصص: مقاولاتية



الاعداد:

الدكتور: صولي علي

أستاذ محاضر – أ –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة – الجزائر -

2021/2020

الصفحة	فهرس المحتويات
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
I	مقدمة
01	الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المشروعات الاستثمارية
02	تمهيد :
03	الفصل الأول : مفاهيم حول الاستثمار
03	أولا : مفهوم الاستثمار
05	ثانيا : أهمية الاستثمار
06	ثالثا : أهداف الاستثمار
08	رابعا : أنواع الاستثمار
13	خامسا : المناخ الاستثماري والعوامل المحدد له
18	الفصل الثاني : المشروعات الاستثمارية
19	أولا : مفهوم المشروع الإستثمار
21	ثانيا : أهداف المشروع الاستثمار
23	ثالثا : أنواع المشروعات
25	رابعا : خصائص المشروع الاستثماري
29	خامسا : تعريف القرار الإستثماري
31	سادسا : أنواع القرارات الاستثمارية
32	سابعا : محددات القرار الاستثماري
37	ثامنا : أسس ومبادئ إتخاذ القرارات الاستثمارية
39	تاسعا : العوامل المؤثرة على إتخاذ القرارات الاستثمارية
40	الفصل الثالث : ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية
41	أولا : نبذة تاريخية عن دراسات الجدوى

42	ثانيا : تعريف وسمات دراسة الجدوى
45	ثالثا : أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية
47	رابعا : مواصفات دراسة الجدوى
48	خامسا : صعوبات إجراء دراسات الجدوى
49	سادسا : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية
57	الفصل الرابع : دراسات الجدوى التفصيلية
59	المبحث الأول :دراسات الجدوى البيئية.
65	المبحث الثاني : دراسة الجدوى القانونية :
68	المبحث الثالث : دراسة الجدوى التسويقية
99	المبحث الرابع : الدراسة الفنية للمشروع :
113	المراجع

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
(1 – 4)	مجالات البيئة المؤثرة بالمشروع الإستثماري	62
(2 – 4)	العوامل البيئية المحددة لصلاحية المشروع الإستثماري	63
(3 – 4)	مثال عن حجم الطلب المتوقع	77
(4 – 4)	جدول الطلب على كل من السلعة $((x,y))$.	83
(5 – 4)	مثال عن تقدير حجم الطلب المتوقع	85
(6 – 4)	دراسة جدوى تسويقية لإحدى المشاريع	94
(7 – 4)	المرونة الداخلية	95
(8 – 4)	جدول الطلب على السلعة (x) .	97

الرقم	فهرس الأشكال	الصفحة
(1 - 1)	المناخ الاستثماري	14
(1 - 2)	عناصر الإنتاج	19
(2 - 2)	عناصر الإنتاج وفق وجهة الباحث	20
(1 - 3)	الإطار العام لدراسة الجدوى لإتخاذ القرار لإنشاء مشروع إستثماري جديد	50
(2 - 3)	مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية	55
(1 - 4)	العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع	72
(2 - 4)	بعض الطرق المستخدمة في التنبؤ بالطلب	73
(3 - 4)	منحنى الطلب على السلعة (x,y) .	84
(4 - 4)	الطلب المرن	87
(5 - 4)	معامل المرونة < 1	88
(6 - 4)	التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر	89
(7 - 4)	طلب غير مرن	89
(8 - 4)	متكافئ المرونة	90
(9 - 4)	الطلب عديم المرونة	91
(10 - 4)	تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة	92
(11 - 4)	منحنى الطلب على اسلعة (x) .	97
(12 - 4)	خطوات دراسة الجدوى الفنية	99
(13 - 4)	بين نقطة التعادل	103
(14 - 4)	جوانب دراسة موقع المشروع	106
(15 - 4)	يوضح ملخص دراسة الجدوى الفنية	115

مقدمة :

تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم الأولويات التي يجب على المستثمر أن يهتم بها سواءً في القطاع الخاص أو العام وذلك للحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة وكذا حسن إستخدامها من بين الاستخدامات البديلة. لذا يجب أن تكون القرارات الاستثمارية سليمة مبنية على معطيات دقيقة يقل احتمال الخطأ فيها ،ومن هنا فإن القرار الاستثماري من أهم القرارات الاقتصادية وأكثرها خطورة لارتباطه بالعديد من العوامل و المتغيرات التي يصعب في غالب الأحيان التنبؤ بسلوكها واتجاهات تطورها فعلى ضوء القرار السليم يتوقف نجاح المشروع ، ويكون القرار الناجح هو الذي يؤدي إلى تعظيم الإرباح ويعطي للمؤسسة مركز تنافسي في السوق. أما بالنسبة للدولة فإن القرار الاستثماري الصائب والأمثل هو الذي يساهم في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة والمتاحة وكذا زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

نتناول في هذه المطبوعة أربعة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المشروعات الاستثمارية .

أما الفصل الثاني : المشروعات الاستثمارية

أما الفصل الثالث : ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية

و الفصل الرابع : دراسات الجدوى التفصيلية

أما الفصل الخامس : الدراسة التمويلية ستكون في المطبوعة الثالثة مع الفصول التالية :

الفصل السادس : بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تعتبر أساساً لفهم معايير تقييم المشاريع ، مع

التوقف بصورة مفصلة عند مفهوم القيمة الزمنية للنقود واحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية

الفصل السابع : فيتضمن دراسة مفصلة للمعايير التي تستخدم في تقييم المشاريع سواء تلك التي تأخذ في

الحسبان القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعايير المخصوصة كمعيار استرداد ومعيار معدل العائد

المحاسبي ، مع مقارنة بين هذه المعايير كما أنها تتضمن بعض الأعمال التطبيقية المبسطة .

أما الفصل الثامن : مكرس لتقييم المشاريع في ظل ظروف الخطر وعدم التأكد.

الفصل التاسع : فيتضمن دراسة الجدوى المشروع من وجهة النظر الربحية القومية ، أو الاجتماعية أي من

وجهة نظر فائدة المشروع للمجتمع أو الاقتصاد الوطني ككل حيث تهتم دراسة الجدوى القومية المشروع

المقترح بمعرفة درجة تأثير المشروع على الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع ودرجة استغلالها ،وعلى أفراد المجتمع ومستوى المعيشة ،وعلى علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية .

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول المشروعات الاستثمارية

تمهيد :

يمكن إعتبار المشاريع الإستثمارية إحدى أهم الأدوات الرئيسية للتنمية الإقتصادية للبلد ولهذا يتطلب أن يكون الإختيار سليم لهذه المشاريع ، فنجاح عملية التنمية في أي بلد لا بد من الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولتنفيذ ذلك يجب الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية لأنها القاعدة الأساسية لصناعة لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، إذن يجب الاهتمام بدراسات الجدوى في الوقت الحاضر وخاصة في البلدان النامية والسائرة في طريق النمو ، لأنها هي الأساس في صناعة القرارات الاستثمارية.

سنحاول في هذا الفصل التعرف على المفاهيم الأساسية حول المشروعات الاستثمارية وعلى القرار الاستثماري الرشيد ، ثم نتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول دراسة الجدوى.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار

تعتبر مسألة الاستثمار إحدى المسائل الهامة التي تناولتها الدراسات والأبحاث عبر الفكر الاقتصادي ، وإختلفت في دراستها المدارس الفكرية فكل ينظر إلى الاستثمار من الزاوية الفكرية التي ينتهي إليها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تنافست دول وحكومات حول تطوير التشريعات ووضع خطط وتحفيزات من أجل ترقية وجذب الاستثمارات ، وهذا كله لأهميته في الحياة الاقتصادية ، فهو المحرك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مجموعة من المفاهيم ذات صلة بالاستثمار.

أولاً : مفهوم الإستثمار

بما أن الهدف النهائي من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يتمثل في الوصول إلى قرار استثماري سليم يساعد في تحقيق الأهداف التي يريد المستثمر الوصول إليه لذا نجد أن من الأفضل ، قبل التطرق إلى موضوع الدراسة أن نتوقف قليلاً عند موضوع الاستثمار وماله من علاقة بطبيعته ، وأهميته ، كمدخل لدراستنا هذه .

ويمكن تعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية كما يلي :

– لغة : اشتق الاستثمار من كلمة استثمار يستثمر معناه ينمي أي يزيد ، والنماء غالباً ما يكون في الأموال سواء كان في شكل عقارات أو منقولات.

– إصطلاحاً: يقصد به استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة من خلال شراء الآلات والمواد الأولية وإما بطريقة غير مباشرة ك شراء الأسهم والسندات.

لقد تعددت التعاريف المقدمة حول الإستثمار وإختلفت باختلاف وجهات نظر الباحثين والدراسيين ونورد فيما يلي بعض التعاريف .

يعرف مفهوم الاستثمار (بالإنجليزية (Investment : بأنه مجموع القيمة الإجمالية والكمية من رأس المال المستخدمة في إنتاج مجموعة الخدمات والسلع والمواد وتوفيرها في الأسواق المخصصة ، إضافة إلى مجموعة الممتلكات والأصول والأسهم التي يحصل عليها الأفراد للحصول على المال .

يرى البعض أن الاستثمار يعني " التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر".¹⁾

والبعض الآخر يعرف الاستثمار بأنه "التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك

¹ - عثمان إبراهيم السيد (1997) ، "تخطيط وتنفيذ المشروعات" ، ط2 ، ب.د.ن ، ص35.

تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمار يختلف عن الادخار الذي يعني " الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل "، ويختلف الادخار عن الاستثمار بأن الادخار لا يحتمل أي درجة من المخاطرة.⁽¹⁾

ويعر بأنه الاستثمار يستمد أصوله العلمية من علم الاقتصاد كون مضمونه يشير إلى التخصيص الكفء للموارد المتاحة و تقييمها، إذ أن الاستثمار له صلة بالاستهلاك و الدخل و الادخار و الاقتراض، و الصلة بهذه المفاهيم الاقتصادية تأتي في حالة عدم التوازن النقدي، الذي يمثل الجوهر الأساسي لمفهوم مصطلح الاستثمار، فالاستثمار هو توظيف للأموال لفترة زمنية محددة، للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل، تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال و مخاطر التضخم و تقلب تلك التدفقات.⁽²⁾ ويعرف بأنه التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخرى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

- النقص المتوقع في تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.

يعرف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الانتاجية بهدف تكوين رأس المال الاستثمار و يتوقف أساساً على حجم الادخارات، مما سبق نستنتج أن الاستثمار هو مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل و تحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، أخذ بعين الاعتبار عنصري العائد و المخاطرة.⁽³⁾ وقد عرفت الأمم المتحدة الاستثمار على انه ((إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافاً إليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط ، بل على حيازة المستندات أو أي شكل آخر من الموجودات المالية)) .

¹ - Redcliffe,R, 1982 , " Investiment ,Concept,Analysis,and Stratege",III,Scott,Foresman& Comp

² - أرشد فؤاد التميمي ، أسامة عزمي سلام ، (2004)، "الاستثمار بالأوراق المالية "، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، ص16 .

³ - زكريا أحمد صيام . (2003)، "مبادئ الاستثمار"، ط2، دار المناهج ، عمان ، الأردن ، ص19 .

ومن بين التعاريف التي اعتمدت على تحديد مقومات الاستثمار ما يلي : الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر.⁽¹⁾

ويمكن استنتاج هذه المقومات على النحو التالي:⁽²⁾

- ✓ الموارد المتاحة : متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة؛
 - ✓ المستثمر : وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطرة لتوظيف موارده الخاصة؛
 - ✓ الأصول : وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول؛
 - ✓ غرض المستثمر : هي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته ، والتي تحمل قدرا من المخاطرة من أجلها ، وقد يكون هذا العائد ماديا أو منفعة عامة منظورة أو غير منظورة.
- ويمكن التطرق للإستثمار من زوايا المدارس الفكرية :

ثانيا : أهمية الاستثمار :

إن الأهمية التي يتصف بها الاستثمار تشجع الحكومات من إصدار قوانين وتشريعات وتتخذ الإجراءات التي تحفز على الاستثمار وتدفع بالمستثمرين للاهتمام بزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال وفعالية استخدامه وكذلك تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرؤوس الأموال المتاحة بين فرص الاستثمار المتعددة من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة والمقترحة كل هذا يتم من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم هذه البدائل الاستثمارية التي ينتج عنها اتخاذ القرارات السليمة والصائبة على أسس علمية ودقيقة وواضحة بعيدة عن الضبابية .

وهناك من يرى أن الاستثمار هو المقوم الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحقيق الأرباح والعوائد للشركات والمؤسسات والأفراد، وذلك من خلال التأثيرات الإيجابية المترتبة على زيادة الدخل ورأس المال من خلال الاستثمار، وهناك عدة فوائد للاستثمار وفيما يأتي توضيح لأهمها:

- ✓ توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة اللازمة، لتنفيذ كافة النشاطات العملية المختلفة داخل الدولة. توفير فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة بين الأفراد مما يساهم في تنشيط حركة العملة وتطويرها.

✓ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي والمادي للدولة، باعتبار رأس المال العنصر الأساسي للنمو

الاقتصادي.

1 - حامد العربي الحضري، (2000)، "تقييم الاستثمارات"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 19-20.

2 - نفس المرجع ، ص 20 .

- ✓ إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين اليومية، وتساهم في تنشيط الحركات التسويقية والمبيعات للدولة.
 - ✓ تصدير الفائض من السلع والخدمات للخارج مما يوفر من العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات، وزيادة التكوين الرأسمالي.
 - ✓ توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين من أجل تحقيق أفضل النتائج والعوائد الاقتصادية والمالية التي تساهم في رفع مستوى التجارة الخارجية للدولة.
 - ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين وزيادة نسبة الدخل الفردي.
- يمكن تلخيص أهمية الاستثمار بالنقاط التالية:

- زيادة الدخل القومي
 - خلق فرص عمل.
 - دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- وقد أولت الدول المتقدمة اهتمام كبير للاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار واللازمة لانتقال رؤوس الأموال. أما في الدول النامية فلم يعطَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي على الرغم من ندرة رأس المال في هذه الدول. وتعود هذه الندرة في رأس المال للأسباب التالية:

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- عدم توفر البيئة والمناخ الملائم للاستثمار.
- ضعف الوعي الادخاري والاستثماري.
- الاستخدام الغير العقلاني لرأس المال المتاح.

ثالثاً: أهداف الاستثمار:⁽¹⁾

¹ - يمكن الاطلاع: 1. نزيه مبروك عبد المقصود محمد مبروك، (2007)، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، ط1، دارالعلم الجامعي الاسكندرية، مصر، ص419.

2. هوشيار معروف، (2009)، "الاستثمارات والاسواق المالية"، ط1، دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

الاستثمار يسعى إلى تحقيق عدة من الأهداف، مثل:

- ✓ توفير المال للحماية من انخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن التضخم: وذلك حيث أن هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق الأرباح الرأسمالية، وعوائد تحافظ على قوتها الشرائية للمستثمر.
 - ✓ المحافظة على استمرار التنمية بالثروة المالية: فيكون بهذا الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة، بالتزامن مع الزيادة في رأس المال.
 - ✓ الوصول لأكبر قيمة من الدخل الجاري: وهو تركيز المستثمرين على الاستثمارات التي ستعود عليهم بتحقيق أكبر العوائد المالية، بدون الاهتمام لأي اعتبارات أخرى كنسبة المخاطرة.
 - ✓ توفير الحماية من الضرائب للدخل: بحيث يسعى الاستثمار لإفادة المستثمرين من المزايا الموجودة في الضرائب، والناتجة عن التشريعات المطبقة، وبحالة توظيف الاستثمار بمجال غير مناسب قد يؤدي هذا التعرض لنسبة ضرائب مرتفعة.
 - ✓ الوصول لأكبر نمو من الثروة: المضاربون في السوق المالي هم من يهتمون بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار. بحيث يحرصون على اختيار الاستثمارات المرتفعة بالمخاطرة، ويقبلون بكافة ما ترتب على اختياراتهم.
 - ✓ تأمين المستقبل: وهي الاستثمارات المتعلقة بالأشخاص الذين وصلوا إلى عمر التقاعد، بحيث يكون هنا هدف الاستثمار هو تأمين المستقبل. عن طريق استثمار الأموال في شراء الأوراق المالية كالسندات، والتي تقدم عوائد متوسطة، مع أقل درجة من المخاطرة.
- وقد تكون هذه الأهداف من أجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة) أو من أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشروعات الخاصة، ومن الأهداف أيضا:
- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.
 - المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
 - استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
 - ضمان السيولة اللازمة.

فأهداف الإستثمار تتباين حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر، ومستوى وطبيعة نمو حالته الاقتصادية، وما يتوفر لديه من معلومات بشأن مصادر التسهيلات الائتمانية، وفرص الإستثمارات المختلفة، وما يسود من مناخ إستثماري في محيط نشاطه، وكذا ما يتميز به شخصا أو يعتمد عليهم قدرات أو أجهزة إدارية، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية:

1. المحافظة على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر، إن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمراً إستراتيجياً لأن التضحية بجزء من هذه الأصول أوكلها إما أن يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو يجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإبقاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة؛

2. تحقيق عوائد مستقرة، أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة وهنا يجب الإهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية؛

3. استمرار السيولة النقدية بإعتبارها كجزء من الموارد المتاحة وذلك من أجل:

أ- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير؛

ب- مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية خاصة عندما يعمل

المستثمر بشكل فردي أو أسري، ومواجهة متطلبات التنظيم الإداري الإستثماري عندما

يجري الإستثمار في إطار مؤسسي؛

ت- الوفاء بالديون المستحقة وبنفس العملات الأجنبية أو المحلية التي تم تمويل هذه الديون بها

؛

4- استمرار الدخول وزيادتها، و يمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته

الإعتبارية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات وقدرات الإنتاجية، ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة ؛

الإستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة ؛

5. زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة

ورأس المال والأرض والإدارة بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها؛

6. توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادية الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات

والآلات الخاصة بها.⁽¹⁾

رابعاً: أنواع الاستثمارات

هناك أنواع كثيرة للاستثمار وهذا راجع إلى نظرة كل إنسان ومن أي زاوية ينظر إليه ، و بالتالي يمكن

تصنيفه وفقاً لأكثر من معيار وذلك من حيث طبيعته، و القائم به، و تعدده و جنسيته، مجالاته...إلخ، و

جميع هذه التقسيمات لأنواع الاستثمار تتداخل مع بعضها البعض، بحيث يصعب الفصل التام بينها، و

عليه فيمكن تصنيف الاستثمار وفقاً لما يلي:

¹ - الزين منصور، (2013)، "تشجيع الإستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية"، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 45.

1. حسب طبيعة الاستثمار: (1)

يقسم الاستثمار من حيث نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمار حقيقي أو عيني (Real Investment) واستثمار مالي (Financial Investment)، واستثمارات معنوية .

أ. الاستثمار الحقيقي :

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا بوجه عام متى ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته وتظهر اما في شكل حيازة السلعة أو في شكل التمتع بخدمة . ويقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي على فرض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية اضافية تزيد من دخل المستثمر ، ومن ثم الدخل القومي للمجتمع ، وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة.

إذن فالاستثمار العيني أو الحقيقي هو الاستثمار في أصول ثابتة أو متداولة ملموسة (مخزون

سلي) ملموسة منتجة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة . (2)

ولعل أهم مكونات الاستثمار الحقيقي :

➤ الاستثمار في الآلات والمعدات .

➤ الاستثمار في المباني .

➤ الاستثمار في المخزون السلي .

ويشمل الاستثمار في الآلات والمعدات كل المعدات الإنتاجية كالمكائن والأجهزة الإنتاجية والمولدات ووسائل النقل المستخدمة في الإنتاج .

ويهدف المستثمر في الغالب الحصول على أكبر ربح ممكن وهذه المشروعات لا تتم في العادة إلا بعد إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات .

أما الاستثمار في المباني فيشمل المباني السكنية والصناعية والتجارية والمصارف والمستودعات ومباني الخدمة العامة والطرق والجسور وغيرها .

¹ - يمكن الإطلاع : أ. كاظم جاسم العيساوي، (2005)، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات . تحليل نظري وتطبيقي"، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع

، عمان ، الأردن ، ص 20 . 27. ب .، 138، p، Edition Ellipses، paris، Manuel de gestion، vol 2، (1999)، Amand Dayan

ب. عبدالله مهنا سالم ، محمد عطية مطر ، "مبادئ الاستثمار"، ط2، مطابع الوزن العالمية ، الكويت ، ص 89 .

² - خالد عبد الرحمن المشعل ، "الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي"، دار الثقافة والنشر بالجامعة ، جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ص 26 .

أما الاستثمار في المخزون السلعي فهو التغير في قيمة المخزون الصناعي والتجاري (سواء المواد الأولية أو نصف المصنعة ، أو تامة الصنع) الذي يوجد في نهاية العام عن قيمة المخزون السلعي أول العام .

ب- الاستثمار المالي: ولكن في التبادلات المالية المعاصرة، هناك اتجاه عام على تحديد معنى الاستثمار المالي بأنه "استخداما لأموال في الإنتاج .. بطريق غير مباشر ك شراء الأسهم . أي خلافاً لطبيعة الاستثمار المادي الذي يتحقق بشراء الآلات والمواد الأولية. والسندات ⁽¹⁾ ومن هنا يمكن القول أن جميع الأدوات المالية المتداولة في أسواق المال هي محل هذا النوع من الاستثمار حسب ما تمليه النظرية المالية المعاصرة، ومن هذه الأدوات أذونات الخزنة وشهادات الاستثمار والصكوك وغيرها، إلى جانب الأسهم والسندات .

و يمكن القول أن الاستثمار المالي غالبا ما يقابله استثمار مادي، فالأوراق المالية من وجهة نظر المساهمين تعتبر استثمارا ماليا، بينما استخدام الأموال من وجهة نظر المنشأة يعتبر استثمارا ماديا.

ج. الاستثمار المعنوي: كل استثمار غير مادي وغير مالي ، كعلامات تجارية، تراخيص استغلال، أو نقل امتياز، شهرة محل، البحث والتطوير ...

2- استثمار الموارد البشرية، والاستثمار الاجتماعي

أ. استثمار الموارد البشرية: وهناك الاستثمار البشري الذي ينصرف في الإنفاق على التعليم و التدريب و الصحة و ما ماثلها من خدمات تديم و تنمي طاقات المجتمع و ترتقي بها. إن دراسات جادة قد أكدت أهمية الاستثمار البشري منذ وقت مبكر، قد تحدث Marshall عن جدوى التعليم و أهميته حتى من منظور حسابات الكلفة / العائد، و بكلماته: " فالقيمة الاقتصادية لعبقري من رجال الصناعة تكفي لتغطية نفقات التعليم لمدينة بأسرها"، و توالى الدراسات التي تلفت الاهتمام إلى العنصر البشري و ضرورة الاستثمار فيه Investment in Human Capital و عارضت به مفهوم الاستثمار في رأس المال المادي و مع ذلك فإن نظرية المشروع الخاص تعتبر الإنفاق على التعليم و الصحة إنفاقا استهلاكيا و لن يكون ذلك استثمارا إلا بقدر ما يكون فرصة لبيع خدمة الجمهور.

لذا يعتبر الكثير أن الاستثمار في رأس المال البشري أحد أهم الاستثمارات وأحد أكثرها فائدة على المدى البعيد، وأكثرها أهمية في تحقيق الاستراتيجيات وتتم عن طريق توفير السبل والطرق

¹ - براهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط. اسطنبول ، المكتبة الإسلامية، مادة: ثمر، ص ١٠٠.

للتطوير من الإنسان ،وقدراته مما يسهم في ما بعد بتحقيق الأهداف والاستراتيجيات التي تم رسمها وتحسين طرق تنفيذها، حيث أنه لا بد لهذه العملية أن تكون مستدامة، نذكر بعض أسباب الاستثمار البشري:

- على الصعيد الدولي والعالمي تسعى البلدان الى تحقيق أعلى استثمار بشري لتوظيفه في تطوير مختلف القطاعات الصحية أو التعليمية أو التشغيلية وغيرها الكثير من القطاعات.
- تنوع المشاريع وفرص الاستثمارات الجديد التي يستطيع الأفراد أن يشغلوها مما يزيد من دخل الفرد وتحسين معيشته .
- ب. الاستثمار الاجتماعي: يقصد به إذا كانت آثار الاستثمار لا تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بتاتا مثل بناء التجهيزات العسكرية والأمنية، أو تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية ولكن بطريقة غير مباشرة، كمؤسسات التكوين والتعليم، فإن هذا الاستثمار يسمى " استثمار غير إنتاجي". وهذا الاستثمار الذي يؤثر بصفة غير مباشرة على قدرة المجتمع، على خلق الإنتاج، مثل تكوين و تدريب العمال و تحسين مستواهم المعيشي، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع إنتاجيتهم. و لذلك يغلب على الاستثمار الاجتماعي الطابع الكيفي و النوعي على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب و الوادي الرياضية و الترفيهية و الثقافية و السياحية... إلخ، فتقاس المردودية في هذا النوع من الاستثمار، بمدى التحسن و التطور الذي يحصل في طبيعة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المؤسسة.
- و يندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي، جملة من المشاريع الحكومية، كمشاريع مراكز الامن، و الصحة العمومية، و شق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

3- الاستثمار التجاري، والاستثمار في البحث والتطوير

- أ. الاستثمار التجاري: إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية و الاستثمار في المنشآت التجارية، بهدف الأعمال التجارية و تصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها. فالمرودود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية و الإعلان يختلف عن المرودود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الاخرى.
- ب. الاستثمار في البحث والتطوير: يكتسي هذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات و المشاريع الضخمة لما له من أهمية في استعمال الآلات و التجهيزات المتطورة تقنيا. و هذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج و الإنتاجية، و تحسين جودة المنتج، و تدنئة تكاليفه.

لأن المؤسسة تكون دائما في وضع منافسة امام عدة منشآت أخرى، و بالتالي عندما تستثمر في مجال البحوث العلمية، و تطوير المنتجات يعطي للمؤسسة وضعاً جيداً في السوق المحلي و الأسواق العالمية.

4. من حيث أجل الاستثمار:

و طبقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين هما:

- أ- الاستثمار الثابت: و يتمثل في الاستثمارات الطويلة و المتوسطة الأجل التي يزيد أجلها عن سنة، و يتضمن الاستثمار في الإنشاءات الجديدة و المعدات و الآلات الجديدة، أي خطوط الإنتاج و الهياكل الأساسية في عملية الإنتاج التي تستخدم لفترات زمنية طويلة.
- ب- الاستثمار المتداول: و يشير إلى الاستثمارات قصيرة الأجل التي يقل أجلها عن سنة، و يتضمن الاستثمار في المخزون سواء كان مواد أولية أو سلع وسيطية أو نهائية. و هذا النوع من الاستثمار ضروري لاستمرار العملية الإنتاجية.

5. من حيث القائم بالاستثمار:

حيث ينظر إلى الاستثمار من زاوية من يقوم به، هل يقوم به أشخاص طبيعيون أم شخصيات اعتبارية، و لذلك يقسم هذا النوع من الاستثمار إلى نوعين هما:

- أ- الاستثمار الشخصي: و هي الاستثمارات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، و تتمثل في شراء الآلات و المعدات و الأسهم و السندات.
- ب- الاستثمار المؤسسي: و يقصد به حجم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الشركات أو الهيئات. و أهم ما يميز الاستثمار المؤسسي عن الاستثمار الشخصي هو كبر حجم الاستثمار المؤسسي عنه في الشخصي.

6. من حيث جنسية الاستثمار:

ووفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى الاستثمار الوطني و الاستثمار الأجنبي.

- أ- الاستثمار الوطني: و هي الاستثمارات التي تكون داخل البلد .
- ب- الاستثمار الأجنبي: و هي الاستثمارات التي تأتي من خارج البلد سواء كانت مؤسسات فردية أو شركات متعددة الجنسيات أو شركات تابعة لحكومات أجنبية ، و هي التي تجلب أموالاً للاستثمار بها بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة .

7. الاستثمار حسب الملكية :

- أ- الاستثمار الخاص: و هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فردياً أو جماعياً .

ب- الاستثمار العام: وهو استثمار تابع للدولة .

ت- الاستثمار المختلط : وهو استثمار مختلط بين القطاع العمومي والقطاع الخاص .

وهناك أنواع أخرى من الاستثمارات

خامسا : المناخ الاستثماري والعوامل المحددة له:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار .

1. تعريف المناخ الاستثماري: هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

يقصد بمناخ الاستثمار بأنه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

و حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي: تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية".⁽²⁾

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.⁽³⁾

¹ - أسامة كردي، (2001)، "آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية"، ط1، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، ص 288

² - حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص 29 .

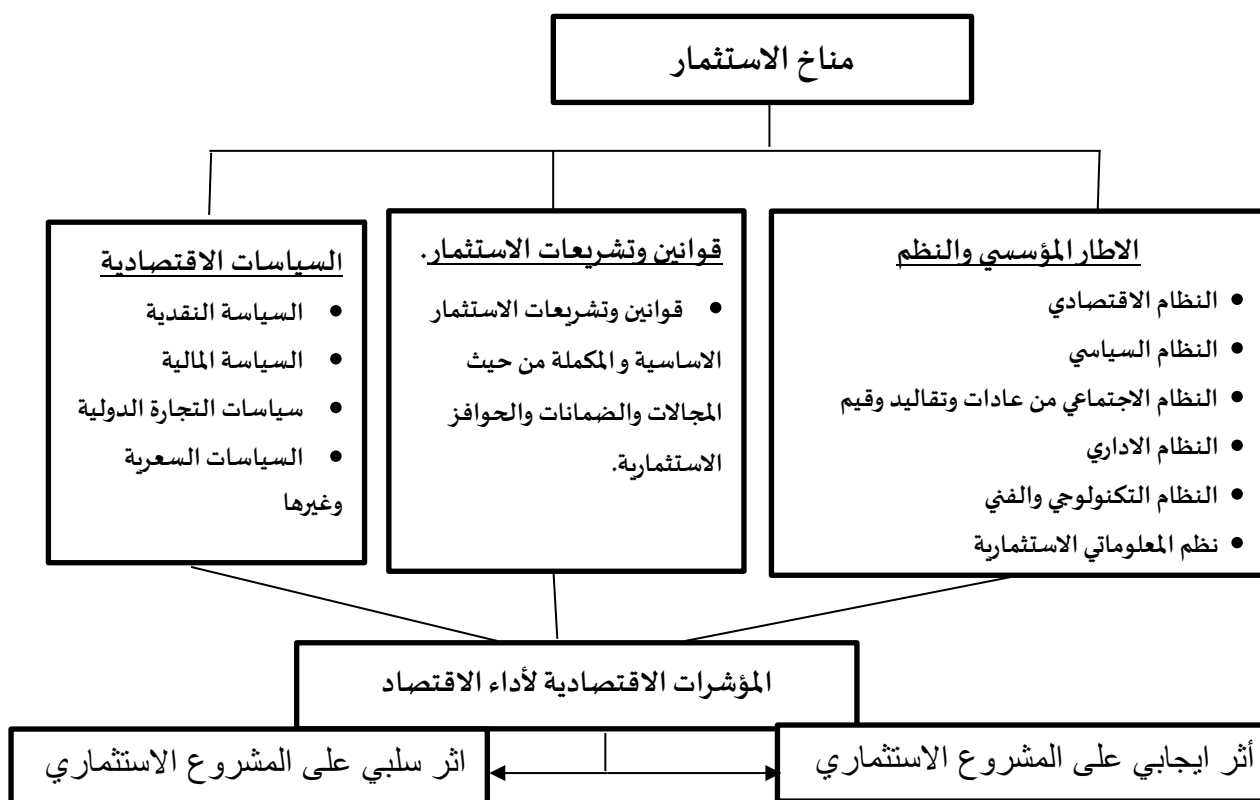
³ - لال بوجمعة ، مرجع سابق ، ص 87.

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو مجموعة من الظروف القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية و التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز والإعفاءات الممنوحة له قصد استقطابه.

يمكن بحث مدى تأثير البيئة على المشروع بأخذ مفهوم البيئة بكل مكوناتها وعناصرها الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والفنية والقانونية واطار السياسات الاقتصادية المؤثرة على المشروع سواء ايجابيا أو سلبيا فبيئة الاستثمار هنا نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر.

في مرحلة دراسة اثر بيئة الاستثمار على المشروع حتى يتضح ما إذا كانت بيئة مشجعة وموافية وصالحة من عدمه، ولذلك يمكن التعبير عن مناخ الاستثمار من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1.1) : المناخ الاستثمار



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، (2002)، "دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية"، الاسكندرية، الدار الجامعية، ص

70.

2. العوامل المحدد للاستثمار

لتحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار لابد من طرح عدة أسئلة منها ما الذي يدفع المستثمرين إلى الاستثمار؟ أنهم يقبلون على عملية الاستثمار عندما يتوقعون أن ذلك يعود عليهم بالربح أي عندما يكون العائد من الاستثمار أكبر من التكاليف هذه الفكرة البسيطة للاستثمار تنطوي على ثلاث عناصر أساسية لمفهوم الاستثمار هي :

العائد ، التكلفة ، التوقعات .

أ - العائد : يمكن ان يجلب الاستثمار الربح في حال تمكنت من بيع منتجاتها لقاء مبلغ أكبر مما استثمرته وهذا يعني أن المستوى الإجمالي للإنتاج أي الاستثمار يتوقف على العائد والذي بدوره يرتبط بالوضع الاقتصادي العام في البلاد أي أن مستوى الاستثمار يكون عالياً عندما يزداد الإنتاج ويكون متدنياً عندما يتقلص الإنتاج علاقة طردية بين مستوى الاستثمار والإنتاج.

ب - التكلفة : تتمثل في تكلفة الاستثمار الذي يحدد مستوى الاستثمار ويؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري وبما أن السلع الاستثمارية تستخدم خلال فترة زمنية طويلة فان حساب كلفة الاستثمار تكون معقدة فإذا كانت (الآلة) المشتراة تستخدم خلال سنوات طويلة فيجب علينا كلفة راس المال بواسطة سعر الفائدة المستثمرون غالباً ما يلجأون إلى القروض تمويل مشاريعهم تمويل شراء السلع الرأسمالية ما هي كلفة الاقتراض أنها الفائدة التي تدفع على القرض فالفائدة هي السعر الذي يدفعه من يقترض مبلغا من المال لفترة زمنية معينة وهناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار حيث كلما انخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك على الاستثمار ونشير هنا إلى أن الدول المتقدمة في حال ركود اقتصادها تلجأ في سياساتها المالية الى تخفيض سعر الفائدة وذلك من خلال تشجيع الاستثمار كما أن السياسة الضريبية المنتهجة من طرف الدولة تؤثر على الاستثمار فعندما تفرض الدولة ضريبة عالية على أرباح المؤسسة في قطاع معين فإنها تضعف الحوافز الاستثمارية والعكس صحيح كلما كانت منخفضة على أرباح المؤسسة حفز ذلك على زيادة نسبة الاستثمار وعليه فان النظام الضريبي في مختلف القطاعات يمارس تأثيراً كبيراً على القرارات الاستثمارية .

ج - التوقعات : المستثمرين وثقتهم بالوضع السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد ومن المعلوم أن الاستثمار عمل مغامر ينطوي على درجة معينة من المخاطرة مبني على توقع أو التنبؤ بالأحداث المقبلة أي انه رهان على أن يكون العائد من التوظيفات أكبر من كلفة الاستثمار فإذا افترض المستثمرون ان الوضع الاقتصادي المقبل في بلد ما سوف يتسم بالركود أو الانكماش فإنهم يمتنعون عن توظيف أموالهم فيه فان القرارات الاستثمارية تتوقف على التوقعات والتنبؤات بالأحداث المقبلة فالمستثمرون يبذلون جهداً كبيراً في تحليل الأوضاع محاولين التقليل قدر الإمكان من الخطر ومن عدم التأكد المرتبطين بالاستثمار ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي ان المؤسسة تستثمر بهدف الحصول على الربح وبما ان السلع الرأسمالية تستخدم خلال سنوات طويلة فإن القرارات الاستثمارية تتوقف على :

✓ الطلب على السلع المنتجة بواسطة الاستثمارات الجديدة،

✓ أسعار الفائدة والضرائب التي تؤثر على كلفة الاستثمار

✓ توقعات المستثمرين بشأن وضع الاقتصاد .

وهناك من يرى أن أهم العوامل المحددة للاستثمار يمكن اختصارها فيما يلي: ⁽¹⁾

¹ .كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 33-35.

أ- سعر الفائدة:

و المقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينها و بين حجم الأموال المستثمرة فهي علاقة عكسية. فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض و بالتالي انخفاض الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض. أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، و بالتالي ارتفاع الاستثمار، نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض.

ففي حالة التضخم، من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة، أما في حالة الركود، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال:

و المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال.

فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و الأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخل و بالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة. أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخل المتوقعة من ذلك الاستثمار، و منه انخفاض الأموال المستثمرة.

ت- التقدم العلمي و التكنولوجي:

فالتقدم العلمي و التكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، و التي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال المكان القديمة بأخرى جديدة، و ذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق.

بالإضافة إلى التقدم في الآلات، نجد التقدم في مجال البحث و التطوير، الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة.

ث- درجة المخاطرة:

إن العلاقة بين درجة المخاطرة و الاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار.

و لكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة و العائد هي علاقة طردية.

و عليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية.

و هذه المخاطرة قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدولة فتوفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة و الذي يعمل على تشجيع الاستثمار.

بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد عوامل أخرى و هي تتمثل في :

- مدى توفر السوق المالية الفعالة و النشطة.

- مدى توفر الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أفراد المجتمع.

الفصل الثاني: المشروعات الاستثمارية

الفصل الثاني : المشروعات الإستثمارية

المشروع الاستثماري ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال من أجل القيام بمشروع جديد أو القيام بعملية توسعة لمشروع قائم ، وذلك من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة ، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حالياً ، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى ، وذلك خلال فترة زمنية معينة .⁽¹⁾

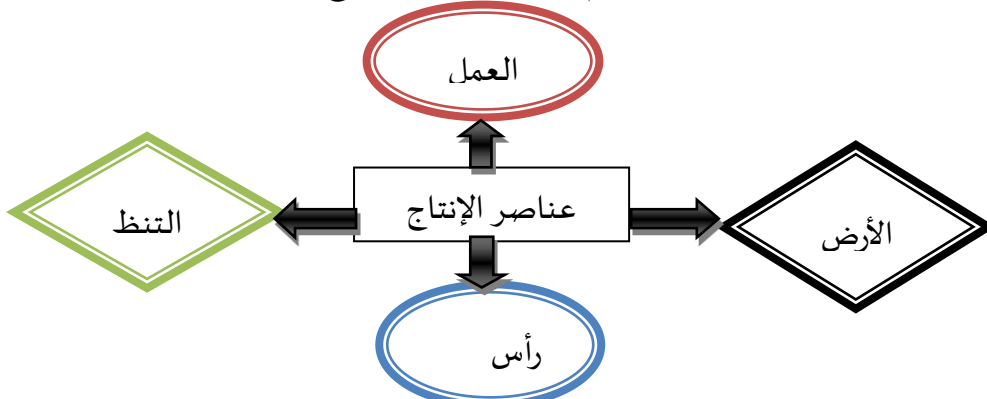
أولاً : مفهوم المشروع الاستثماري :

عرف (سيد الهواري ، 1992، 129) المشروع بأنه وحدة استثمارية مقترحة ، يمكن تميزها فنيا وتجارياً واقتصادياً عن باقي الاستثمارات ، فتحديد مشروع يكون بقصد دراسته وتحليله وتقييمه ؛ و لذلك فمن الضروري أن يكون مميزاً ؛ حتى يمكن عمل الحسابات اللازمة ، واختياره أو رفضه أو تعديله .⁽²⁾

وحسب " (Bridie et michailof) فإن المشروع الاستثماري هو مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية و المتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة الصعبة منها حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل دخول أو منافع نقدية أو غير نقدية بالنسبة لأفراد المجتمع كله".⁽³⁾

ويقصد بالمشروع الاستثماري هو كل كيان مالي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين ، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع الحاجات الخاصة والحاجات العامة خلال فترة معينة .⁽⁴⁾

الشكل رقم (1.1): عناصر الإنتاج



المصدر : شقيري موسى (2009) ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، الأردن ، دار المسيرة ، ص16.

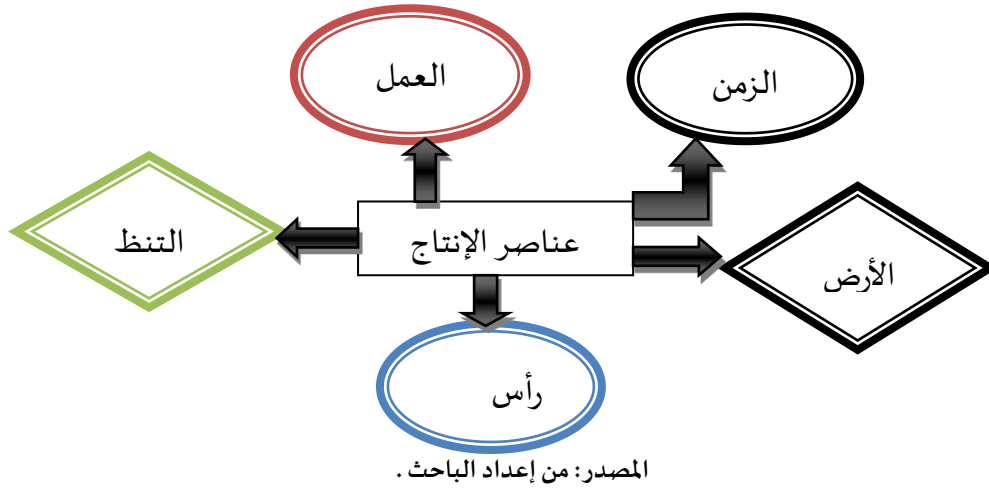
¹ - نعيم نمر داود ، (2011)، دراسو الجدوى الاقتصادية ،الأردن ، دارالبداية، ص7 .

² - سيد الهواري ، (1992)، أساسيات الإدارة المالية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ص129.

³ - Bridie manuel, Serge michailof , (1995)، « guide pratique d'analyse de projet (évaluation et choix des projets d'investissement) economica. Paris, France, p-01

⁴ - عاطف وليم اندراوس ، (2007)، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات ، الأطر والخطوات. الأسس والقواعد. المعايير ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ص8.

ونظيف عامل الزمن لأنه مهم في عناصر الإنتاج فيكون الشكل كالتالي :
الشكل رقم (2.1): عناصر الإنتاج



وعرف البنك الدولي المشروع الاستثماري بأنه حزمة من النشاطات الاستثمارية والسياسات والاجراءات المؤسسية الأخرى التي تستهدف تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة.⁽¹⁾
وعرف المشروع الاستثماري على أنه مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من العناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجات تفوق قيمة مدخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية (عوائد الاستثمار) للمشروع.⁽²⁾
وعلى الرغم من تعدد التعريفات المقدمة للمشروع إلا أنها تبقى قاصرة على التعبير عن جميع الخصائص الرئيسية للمشروع الاستثماري ، لكنه بالمقابل هناك إجماع على العناصر المكونة للمشروع والتي تشمل مايلي:⁽³⁾

- تدفقات خارجية: وتسمى أحيانا بالتكاليف أو المدخلات ، أو الموارد أو الاستثمارات ؛
- تدفقات داخلية: وتسمى أحيانا بالمنافع أو المخرجات، أو العوائد التي تعكس هدف المشروع ؛
- فترة زمنية معينة: وتمثل عمر أو حياة المشروع ؛
- حيز مكاني: ويشمل موقع محدد في منطقة محددة ؛
- إدارة المشروع والأفراد: أصحاب المشروع ، أو المشاركين فيه ؛
- القيمة المتبقية للمشروع .

¹ - محنت الفريشي (2009)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص16.
² - قاسم ناجي حمدي، (2008) ، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي ، الجزء الأول ، دار المناهج للنشر ، الأردن ، ص15 .
³ أحمد الكواز ، تقييم المشروعات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 41، الكويت ، ماي 2005 ، ص02 .

من التعريفات السابقة نستشف أن المشروع الاستثماري هو عبارة عن فكرة بعد دراستها وتقييمها نصل إلى قناعة علمية بأنها صالحة لتنفيذ أي إتخاذ قرار بإنشاء كيان مستقل له حيز مكاني و يمتلكه فرد أو عدة أفراد ، يقوم أو يقومون بمزج عناصر الإنتاج في ظل توفير التمويل الكافي من أجل إنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو تجديد أو توسعة لمشروع قائم ، في مدة زمنية محددة ، مع مراعات عامل المخاطرة .

لأن العلاقة بين درجة المخاطرة و الاستثمار هي علاقة عكسية، بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار. و لكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة و العائد هي علاقة طردية. و عليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية.

و هذه المخاطرة قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدولة فتوفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة و الذي يعمل على تشجيع الاستثمار. بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد عوامل أخرى و هي تتمثل في :

- مدى توفر السوق المالية الفعالة و النشطة.

- مدى توفر الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أفراد المجتمع.

جديدة ، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حالياً ، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من أجل تحقيق أهداف أخرى ، وذلك خلال فترة زمنية معينة.¹⁾

ثانياً. أهداف المشروع الاستثماري

إن تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية لدراسة جدوى أي مشروع استثماري. وهو يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- زيادة الإنتاج السلعي و الخدمي الممكن تسويقه بفعالية، و زيادة الدخل الوطني ؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفاء والأعلى لعوامل الإنتاج⁽²⁾
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا ؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة ؛

¹ - نعيم نمر داود ،(2011)، دراسو الجدوى الاقتصادية ،الأردن ، دارالبيداء، ص7 .

² - آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية :الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2001، ص07.

- رسخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل و تحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع ؛

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية ؛

- توفير فصل العمل والقضاء أو التخفيف من حدة البطالة⁽¹⁾ .

ويمكن تلخيص أهداف المشروع الاستثماري على أنها أهداف استراتيجية أو أهداف تشغيلية .

أ. الأهداف الاستراتيجية

هي مجموعة من الأهداف التي عادة ما تكون في المجال الاستراتيجي ، قد تكون خاصة بموضوع الاستغلال ، أو التحديث ، أو التطوير أو الاستقلال ، أو غير ذلك ...، ويسمح التنسيق وتحديد الأولويات لهذه الأهداف بتعريف الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار.

ب. الأهداف التشغيلية

هي أهداف خاصة بمستوى الفني ، يمكننا أن نذكر ثلاثة أهداف أساسية لمشروع استثماري.

1. هدف التكلفة

تخفيض التكلفة هو الهدف الأساسي للعديد من المشاريع لأن عنصر رأس مال يتيح مساحة للمناورة من حيث سياسة الأسعار ، حيث سياسة الأسعار: تتأثر إلى حد كبير بالتكلفة ، لذا يجب الاهتمام كثيرا بتقليل التكاليف .

2. الهدف الزمني (التوقيت المناسب)

أي مشروع يمكن أن يكون الهدف الرئيسي منه هو تلبية الطلبات التي ظهرت حديثا ، لذا يجب تلبيتها في أسرع وقت ممكن بدون تأخير من أجل الحصول على ميزة تنافسية، خاصة في ظل المنافسة القوية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى التأثير على العادات الشرائية ، وهذا ما يفسر جزئيا فشل بعض المنتجات التي تم إطلاقها متأخرة، حتى ولو كانت تمتلك صفات أفضل .

3. الهدف الجودة

يجب أن تضمن الشركة مستوى معين من الجودة وهو أمر ضروري في بيئة تنافسية شديدة. ولكي يتحقق هدف الجودة يتطلب من الشركة تخصيص الوقت الكافي والمزيد من التكاليف ، وهذا يتناقض مع

¹ - زين العابدين بن عبد الله بري، خصخصة المشروعات العامة - منظور اقتصادي، النشر العلمي .المطابع - جامعة الملك سعود، الرياض،

2005، ص12.

الهدفين المذكورين أعلاه (التكلفة ، والتأخير) .لذا ، ستضطر الشركة إلى استبعاد هذين العاملين ، لأن التعايش بينهم يصعب رؤيته في الواقع .

ثالثا : أنواع المشروعات

قبل أن يُقدم المستثمر على تنفيذ المشروع يتعين عليه أن يختار الشكل الذي سوف يأخذه المشروع من الناحية القانونية، وبشكل عام يمكن التمييز بين سبعة أشكال رئيسية يمكن الاختيار بينها وهي:

- المشروع الفردي
- شركة التضامن
- شركة التوصية البسيطة
- شركة التوصية بالأسهم
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة
- الشركة المساهمة المفتوحة والشركة المساهمة المغلقة
- شركة المحاصة

1-العوامل التي تكون سببا في اختيار شكل معين دون الأشكال الأخرى:

- أ- شكل المشروع الاستثماري السائد في وقت التفكير في المشروع.
- ب- الهدف من إنشاء المشروع وحجمه ومدى القدرة المالية للمساهمين في المشروع.
- ت- درجة التدخل الحكومي وحجم الأعباء والمزايا الضريبية المقررة لكل شكل من الأشكال.
- ث- القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية المطلوبة ومدى توافرها لدى أصحاب المشروع.

2-فيما يلي نتعرف على كل شكل من الأشكال القانونية لهذه المشروعات:

أ- المشروع الفردي

ويطلق عليه أحيانا منشأة (أو شركة) الرجل الواحد حيث يكون المالك واحدا فقط، وهذا المشروع صغير الحجم وقدرته المالية محدودة ويتولى صاحب المشروع إدارته أو تعيين من يديره، كما يتحمل صاحب المشروع كامل المسؤولية عنه وتتعدى مسؤوليته رأسمال المشروع إلى أملاكه الخاصة. ويصنف قانونا تحت ما يسمى بشركات الأشخاص.

ب- شركة التضامن

يقوم هذا النوع من شركات الأشخاص بين عدد من الأفراد تربطهم قرابة أو مصالح وهي غالباً محدودة الإمكانيات والمعاملات وإن كانت أكبر من المشروعات الفردية في الحجم والإمكانيات المالية، وفي هذا النوع من الشركات يعتبر الشركاء متضامنين ويضمن كل واحد منهم التزامات المشروع حتي من أمواله الخاصة. وتنشأ مشاكل في هذه المشروعات في حالة اختلاف الشركاء أو وفاة أحدهم أو عدم اتفاقهم على زيادة الموارد المالية.

ت- شركة التوصية البسيطة

في هذا النوع من شركات الأشخاص يوجد نوعين من الشركاء: الشريك المتضامن وهو الذي يرغب في إدارة المشروع وتوجيهه ويكون ضامناً للالتزامات المشروع في كامل أمواله وثروته، وشريك موصي لا يشترك في الإدارة وتكون مسؤوليته عن التزامات المشروع في حدود حصته في رأسمال المشروع، وهذا الشكل من أشكال المشروعات يعد البداية الحقيقية لفصل الملكية عن الإدارة وفصل الذمة المالية للشركاء عن الذمة المالية للشركة بشكل جزئي. ويمكن هذا الشكل من المشروعات قبول نوعين من الشركاء مما يساعد على زيادة القدرات المالية للمشروع.

ث- شركة التوصية بالأسهم

وهي لا تختلف عن سابقتها إلا في شكل المساهمة فعلى حين يسمى نصيب الشريك في شركة التوصية البسيطة حصة فإن نصيب المشارك في شركة التوصية بالأسهم يسمى سهماً، ويسأل الشركاء المتضامنين عن التزامات الشركة باعتبارهم مسؤولين عنها مسؤولية غير محدودة، أما الشريك الموصي المساهم فلا يكون مسؤولاً إلا في حدود الأسهم التي اكتتب فيها. ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين دون غيرهم. وبحكم كونها من شركات الأشخاص فلا يحل

لها طرح أسهمها للاكتتاب العام.

ج- الشركة ذات المسؤولية المحدودة

وأهم ما يميز هذا النوع من الشركات أن مسؤولية الشريك تكون في حدود ما يساهم به في رأس المال فقط ولا تتعدى ذلك إلى أمواله الخاصة، كما لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام ولا يزيد عدد المساهمين في الشركة عن خمسين عضواً ولكل واحد صوت في الجمعية العمومية ولا يجوز للعضو أن ينيب عنه أحداً في التصويت، ومثل هذا النوع من الشركات يناسب الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ح- شركة المساهمة

وهذا النوع من الشركات يناسب الشركات كبيرة الحجم والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا تحقق من خلال عدد محدود من الشركاء. ويوجد منها نوعان: الشركة المساهمة المفتوحة والتي تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويتم تداول أسهمها في البورصة ويدخل ويخرج الأعضاء (منها وإليها) دون قيود، أما النوع الآخر فهو الشركات المساهمة المغلقة وهي التي تكون مغلقة على الشركاء فقط ولا تطرح أسهمها للاكتتاب العام. وعموما فإن رأسمال الشركة المساهمة يكون مقسما إلى أسهم متساوية القيمة ولكل سهم قيمة معينة يحددها القانون، وتكون مسؤولية المساهم عن التزامات الشركة في حدود مساهمته في رأس المال، وتتخذ الشركة اسما يحدد الغرض من إنشائها ولا يجوز أن تتخذ من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها. ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء في الشركة المساهمة عن ثلاثة، ويكون لها جمعية عمومية ومجلس إدارة يكونان مسؤولين عن تعيين الموظفين والإداريين في الشركة.

خ- شركة المحاصة

وهي من شركات الأشخاص التي بموجبها يتم الاتفاق بين عدد من الشركاء على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل معين، وهي شركة مؤقتة تنتهي بانتهاء الغرض منها. ولا يحتاج مثل هذا النوع من الشركات إلى الإعلان أو الإشهار وهي تناسب كافة الأعمال صغيرها وكبيرها كما تسمح بمواجهة المنافسات وتكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية غير المعلنة.

رابعاً: خصائص المشروع الاستثماري⁽¹⁾

مهما كانت طبيعته، يمكن وصف كل مشروع استثماري بخصائص متعددة:

1. رأس المال المستثمر أو النفقات الأولية

هذه هي التكلفة التي تتحملها الشركة لتنفيذ المشروع. يتضمن رأس المال المستثمر تكلفة شراء المعدات والزيادة في متطلبات التمويل للعملية الاستغلال من أجل إتمام المشروع. وتشمل تكلفة الشراء ما يلي:

- التكاليف العرضية (تكاليف النقل، الاستثمار،):
- الرسوم الجمركية إذا تم استيراد المعدات، وحاجات أخرى؛
- ضريبة القيمة المضافة التي لا يمكن استردادها إذا كان لدى الشركة حق خصم أقل من 100؛

¹ - أنظر إلى: أ - عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، مرجع سابق، ص 125.
 ب - سعيد طلال، (2003)، "دراسات الجدوى وتقييم المشاريع"، القاهرة، دار النشر والتوزيع، 82.
 ج - عبد القادر محمد عطية، (2005)، "دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT"، الاسكندرية، الدار الجامعية، ص 127-128. د - سعيد عبد العزيز عثمان، (2003)، "دراسة جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق"، مصر، دار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 227.

فيما يتعلق بالزيادة أو الحاجة إلى تمويل التشغيل ، فإن أي مشروع استثماري يزيد بشكل عام من نشاط الشركة ، مما يزيد من تشغيل BFR .

هذه الحاجة الجديدة تستدعي تمويلًا جديدًا.

وبالتالي ، يجب أن يأخذ رأس المال المستثمر بعين الاعتبار الملحق الأولي لـ BFR المتعلق بالمشروع والزيادات المتتالية التي ستنتشر على مدى عمر المشروع. من ناحية أخرى ، تبعاً للحالة ، فإن دفع السند أو دفع الخيار في عقد التأجير هي أيضاً جزء من تدفقات الاستثمار.

وبالتالي ، يجب أن يأخذ رأس المال المستثمر بعين الاعتبار الملحق الأولي لـ BFR المتعلق بالمشروع والزيادات المتتالية التي ستنتشر على مدى عمر المشروع. من جهة أخرى واعتماداً على الحالة ، فإن دفع الوديعة أو دفع الخيار في عقد الإيجار التمويلي هي أيضاً جزء من التدفقات الاستثمارية. يجب أن تؤخذ جميع هذه التدفقات بعين الاعتبار أثناء الصرف الفعلي لأن الاستثمار ليس بالضرورة ثابتاً لفترة واحدة.

2. عمر المشروع

يفترض في تقييم المكاسب المتوقعة أن يعرف المرء مدة تشغيل المشروع. من حيث المبدأ ، يتم اختيار المدة الاقتصادية. ولكن إذا كان من الصعب التنبؤ ، فإننا نحتفظ بفترة اهتلاك الممتلكات.

3. التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن المشروع

يتم تعيين التدفقات النقدية الداخلة من مشروع استثماري عن طريق التدفق النقدي وهو الفرق بين الدخل المنسوب إلى المشروع والمصروفات المنسوبة إلى المشروع.

أ- مفهوم التدفق النقدي

حالياً يتم إطلاق المشروع ، تأمل الشركة في أن:

تحقق دخلاً صافياً مقبولاً ، وإما أنه يسمح بتوفير بعض تكاليف التشغيل.

إن تحليل الاستثمار يؤدي إلى دراسة التدفقات النقدية المرتبطة بشكل صارم بهذا الاستثمار ، متجاهلاً النشاط العام للشركة. هذا هو السبب في أننا نتحدث عن التحليل الهامشي للتدفقات النقدية.

التدفق النقدي = (الإيرادات) - (النفقات)

ب- تقييم التدفقات النقدية

يتوقع من معظم عناصر التدفق النقدي ، والتي تخضع لعدم اليقين. وهذه العناصر هي رقم الأعمال ، تكاليف التشغيل والضرائب. بقدر ما اعترف بأن هناك علاقة بين المقبوضات ورقم الأعمال من ناحية ، وبين المصروفات والرسوم من جهة أخرى ، فإن ذلك نعبر عنه كالتالي :

$$\text{التدفق النقدي} = (\text{الإيرادات}) - (\text{النفقات})$$

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{رقم الأعمال} - (\text{النفقات} + \text{العلاوات})$$

لدينا:

$$\text{التدفق النقدي} = \text{صافي الدخل} + \text{رسوم الإطفاء}$$

$$1. \text{ القيمة المتبقية واسترداد IBER}$$

$$أ. \text{ القيمة المتبقية (VR)}$$

في الحالة العامة ، وعلى الرغم من أن الاستثمار له عمر اقتصادي أطول من حياته المحاسبية (المدة القابلة للاستهلاك) ، فإنه يتم الاحتفاظ بها لتقييم المشروع. بالمقابل في نهاية هذه الفترة ، فإن المشروع بالكامل

غير قابل للاستهلاك والقيمة المتبقية للأصل هو لا شيء (القيمة الدفترية الصافية). ولكن في بعض الحالات ، من الممكن تعيين قيمة سوقية غير صفرية لهذا العقار. هذه القيمة المتبقية في نهاية الاستغلال هي إيرادات إضافية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في السنة الأخيرة من المشروع ، ويجب التمييز بين حالتين لتحديد العائد.

المركز النقدي الصافي ، اعتماداً على ما إذا كان الشخص يعتزم بيع الموجودات في سوق السلع المستعملة. -وفي حالة إعادة بيع العقار: تؤدي عائدات البيع التي يتم تسليمها إلى تحديد المبالغ المربحة لرأس المال على البيع ، والتي تخضع لضريبة القانون العام (الشركات الخاضعة لـ IBS .

و إذا تم الحفاظ على الممتلكات ، كل شيء يحدث كما لو كان من المخطط التخلي عن الشلل إلى مشروع آخر ينجح المشروع الأول. هذا النقل الداخلي لا يخضع لـ IBS

$$ب. \text{ استرداد PFRE}$$

بحلول نهاية المشروع يتم تصفية المخزون ، ويتم استرداد الذمم المدينة و الحسابات المستحقة الدفع ، يعتبر أن متطلبات رأس المال العامل (BFR) يتم استرداد BFR الأولية + BFR التكميلية

$$4. \text{ الاهتلاك}$$

الاهتلاك هو "انخفاض قيمة الأصول ، الناتجة عن استخدام الوقت أو التقادم. ويأخذ الاهتلاك في الاعتبار خسارة القيمة المتكبدة خلال فترة معينة. وبالتالي ، فإن الإطفاء يسمح بتوفير الموارد التي يمكن أن تمول فيما بعد تجديد المعدات المستعملة. من بين أنظمة الاهتلاك المختلفة ، هناك انخفاض في القيمة الخطية وهي الأكثر استخداماً في الشركات و الاهتلاك التنازلي و الاهتلاك التدريجي .

أ. الاهتلاك الخطي (ثابت)

وينطوي على خصم نفس الهبة كل عام من المبلغ الإجمالي للاستثمار باستخدام معدل ثابت ، وهذا يؤرخ هذا الحساب على النحو التالي :

$$\text{قسط الاهتلاك} = \frac{\text{المبلغ القابل للاهتلاك}}{\text{العمر الإنتاجي (مدة المنفعة)}}$$

من الناحية المحاسبية يجب توزيع تكلفة الأصل القابل للإهلاك بطريقة منطقية ومنظمة بين الفترات المستفيدة من خدماته وذلك من خلال الإستعانة بالطرق المحاسبية المختلفة منها مايلي:

أ- طريقة القسط الثابت

تعد في أبسط الطرائق وأكثرها شيوعاً، إذ توزع قيمة الأصل على حياته الإنتاجية توزيعاً متساوياً بعد طرح قيمة «الخردة» النفاية إن وجدت.

يتم حساب قسط الإستهلاك وفقاً لهذه الطريقة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{القسط السنوي للإستهلاك} = (\text{تكلفة الأصل} - \text{قيمة الخردة}) / \text{عدد سنوات الأصل الإنتاجية}$$

ب- طريقة الوحدات المنتجة

ويتم حساب قسط الإستهلاك السنوي بهذه الطريقة من خلال المعادلة:

$$\text{قسط الإستهلاك السنوي} = (\text{قيمة الأصل} - \text{قيمة الخردة}) / \text{عدد الوحدات الإنتاجية للأصل خلال عمره الإنتاجي}$$

ت- طريقة الرصيد المتناقص

تعد هذه الطريقة إحدى طرائق الاهتلاك المعجل، وتهدف إلى تحميل السنوات الأولى رصيداً أكبر من الاهتلاك لحساب السنوات الأخيرة من العمر الإنتاجي. وطبقاً لهذه الطريقة يُضَاعَف معدل الاهتلاك على أساس طريقة القسط الثابت، ويطبق هذا المعدل المضاعف على التكلفة القابلة للاهتلاك.

ث- طريقة مجموع سنوات الاستخدام

هي طريقة أخرى من طرائق الاهتلاك المعجل، يوزع فيها جزء أكبر من قيمة الأصل على السنوات الأولى من استخدامه: فيأخذ معدل الاهتلاك صورة كسر عادي يكون فيه البسط عدد السنوات المتبقية من العمر الإنتاجي للأصل، أما مقام الكسر فيكون مجموع عدد سنوات العمر الإنتاجي. وإن ضرب هذا المعدل بالقيمة الخاضعة للاهلاك أعطى قسط الاهتلاك في عام معين.

ج- طريقة الدفعة المستثمرة

هي طريقة قليلة الاستخدام تهدف إلى استثمار أقساط الاهتلاك فتؤدي جملة الدفعات والأقساط في نهاية العمر الإنتاجي إلى قيمة الأصل الثابت.

ح- طريقة الأقساط المتزايدة

وهي عكس طريقة الأقساط المتناقصة، وطريقة احتياطي الاهتلاك التي تعد الاهتلاك توزيعاً للربح وليس عبئاً عليه، أي إنها تحتسب الاهتلاك في السنين الرابعة ولا تحتسبه في السنين الخاسرة وتترك معدلاته لتقديرات الإدارة، وهي طريقة مرفوضة علمياً وغير مستخدمة إلا في بعض المشروعات الفردية إذ إن الاهتلاك هو عبء على الربح وليس توزيعاً له.

الاهتلاك المعجل هو سياسة تستهدف التعجيل بالاهتلاك لتشجيع المشروع على تبديل أصوله الثابتة وتحديثها بوقت أقل. ويكون تطبيق هذه السياسة بتبني بعض طرائق الاهتلاك كطريقة القسط المتناقص أو مجموع سنوات الاستخدام. وقد يتبنى المشروع طريقة القسط الثابت لكنه يقصر العمر الإنتاجي، فإذا كان عمر الآلة المتوقع 10 سنوات فمن أجل معدل تعجيل قدره 50% يصبح العمر المحسوب 5 سنوات .

خامساً: تعريف القرار الاستثماري⁽¹⁾

يستند مفهوم القرار الاستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري أن يتسم بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة المتاحة أي عملية البحث في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة ، بحيث يصل الى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار آخذاً في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحي بها .

¹ - أنظر إلى : أ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 37 . 38 . ب . ، Robert N . Anthony / Management Accounting - James Reece . - P . 629 ، ج - محمد عبد الرحمن العايد ، "استخدام الأساليب الكمية في تطوير البيانات المحاسبية اللازمة لترشيد قرارات الاستثمار بالتطبيق على قطاع التأمين" ، ص 5 . د . - p . v 11 . Allen Sykes . ، A . J . Merett / Capital Budgeting and Company Finance

إذن يمكن القول أن القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بلديين على الأقل فأكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعد مراحل تنتهي بإختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ لفي إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري .

وهناك من عرف قرار الاستثمار بأنه : " ذلك القرار الذي يتطرب قدرا من الأموال تخاطر به المنشأة إذا ماهي قبلت اقتراحا استثماريا . " وعرف أحد الكتاب قرار الاستثمار طويل الأمد بأنه " ربط أو تخصيص مقدار معوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبيا . " وفريق آخر عرف قرار الاستثمار بأنه " قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه ، وتتوقع الإدارة من تنفيذه أرباحا مستقبلية ولكنها أرباح غير مؤكدة الحدوث . " وعرف آخر قرار الاستثمار بأنه " القرار الذي ينطوي على عملية تخصيص قدر معوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل ، وبه يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد "

اتخاذ القرار هي عملية منظمة مبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي ، التي تحدد طريقة الاستخدام الأفضل في ظل مجموعة من الظروف والمعايير ، التي يتم على ضوءها الاختيار ، ومن بين هذه المعايير على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :⁽¹⁾

- 1 . درجة المخاطرة المتوقعة ؛
- 2 . الاقتصاد في الجهد والنفقات ؛
- 3 . الإمكانيات والموارد المتاحة ؛
- 4 . الوقت الذي يستغرقه اختيار البديل وتنفيذه .

ويمكن القول أن القرار الاستثماري هو اختيار المستثمر أو المؤسسة لأفضل بديل استثماري من بين بديلين أو مجموعة من البدائل المتاحة مع مراعات درجة المخاطرة المتوقعة والوقت المستغرق في تنفيذه وذلك لتحقيق الهدف المنشود .

سادسا : أنواع القرارات الاستثمارية

¹ - نواف كنعان ، (2009) ، " اتخاذ القرارات الإدارية " ، عمان ، الأردن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ص 158 - 160 .

إن صانع السياسة الاستثمارية هو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار يجد نفسه دائماً أمام مشكلة اختيار البديل الاستثماري الأفضل من بين عدة بدائل استثمارية، فإن القرارات الاستثمارية تختلف من حيث درجة المخاطرة، وكذلك تختلف القرارات الاستثمارية من حيث الأسلوب أو التكتيك المستخدم في التحليل الاستثماري، ويمكن إيضاح كل تقسيم على النحو التالي:⁽¹⁾

1- أنواع قرارات الاستثمار بمعيار عدد البدائل المتاحة : يوجد ثلاث أنواع طبقاً لهذا المعيار :

- أ- قرارات تحديد أولويات الاستثمار: وتلك القرارات الصالحة والتي تشكل فيما بينها بدائل محتملة أو ممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ولكن يتم ترتيبها تبعاً للأولويات لدى المشروع الاستثماري النابعة من أهدافه، ويتم ترتيب البدائل وفقاً للأولويات التي حددها صانع القرار الاستثماري .
- ب- قرارات قبول أو رفض الاستثمار: وعلى صانع القرار الاستثماري هنا أن يقبل الاستثمار في نشاط أو مجال معين أو يرفضه، وبالتالي تكون فرصة الاختيار أمام صانعي القرار الاستثماري محدودة جداً .

ت- قرارات الاستثمار الممانعة تبادلياً: وفي هذه الحالة، توجد فرص متعددة أمام صانع القرار الاستثماري يمكن أن يتخذ قراراً يبدأ الاستثمار فيها ولكن في حالة اختيار بديل معين فإنه لا يمكن اختيار بديل آخر فالبديل الأول يمنع البديل الآخر .

2 أنواع قرارات الاستثمار بمعيار درجة المخاطرة : حيث يمكن أن نجد نوعين من قرارات الاستثمار طبقاً لهذا المعيار هما:

- أ. قرارات الاستثمار في ظل التأكد: وهذا يعني أن القرار يتم في ظل إنعدام المخاطرة أو وصولها إلى أدنى درجة ممكنة أي أنها تكاد تتلاشى، ويتم ذلك في وجود كل المعلومات والبيانات المطلوبة لاتخاذ قرارات الاستثمار الواضحة والمحددة، وبالتالي يكون متخذ القرار الاستثماري على علم كامل وتام بكل الأوضاع على الطبيعة المحتمل حدوثها مستقبلاً .
- ب. قرارات الاستثمار في ظل عدم التأكد: وهذا يعني أن القرار يتم في ظل درجة معينة من المخاطرة كبيرة أو صغيرة ويتم دراسته في ظل الحالات الطبيعة المحتمل حدوثها خلال الفترة الزمنية المستقبلية.

¹ - أنظر إلى أ - عبد المطلب عبد الحميد، (2010)، "مبادئ وسياسات الاستثمار"، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 37 - 38 .
 ب - إيمان محمد السيد سلامة عبده، (2006)، "إطار محاسبي للإفصاح عن التنبؤات المالية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية - دراسة تطبيقية"، (مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، ص 111.

3. أنواع قرارات الاستثمار بمعياري نوع التحليل الاستثمار المتبع: حيث يمكن تقسيم قرارات الاستثمار طبقاً لهذا المعيار إلى نوعين من القرارات هي :

أ. قرارات تعتمد على التحليل الوصفي: حيث يتم دراسة القرار الاستثماري بناء على

التحليل الوصفي للمعلومات المتاحة، دون استخدام أساليب كمية.

ب. قرارات تعتمد على التحليل الكمي: حيث يتم دراسة القرار الاستثماري بناء على التحليل

الكمي لاستخدام الأساليب الرياضية والقياسية والإحصائية والنماذج المختلفة،

والتحليل الكمي يمكن أن يعتمد في ذلك على مقاييس كمية موضوعية.

سابعاً: محددات القرار الاستثماري

إن لقرار الاستثمار محددات تؤثر فيه بشكل مباشر و يختلف هذا التأثير من حالة لأخرى،

و سنتطرق إلى هذه المحددات للوقوف على حجم التأثير و هل هو في صالح اتخاذ قرار الاستثمار أم لا؟ و

تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

1. الأرباح: يعتبر الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، فعلاقة مستوى الربح بالاستثمار علاقة قوية، حيث أن زيادة الأرباح تؤدي إلى زيادة الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات في المشروعات، و يقاس الربح عن طريق الفرق بين الإيرادات الكلية المتوقعة و التكاليف الكلية المتوقعة، و لذلك فإن اتخاذ قرار الاستثمار يتطلب بيانات و معلومات عن تكاليف الاستثمار و كافة النفقات المتوقعة و كذلك حجم الإيرادات المتوقعة طوال العمر الانتاجي للمشروع.

و مع ذلك فإن الأرباح المتوقعة تتوقف على توقعات المستثمرين او رجال الاعمال بحيث تقوم إلى حد كبير على ما تحقق في الماضي و الحاضر، و إن التوقعات الصحيحة و المتفائلة تحقق أرباحاً و التوقعات الخاطئة تتمخض عنها خسائر.

2. العوائد: إن الهدف الرئيسي من الاستثمار هو تحقيق عائد على الأموال المستثمرة، حيث نلاحظ أن الاحتفاظ بالأموال دون استثمار يتضمن تكلفة الفرصة البديلة، و التي تتمثل في العائد الذي يمكن تحقيقه على هذه الاموال بالإضافة إلى تأثير التضخم على القوة الشرائية، فالمستثمر يسعى إلى تحقيق عائد ملائم و ربح مناسب بغرض استمرار النشاط الاستثماري، و حيث أن المستثمر يضحي ببعض ماله في الوقت الحاضر إنما يطمح إلى ان يحقق مستقبلاً عائداً مقابل هذه التضحية على شكل أرباح، أما إذا كانت نتيجة الاستثمار خسارة فعلية أن لا يستمر في ذلك الاستثمار لأنه يستنزف من امواله الكثير و لا يحقق له عائداً إيجابياً.

لكن يجب أن نفرق بين كل من العائد المتوقع و العائد الفعلي، حيث يشير المفهوم الاول إلى العائد الذي يتوقع الحصول عليه في المستقبل في حين يشير الثاني إلى العائد الذي حققه المستثمر فعلا، و هنا نلاحظ أن المستثمر يهدف الى تحقيق عائد كان متوقعا و هو ما يشير إلى درجة الخطر المرتبطة بالاستثمار، أي تقلب العوائد المحتملة و الناتجة عن عملية الاستثمار. كما ترتبط العوائد بحجم المبيعات و بما ان الاخيرة تؤثر على الوضع الاقتصادي للدولة بشكل عام، لذا نجد انه خلال فترات الركود الاقتصادي لا تعمل الآلات و المصانع بالكامل او بفعالية كبيرة ، و هذا يعني عدم الحاجة الى زيادة الاستثمارات، و عليه نرى قلة الاستثمارات خلال فترات الركود الاقتصادي و الحاجة إلى زيادتها في فترات الانتعاش الاقتصادي.

من هنا نلاحظ أن العوائد المتوقعة من الاستثمار ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي و مستوى الطلب الكلي، فحدوث زيادة في الطلب الكلي تحفز على القيام بالمزيد من الاستثمارات لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي و التي تحدث بسبب الزيادة في الدخول و عادة ما تكون في الاستثمار أكبر من الزيادة في الطلب الكلي.

3. التوقعات : يعتبر الاستثمار مغامرة تتعلق بالمستقبل، ولذلك فإن المستثمر يتخذ قراراته الاستثمارية بناء على توقعاته بخصوص مستقبل النشاط الاقتصادي في المجتمع، لذلك فإن التنبؤات و توقعات المنظمين يمكن أن تلعب دورا هاما في هذا الصدد، و كما هو معروف في أي مشروع استثماري هناك جانبان هما:

جانب التكلفة و جانب العوائد أو المردودات، و المقصود هنا بالتوقعات فهو التغيرات المتوقعة في العوامل التي تؤثر على التكلفة و العوائد، و أهمها الحالة الاقتصادية المتوقعة في المستقبل و التي تؤثر بطبيعة الحال على احتمال تحقق العوائد المتوقعة من المشروع، فإن كانت الحالة المتوقعة للاقتصاد متفائلة فإن حجم الاستثمارات تزيد و العكس صحيح، و ترتبط التوقعات بخصوص المستقبل بمدى الاستقرار السياسي في المنطقة و بطبيعة السياسات الاقتصادية المباشرة و غير مباشرة التي تتخذها الدولة لتحفيز الاستثمارات او توجيهها لمجالات معينة.

4. مستوى الدخل : يمثل مستوى الدخل احد العوامل المهمة التي تؤثر على الاستثمار و التي تؤدي إلى تحرك منحني الطلب الاستثماري بالرغم من ثبات سعر الفائدة، ففي حالة الازدهار (زيادة معدل نمو الدخل)، يرتفع مستوى الانتاج و المبيعات فترتفع الأرباح مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، و يترتب على ذلك انتقال منحني الكفاية الحدية للاستثمار إلى أعلى باتجاه اليمين و العكس صحيح في حالة الكساد، حيث ينتقل المنحنى إلى الأسفل حتى مع ثبات سعر الفائدة. هناك بعض الاقتصاديين يعتقد

بأن الدخل يعتبر مقررًا رئيسيًا للإنفاق الاستثماري و الافتراض الذي يستند إليه هذا هو أن الاستثمار يعتمد على الربح، و ان الربح يرتبط مباشرة بمستوى الدخل الجاري، فإذا صحت هذه الافتراضات، فإن مستوى الدخل المتصاعد سيرافقه زيادة في الأرباح فإذا مدد رجال الأعمال أرباحهم الجارية إلى المستقبل، تحسنت توقعاتهم و ارتفع مستوى الانفاق الاستثماري استجابة لتصاعد مستوى الدخل.

5. **زيادة الطلب ونموه:** زيادة الطلب على السلع و الخدمات المختلفة و نموه سيؤدي إلى تشجيع المستثمرين على شراء معدات و آلات و بناء مصانع جديدة لتلبية الطلب المتزايد و الحصول على أرباح أعلى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري، و يؤثر مستوى الطلب الكلي على حجم الاستثمار بالمجتمع، و ذلك لأن زيادة الطلب الكلي تمثل حافزًا قويًا على زيادة الاستثمار بالمجتمع لتغطية هذا الطلب، و العكس صحيح، و يزداد الطلب الكلي بالمجتمع بسبب زيادة معدل النمو، و من ثم زيادة الدخل القومي أو بسبب زيادة حجم السكان.

6 **سعر الفائدة السائد في السوق:** إن السلع الاستثمارية تستعمل لسنوات عديدة و عليه فمن الصعب حصر تكاليفها و معاملتها كالسلع الاستهلاكية، لذلك سوف نقوم باحتساب تكاليف رأس المال على أنها سعر الفائدة على الاقتراض، و يعود هذا الافتراض السائد على ان صاحب العمل يقوم باقتراض المبالغ المطلوبة للاستثمارات من القطاع المصرفي، و بالتالي فإن تكلفة الاستثمارات هي سعر الفائدة الذي سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض الممنوحة إليه خلال الفترات الزمنية المختلفة. و بالتالي يعبر سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين عن التكلفة المالية الداخلة في قرار الاستثمار، و من البديهي أنه كلما كانت أسعار الفائدة منخفضة فإنها تشجع أصحاب الأعمال على زيادة الاقتراض لغايات الاستثمار، و بالمقابل فإن ارتفاع أسعار الفائدة تعمل على زيادة كلفة الاقتراض و تقلل بالتالي من حوافز الاقتراض لديهم لأغراض الاستثمار، بل و تزيد أيضًا من كلفة الفرصة البديلة لهم لاستثمار أموالهم الخاصة في المشاريع الإنتاجية، و بالمقابل فإنه يصبح من الأفضل لهم استثمارها كودائع لدى البنوك لمعدلات فائدة عالية و مخاطر قد تكون معدومة، و يتقرر معدل الفائدة من قبل السلطات النقدية في الدولة هذا في النظام الاشتراكي، أما في النظام الرأسمالي فيحدد كل بنك سعر فائدة يتلاءم و طبيعة حجم الائتمان و إعادة الائتمان، مع تحديد سقف للفائدة يحدد من قبل البنك المركزي، فمعدل سعر الفائدة يلعب دورًا مهمًا في نظرية رأس المال، و الحقيقة ان النظرية الكلاسيكية ركزت على أهمية و دور معدل الفائدة كما يمكن تلخيصها بما يلي:

أ. ينخفض مستوى الاستثمار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة.

ب. يرتفع مستوى الادخار المرغوب فيه حينما يرتفع معدل الفائدة.

ت. يتغير معدل الفائدة لإبقاء الادخار مساويا دائما لحجم الاستثمار.
فالعلاقة الموجودة في هذه النظرية بين الاستثمار و الادخار هو أن ارتفاع معدل الفائدة يقلل من مقدار الاستثمار و يزيد من مقدار الادخار.

7. زيادة النمو السكاني : بجانب هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على الطلب الاستثماري، و من هذه العوامل النمو السكاني، حيث تؤثر زيادة العدد السكاني في الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية، كما أن زيادة عدد السكان تؤثر أيضا على الطلب و على الاستثمار في المباني السكنية.

8 . المعرفة الفنية (التكنولوجية) : إن المعرفة الفنية (التكنولوجية) تقلل من تكاليف الاستثمار بالتالي تحفيز الاستثمارات فالدول الآن تتسابق على التطوير و التحديث و استخدام وسائل جديدة لفنون الإنتاج، و لمعرفة أن ارتفاع المستوى التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار و زيادة هذا الأخير في أي نشاط او مجال يتوقف على الطلب الكلي، سبق ان عرفنا التقدم التقني بأنه عملية إدخال أساليب جديدة للإنتاج أو إنتاج منتجات جديدة، و ان هذه العملية يمكن أن تتم من خلال البحوث و الاختراعات العلمية أو عن طريق الاستيراد، و في كلتا الحالتين يمكن أن يؤثر التقدم التقني على الاستثمار بطريقتين هما:

❖ تخفيض تكلفة الإنتاج مما يشجع المستثمر على الاستثمار في المجالات التي يحصل فيها تقدم تكنولوجي.

❖ يتطلب التقدم التكنولوجي في أغلب الحالات الاستثمار في أجهزة و ماكينات متطورة جديدة، و أن تحقيقه يرتبط ارتباطا مباشرا في الاستثمار في وسائل الإنتاج الجديدة، و هكذا يؤدي التقدم التقني إلى انتقال دالة الاستثمار إلى أعلى.

ويأتي التقدم التكنولوجي بمخترعات و تجديلات يترتب على استخدامها تخفيض نفقة الإنتاج و بالتالي رفع الكفاية الحدية للاستثمار، و لا شك أن استخدام هذه المخترعات و التجديلات لا يمكن ان يتم في كثير من الحالات إلا من خلال الاستثمار في الآلات و المعدات الحديثة، و تقوم بعض المشروعات التي ترغب في تحقيق معدلات ربح مرتفعة و في تقوية مركزها التنافسي في السوق بزيادة استثماراتها كي تطبق المخترعات و التجديلات المتعلقة بفنون الإنتاج الحديثة مساهمة للتقدم التكنولوجي بغض النظر عن مستوى سعر الفائدة السائد. كما قد يأتي التقدم التكنولوجي بمنتجات حديثة تقتضي ضرورة إقامة استثمارات جديدة حتى يمكن إنتاجها، و يحفز على ذلك ارتفاع مستوى الطلب الموجه لهذه المنتجات الحديثة و انخفاض مستوى الطلب الموجه للمنتجات القديمة.

حدوث تقدم في نشاط معين يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج به، و بالتالي زيادة الانتاج، و من ثم زيادة الأرباح الصافية المتوقعة، و يحفز هذا الأمر على زيادة الاستثمار بهذا المجال، و لذا يسعى رجال الأعمال إلى الاستثمار في المعدات و الآلات الحديثة و الأنشطة الأكثر تطوراً باستمرار لأنها تكون أكثر تحقيقاً للربح مقارنة بالاستثمار في المعدات و الآلات التقليدية و الأنشطة الأقل تطوراً، و تكون العلاقة بين التطور و التقدم التكنولوجي، و حجم الاستثمار علاقة طردية.

9 . حوافز الاستثمار: تعد من أهم العوامل المؤثرة في الطلب على الاستثمار، نظراً لأن حوافز الاستثمار التي تقدمها حكومات الدول النامية تجذب العديد من المستثمرين للاستثمار في هذه الدول، و من ثم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول، و ذلك من خلال القضاء على العقوبات الإدارية و الروتينية، و تقديم العديد من الإعفاءات و المزايا لهذه الاستثمارات بهدف استقطاب المزيد منها، و يترتب على ذلك زيادة معدلات الاستثمار في المجتمع.

و بناء على ما سبق، فكلما زادت حوافز الاستثمار المقدمة من قبل حكومات الدول النامية كلما زاد الطلب على الاستثمار بالرغم من ثبات سعر الفائدة، و بالتالي يترتب على ذلك زيادة معدلات الاستثمار بالمجتمع، و يحدث العكس في الدول التي لا تنتهج مثل هذه السياسات.

10 . درجة المخاطرة المتوقعة : على المستثمر أن يسلم بأن النشاط الاستثماري محفوف بالمخاطر و لذلك

عليه اختيار المشروع الذي يحتمل مخاطرته، و كما هو معروف فإن العلاقة بين المخاطرة و العائد علاقة طردية، فينبغي على المستثمر الموازنة بين درجة المخاطرة و العائد المتوقع.

فالمخاطرة المحتملة و التي هي عبارة عن التقلبات في العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة المحسوبة، و يمكن أن يعبر عنها كمياً بجذر التباين أو بالانحراف المعياري للعوائد الفعلية أو المتوقعة، و تنقسم

هذه المخاطر إلى مخاطر منتظمة لا يمكن تجنبها أو تلافيها و تنجم عن انعكاس تقلبات النشاط الاقتصادي في الدول على كافة الاستثمارات المتاحة في السوق و التي يمكن إجمالها بحالات الكساد و التضخم و تغيير القوانين ذات العلاقة، و مخاطر غير منتظمة يمكن تجنبها و هي ناجمة عن انعكاس الإجراءات الداخلية غير المرغوبة مثل حالات الفساد المالي و الإداري، و هذه المخاطر التي ينبغي على المستثمر تلافيها أو تجنبها بالحذر و التيقظ.

و يسعى المستثمر أن لا تزيد درجة مخاطر استثماراته عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه و يلجأ المستثمرون في العادة إلى تنويع استثماراتهم لتخفيض مستوى مخاطرها إلى الحدود

ثامنا : أسس ومبادئ إتخاذ القرارات الاستثمارية⁽¹⁾

لا بد للمستثمر أو المؤسسة عند إتخاذ قرار الاستثمار أن تهتم بأسس ومبادئ الاستثمار لأنهما عاملين أساسيين في عملية إتخاذ القرار .

أولاً: أسس اتخاذ القرار الاستثماري :

لابد للمستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار وتوظيف الأموال أن يأخذ بالاهتمام بالأسس والاعتبارات التالية:

1. العائد المتوقع: سبق وأن أشرنا هدف المستثمر دوماً تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة بغرض

استمرار النشاط الاستثماري، وحيث أن المستثمر يضحي ببعض ماله في الوقت الحاضر إنما يطمح أن يحقق مستقبلاً عائداً مقابل هذه التضحية على شكل أرباح، أما إذا كانت نتيجة الاستثمار خسارة فعلية ألا يستمر في ذلك الاستثمار لأنه سيستنزف من أمواله الكثير، ولن يحقق لع عائداً إيجابياً .

2. اختيار إستراتيجية الاستثمار الملائمة: إن اختيار إستراتيجية الاستثمار المناسبة التي يتبناها المستثمر على مؤهلاته ومجالات التميز التي يبدع بها وإمكانية تطويرها وطبيعة البيئة المحيطة وسياسة السوق وإمكانية بناء الميزة التنافسية، وأن المرحلة الأولى لهذه الإستراتيجية تكون بناء على الحصة السوق من خلال الميزة التنافسية الحيلية وخلق مزايا للتنافس المتميز واتباع إستراتيجية الربح في ظل ثبات قوى التنافس في السوق من أجل زيادة العوائد المالية الحالية مع ضرورة اتباع إستراتيجية إعادة التأهيل عند ضعف المركز التنافسي، ويمكن تقسيم مراحل بناء الإستراتيجية الاستثمارية إلى مرحلة بناء الحصة ثم إستراتيجية النمو وزيادة الحصة ثم مرحلة التمرکز في السوق ومرحلة النضوج ومرحلة التمسك والاحتفاظ أو تحقيق الربح .

3. اختيار الزمن المناسب: يتفق العديد من الاقتصاديين على أن أوقات الاستثمار ليست جميعها على درجة واحدة من الجاذبية، فهناك أوقات للبدء بالاستثمار أفضل من غيرها، وعلى ذلك فإن على المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري للقيام بالاستثماره في الوقت المناسب .

تخصيص كفاءة النشاط الاستثماري من حيث :

أ- قابلية للتداول السريع؛

¹ - أنظر إلى : أحمد زكريا صيام، (1997)، " مبادئ الاستثمار"، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 21.

ب. دريد كامل آل شبيب، (2009)، " الاستثمار والتحليل الاستثماري"، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 39-40.

ت. سمير محمد عبد العزيز، (2010)، " اقتصاديات الاستثمار والتمويل التحليل المالي"، الإسكندرية: دار النهضة العربية، ص 125.

ث - هوشيار معروف، (2015)، "الاستثمارات والأسواق المالية"، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 49.

ت. كلفة تداوله؛

ث. تغيير سعره ما بين تداولين متتاليين.

ثانيا : المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري¹⁾:

هناك مجموعة من المبادئ العامة التي يجب على المستثمر أن يقوم بمراعاتها عندما يريد أن يتخذ قرار استثمارياً باختيار أحد البدائل المتاحة، ومن هذه المبادئ ما يلي:

1. مبدأ الاختيار: أن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليست لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الحاليين ممن لديهم خبرة في هذه المجال .
- 2 مبدأ المقارنة: حيث يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختبار البديل الذي يناسبه لابد أن يقوم لعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل التقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها .
- 3 الموضوعية: ويقصد بها المبدأ أن تكون المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية، وذلك تجنباً لتحيز القياس، وهذا يعني عند استخدام مؤشر مالي لابد أن تتوصل إلى نفس النتيجة هناك تقارب كبير .
- 4 مبدأ الملاءمة: كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة في معدل العائد الاستثمار، درجة المخاطر التي يتصف بها، مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر . يستنتج الباحث مما سبق أن متخذ القرار الاستثماري الصحيح هو الذي يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ قراره، بالإضافة لذلك أن يراعى المبادئ والمعايير السابقة في اتخاذ هذا القرار، وذلك لتحقيق العائد أو الهدف من هذه الاستثمارات.

تاسعا : العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية

¹ - أنظر إلى : أ. زيادة رمضان، (2012)، "مبادئ الاستثمار"، عمان: دار وائل للنشر، ص 49.
 ب. أسماء حسام الدين، (2010)، " أثر الاتجاهات المستثمرين نحو المخاطر على القرار الاستثمار البورصة المصرية"، مصر: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، ص 191.
 ت. مصطفى محمد علي، (1989)، "تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية"، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ص 10.

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية إتخاذ القرار الاستثماري لا بد من مراعاتها وهي كالتالي :

العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار:⁽¹⁾

من عوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار :

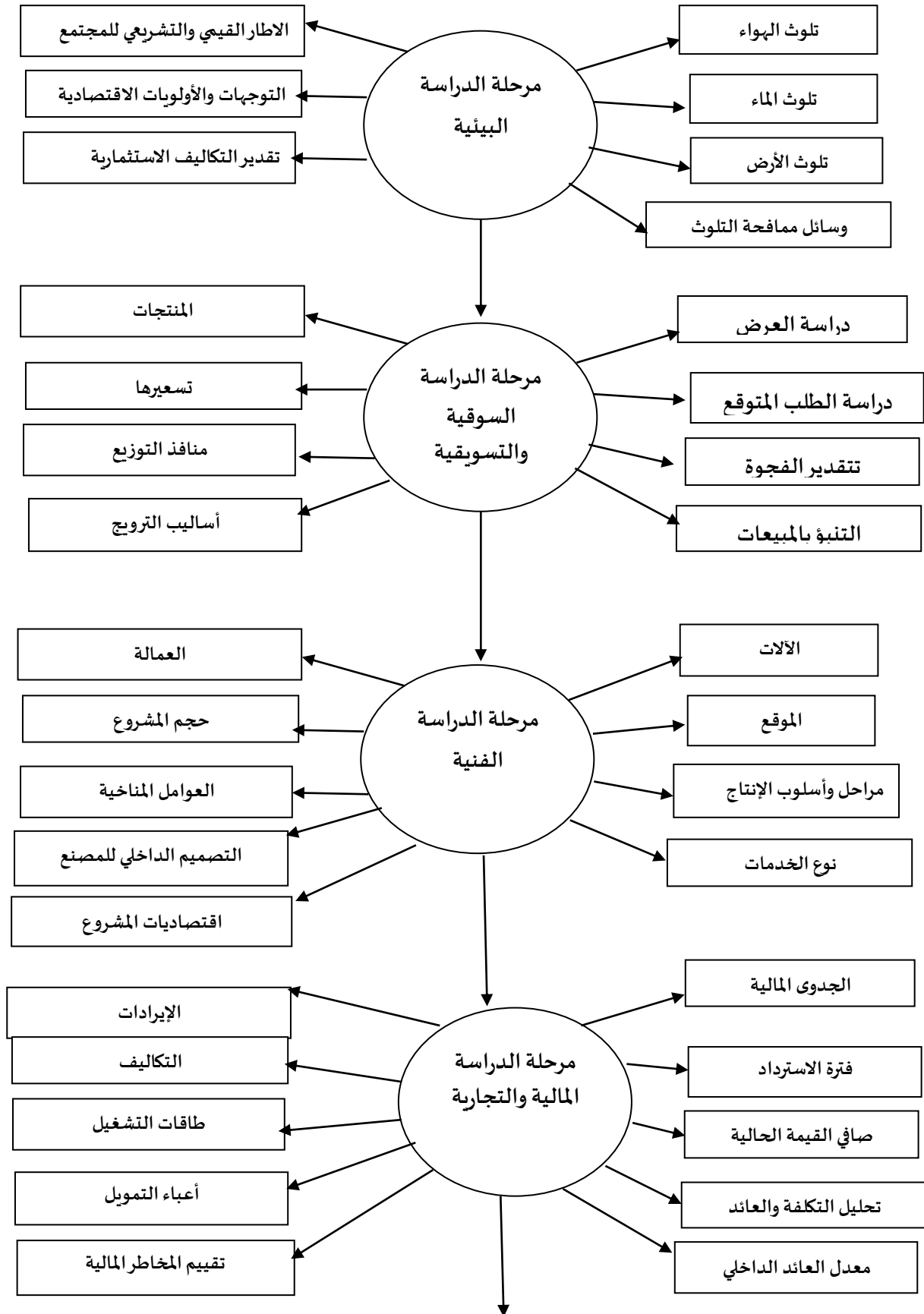
- 1 تأثيرات البيئة الداخلية بالمنظمة من حيث الحجم والعمال والظروف المحيطة بالقرار والموارد المختلفة بالمنظمة.
- 2 .الهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي بالمنظمة والتنظيم غير الرسمي بطبيعة العلاقات الإنسانية بالمنظمة.
- 3 .تأثير متخذ القرار حيث تؤثر شخصية متخذ القرار في صناعة القرار من حيث صفاته وتكوينه الشخصي ونمط سلوكه باختلاف نوعية المديرين.
- 4 .لا بد أن يوازن عند اتخاذ للقرار بما هو حوله ومدى تأثير القرار على النواحي الاجتماعية والثقافية والعقائدية والسياسية فلا يمكن أن تروج المنظمة للمشروبات الروحية لخمورها في مجتمع مسلم.
- 5 .أثر الموقف الذي يتخذ فيه القرار ولعل كثير من القرارات تتأثر من موقف لآخر، وذلك ما يعرف بالمرونة في اتخاذ القرارات فقد تحلى المواقف سلوكيات تختلف عن اتخاذ القرار في الظروف العادية.

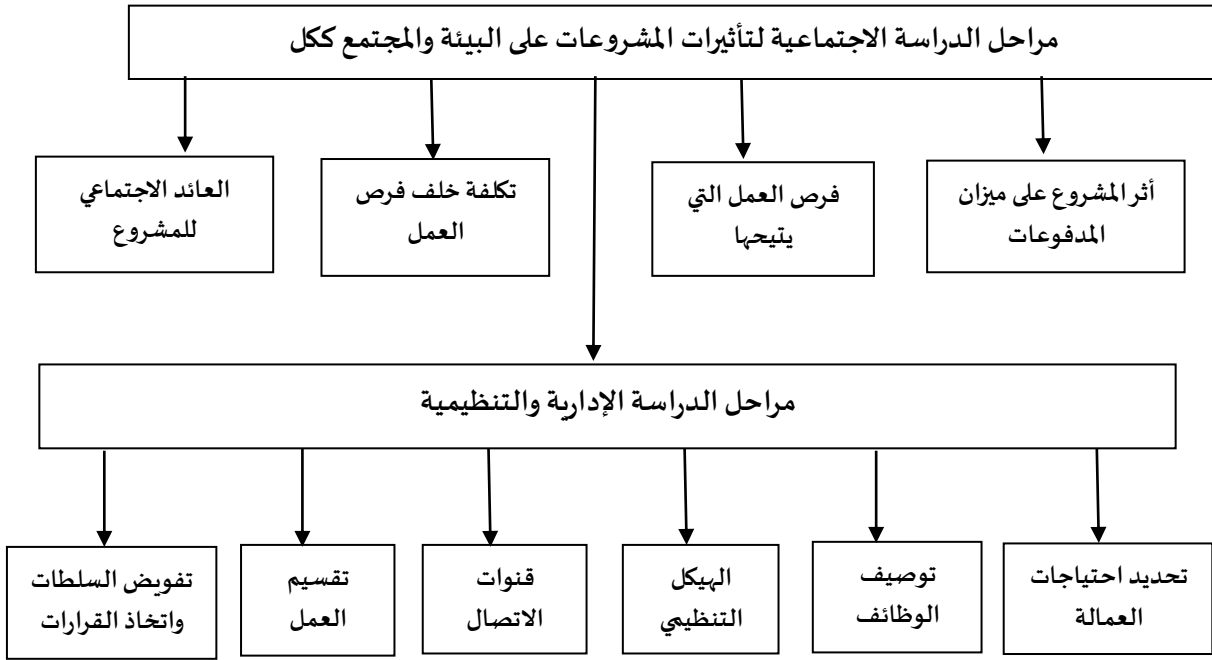
وهناك عوامل أخرى تؤثر في عملية اتخاذ القرار :

- 1 . القيم والمعتقدات: للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرار ودون ذلك يتعارض مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة.
- 2 . الميول والطموحات: لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك.
- 3 . العوامل النفسية: تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار وصوابه، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيدة والتردد لها تأثير كبير في انجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والأمال التي يسعى الفرد إليها.

¹ - زكي مكي إسماعيل، (2009)، " نظم المعلومات الإدارية"، الخرطوم: د. ن، ص 2

الشكل رقم (1.3) الإطار العام لدراسة الجدوى لإتخاذ القرار لإنشاء مشروع إستثماري جديد





المصدر : أنظر إلى : أ - أحمد غنيم ، (1998) ، "قرارات إنشاء مشروعات جديدة ، نظريا وتطبيقيا "، القاهرة ، المكتبات الكبرى، ص 23. ب - مصطفى يوسف كافي ، و جلال بدر خضرة ، (2018)، "دراسة جدوى المشروعات السياحية ، قسنطينة الجزائر ، ألفا دوك ، ص 97 .

ولا يوجد نمط موحد متفق عليه لمراحل إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية حيث تختلف تلك المراحل من حيث درجة التفصيل والجهد المبذول في إعدادها وأهميتها تبعاً لاختلاف طبيعة المشروع ذاته وحجمه والمهتمين به والقائمين عليه، ولكن يمكن القول أنه يوجد إطار عام قد تشترك فيه جميع أو معظم دراسات الجدوى، وهو يمثل المراحل الأساسية التي لا بد أن تمر بها أي دراسة جدوى اقتصادية لأي مشروع استثماري وتتمثل هذه المراحل كالاتي :

أولاً : الفرص والفكرة

وعادة تقسم مراحل دورة المشروع الى ثلاث مراحل رئيسية هي: ⁽¹⁾

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الاستثمار (pre-investment phase).

المرحلة الثانية : مرحلة الاستثمار (investment phase) .

المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد الاستثمار او التشغيل (post-investment phase) .

¹ - قاسم ناجي. (1984)، "اسس اعداد دراسات الجدوى والتقييم اللاحق للمشروعات الاقتصادية"، مجلة النفط والتنمية عدد (4) ص 63 .

المرحلة الاولى : مرحلة ما قبل الاستثمار

وهي المرحلة الخاصة بدراسة المشروع من جميع الجوانب واعداده لتنفيذ عبر ثلاث دراسات متعاقبة والتي سيتم توضيحها تبعا كما يلي :

1. التفكير في المشروع

تبدأ فكرة المشروع بوجود فرصة أو فرص استثمارية تلوح للمستثمر في مجال معين في أحد الأنشطة الاقتصادية المتنوعة⁽¹⁾، وتتألق فكرة المشروع الاستثماري من عدة مصادر والتي يمكن إيجازها في العناصر التالية :⁽²⁾

أ- قوائم وكشوفات التجارة والموارد الطبيعية المحلية المتاحة ؛

ب- الإمكانيات البشرية المتاحة ؛

ت- الهيكل الصناعي القائم والتطورات والابتكارات التكنولوجية ؛

ث- خطط وبرامج التنمية و المشاريع السابقة والمؤجلة ؛

ج- تجارب الدول الأخرى ؛

ح- النشرات والتقارير ؛

ويمكن إضافة :

خ- زيارة معارض وطنية ودولية ؛

د- مناقشات مع الأصدقاء أو مناقشات عامة ؛

ذ- عن طريق الأنترنت

2. غربلة الأفكار

وتأتي بعد الخطوة السابقة أي بعد التعرف على (حزمة من الافكار المرغوبة للاستثمار) يأتي اخضاع هذه الافكار الى (عملية الانتقاء) او مايسمى احيانا الغربلة لحذف واسقاط الافكار الخاصة بالمشروعات الغير قابلة للتنفيذ في المرحلة المحددة، لسبب او اكثر من الاسباب التالية:⁽³⁾

أ- عند وجود قيود معينة في الحصول على مستلزمات الانتاج الخاصة بفكرة المشروع، مثل المواد

الخام الخ ؛

ب- قيود سعرية مختلفة، سواء بالنسبة لاسعار مستلزمات الانتاج، والمواد المساعدة واسعار السلع

البديلة للسلع المزعم انتاجها بموجب فكرة المشروع المقترح ؛

¹ - عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ،ص 41.

² - طلال كداوي ، (2008) ، تقييم القرارات الاستثمارية ، عمان الأردن ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،ص 44-43 .

³ - Manual on Economic Development Project ,United Nations ,New York ,1985,PP.6_7

ت- قيود رقابية متنوعة على استيراد بعضا من مستلزمات الانتاج التي قد يكون بعضها منها غير متوفر داخل البلد ؛

ث- اسقاط فكرة المشروعات التي تحتاج الى كثافة في راس المال، عند وجود ندرة شديدة في هذا المورد داخل البلد ؛

ج- عند وجود قوانين احتكارية تمنع بموجبها الدولة قيام مشروعات منافسة في انتاجها للمشروعات الحكومية القائمة او تلك التي سوف تقوم بها مستقبلا ؛

ح- عند تعارض فكرة المشروع مع قوانين المحافظة على البيئة ؛

خ- عند تعارض فكرة المشروع المقترح مع سياسات الدولة وقوانينها وقيودها على تحويلات العملة وشروط التبادل الخارجي وقيود الاستيراد والتصدير.

اما الخطوة التالية بعد خطوة الانتقاء او الغرلة الاولى لافكار المشروعات المختلفة ،فهي القيام بعملية تنظيم وترتيب ماتبقى من افكار المشروعات المقترحة في قائمة خاصة وحسب الاولويات ومعايير انتقاء الافكار وفرص نجاحها بعد الترويج لها من قبل الجهة صاحبة العلاقة او المصلحة بمثل هذه المشاريع .

3. دراسة ما قبل الجدوى:(Pre-Feasibility Study)

هي الدراسة التي تعقب مرحلة تشخيص فكرة المشروع المقترح التي يبدا المباشرة فيها بعد ظهور نتائج مشجعة لفكرة المشروع الذي تمت مفاضلته مع مشاريع اخرى وحسب المعايير المحددة في مصفوفة تقييم افكار المشروعات المقترحة وتولد القناعة لدى صاحب القرار او صاحب المصلحة بالمشروع بان فكرة المشروع تستحق الدراسة.

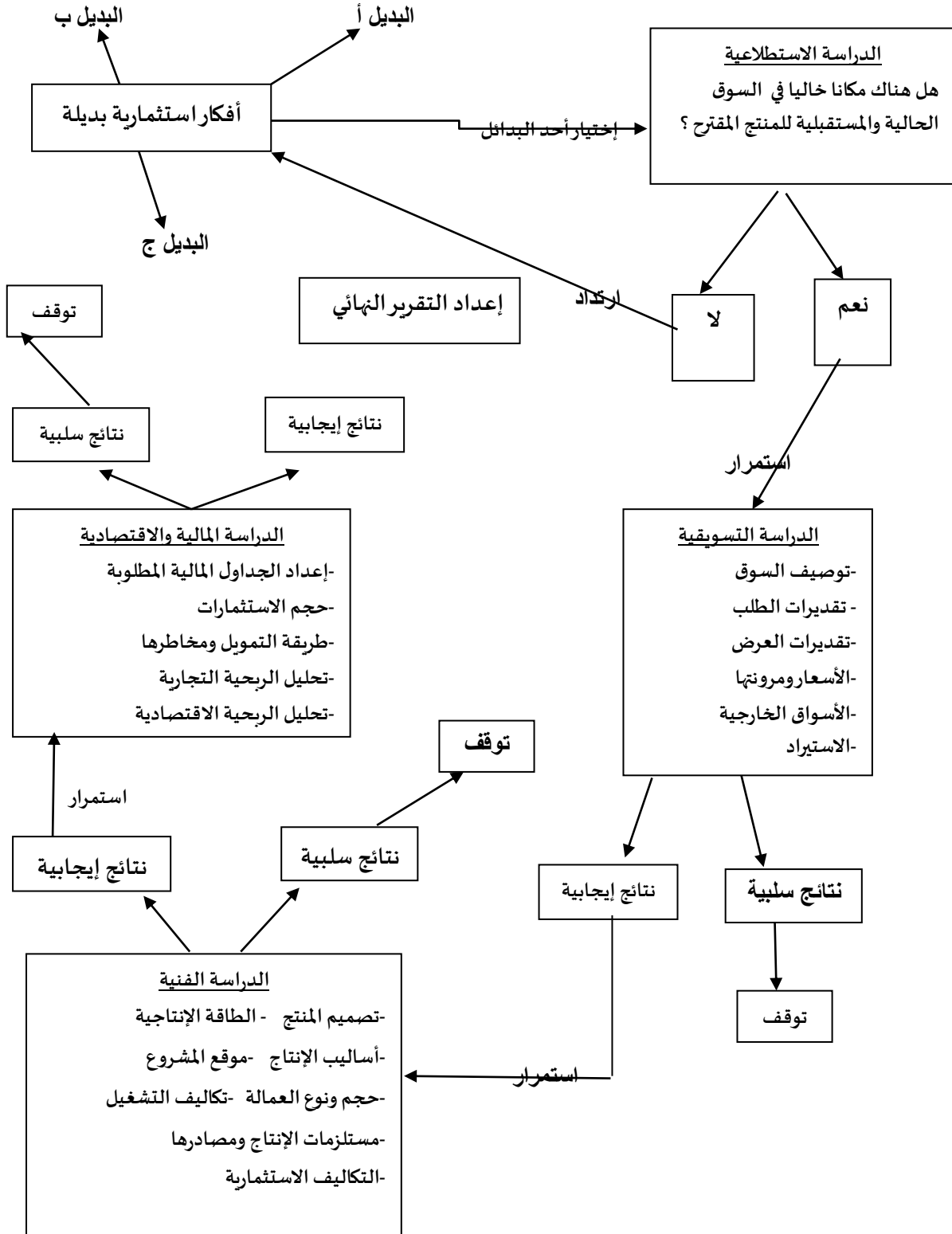
ثانيا : دراسات الجدوى المبدئية

القيام بدراسة جدوى أولية قبل الدراسة التفصيلية الهدف منها هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ الاقتراح الاستثماري ، وتشير بعض الدراسات إلى جملة من المعايير التي تستخم في تقييم دراسات الجدوى الأولية أهمها الآتي :

- 1- تحليل الكلفة والربحية الاقتصادية القومية؛
- 2- تحليل الفائدة الاجتماعية ؛
- 3- توزيع الدخل ؛
- 4- استخدام أسعار الظل (سواء بالنسبة للأجور أو بالنسبة لأسعار المواد والمدخلات) ؛
- 5- إيرادات النقد الأجنبي؛

- 6- القيمة المضافة وإمكانية خلق فرص الاستخدام .
- وتتجه الدراسة المبدئية للجدوى إلى توضيح المعلومات التالية أو بعضها :
 - 1- البحث عن الموانع الجوهرية ؛
 - 2- مدى الحاجة الى منتجات المشروع ؛
 - 3- مدى توافر عوامل الانتاج الأساسية ؛
 - 4- دراسات قوانين الاستيراد والتصدير ؛
 - 5- مدى ملائمة المشروع المقترح أو فكرة المشروع الاولويات التنموية ؛
 - 6- محاولة الرجوع الى الخرائط الاستثمارية للمشروع ؛
 - 7- التعرف على حالة الاقتصاد القومي ؛
 - 8- ظروف النشاط مجال الاستثمار ؛
 - 9- دراسة الصناعات والانشطة القائمة ؛
 - 10- مؤشرات تشجيع الاستثمار وحوازه ؛
 - 11- تقدير تكاليف دراسات الجدوى التفصيلية ؛
 - 12- تقدير حجم الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل ؛
 - 13- تقدير الأرباح الصافية المتوقعة من المشروع ؛
 - 14- المشاكل والمخاطر المحتملة ؛
 - 15- فترة وزمن الإنشاء والعمر الافتراضي للمشروع .
- وإذا إنتهينا من مرحلة الدراسة المبدئية (التمهيدية) والتي تمثل إختيار فكرة المشروع الصائبة ننتقل إلى مرحلة الدراسة الإستطلاعية و بعد الدراسة الاستطلاعية إذا كانت إيجابية ننتقل إلى مرحلة الدراسة التفصيلية وهي ممثلة في الشكل التالي :

الشكل رقم (3- 2) مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية



المصدر: نبيل عبد السلام شاكور ، (1996)، "إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة" ط1 ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ص 18 .

وتؤكد محتويات الشكل السابق على ما يلي :⁽¹⁾

أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الجديد تتكون من جزئين أساسيين وهما :

1. الجزء الأول يتكون من :

أ- التكوين الأولي لفكرة الاستثمار داخل إطار محدد من الأفكار الاستثمارية البديلة وما يرتبط بذلك من إعداد دراسة استطلاعية وبيئة للبدائل المطروحة .

ب- ثم التنقل لمرحلة إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لأفضل البدائل التي تحددت من خلال نتائج الجزء الأول والتي تتكون من عدد من الدراسات المتخصصة والتي تعكس مراحل متتابعة ومتداخلة وهي :

➤ الدراسة القانونية ;

➤ الدراسة البيئية ;

➤ الدراسة السوقية ;

➤ الدراسة الفنية ;

➤ الدراسة المالية والاقتصادية ;

➤ إعداد التقرير النهائي للدراسة ;

➤ التنفيذ إذا كان التقرير إيجابياً .

2. أما الجزء الثاني يتكون من:

من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الجديد يتكون من مجموعة من الدراسات المتخصصة المترابطة والمتداخلة فيما بينها الأمر الذي يتأكد من خلال مايلي :

أ- في نهاية كل مرحلة يتم إتخاذ قرار بعدم الاستمرار في المراحل التالية أو الانتقال والبدء في المرحلة التالية .

ب- أن نتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمرحلة التالية لها .

ت- وأي خطأ في إعداد أي مرحلة يعكس أثره المباشر في عدم سلامة المرحلة التالية .

ث- يتطلب عدة خبراء لإعداد هذه الدراسات والكل في مجال إختصاصه (خبراء في القانون ، خبراء في البيئة ، خبراء في التسويق ، وخبراء فنيين ، خبراء في الحاسبة ، وخبراء في إدارة الأعمال ، وخبراء في الاقتصاد) .

ج- يجب ترتيب المراحل عملية الدراسة لأنها مهمة جداً .

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 19 - 20 . بتصرف .

الفصل الثالث : ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية

الفصل الثالث : ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية

نقول أن دراسات الجدوى الاقتصادية ، هي عبارة عن تلك الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشاريع المقترحة ، والتي هي عبارة عن دراسات أولية أو دراسات تفصيلية ، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اختيار بديل استثماري من بين عدة بدائل استثمارية مقترحة ، بحيث يحقق هذا البديل الأهداف المحددة.

إذن هذه الدراسات ما هي إلا وسيلة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري السليم، لذا لا بد أن تتصف هذه الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية. وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على التطور التاريخي لدراسات الجدوى ، وتحديد ماهيتها وأهميتها كذا أهم التصنيفات الخاصة بها ، مع إبراز أهميتها .

أولاً : نبذة تاريخية عن دراسات الجدوى¹

تمتد جذور دراسات الجدوى إلى تحليل المنافع - التكاليف (Benefit – Cost Analysis (BCA عند بداية ظهوره ، وترجع أول ممارسة لتحليل المنافع – التكاليف – إلى عام 1936 م عندما صدر ما يسمى بقانون التحكم في الفيضانات Flood control AC بالولايات المتحدة الأمريكية ولقد كان هذا القانون يجيز إقامة مشروعات مقاومة الفيضانات فقط إذا تفوقت منافعها على تكاليفها ولم يحتوي هذا القانون بالطبع على القواعد الأساسية التي يتعين اتباعها عند تقييم المشروعات . وظهر أول عمل يحتوي على المبادئ الأساسية لتحديد المنافع – التكاليف - عام 1950 م في صورة كتاب عنوانه " الممارسات المقترحة للتحليل الاقتصادي لمشروعات حوض النهر " وقامت بإعداد هذا الكتاب لجنة فيدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية كلفت بذلك وعرف هذا العمل آنذاك بالكتاب الأخضر Green Book .

ومن أهم الأعمال التي صدرت في مجال تقييم المشاريع في البلدان النامية بعد ذلك نذكر دليل المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : OECD أعده كل من الأستاذين عام 1969 Little and mureles وسمي دليل تحليل المشروع الصناعي على يد نفس الأستاذين السابقين . كما صدر لنفس الأستاذين كتاب بعنوان " تقييم المشروعات والتخطيط بالبلدان النامية " الذي صدر عام 1972 UNIDO دليل الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "

¹ - أنظر إلى : أ - عبد القادر محمد عبد القادر ، (2001) ، "دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT"، ط2، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، ص4-3 ،
ب - مصطفى يوسف كافي ، وجلال بدر خضرة ، "دراسة جدوى المشروعات الساحية"، قسنطينة ، الجزائر ، ألفا دوك، 93.

والذي تم تطويره عام 1991 في طبعة ثانية وقد صاحبها برنامج كمبيوتر، وإن كان الجيل الأول من هذا البرنامج قد ظهر عام 1983 ثم تم تطويره حتى ظهر الجيل الثاني منه عام 1995 كما صدر لها " دليل تقييم المشروعات الواقعية.

. دليل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO والذي صدر عام 1972 م بعنوان " دليل اليونيدو لتقييم المشروعات" وقد صدر لنفس المنظمة عديد من الأدلة في هذا المجال بعد ذلك مثل : دليل إعداد دراسات الجدوى الاجتماعية والذي تم تطويره عام 1991 م في طبعة جديدة مصحوبة ببرنامج كمبيوتر. كما صدر دليل تقييم المشروعات الواقعية الذي تناول تحليل المنافع والتكاليف الاجتماعية بالبلاد النامية.

الدولي الذي صدر عام 1984 كما صدر له دليل آخر تحت عنوان التحليل الاقتصادي للمشروعات من اعداد كل من " فان دار تاك ، سكوير " وقد توالى الكتابات عن دراسات الجدوى بعد ذلك في جميع أنحاء العالم بصورة مطردة خاصة في الآونة الأخيرة مع التجاه المتزايد للخصوصية وازدياد حدة المنافسة والكم الهائل المتدفق من المعلومات وتطور نظم المعلوماتية والاتصالات الالكترونية وضرورة الترشيد بحكم محدودية الموارد .

ونذكر أن ماينارد كينز الشهير قد تعرض لدراسة الجدوى و تقييم المشروعات في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي معدل العائد على الاستثمار وفكرة تكلفة رأس المال والكفاية الحدية لرأس المال وتعرض لها أيضا " دين جوال " عام 1951 عندما اصدر أول كتاب لمعالجة مشاكل المشروعات الاستثمارية وهكذا توالى الاهتمام بهذه الدراسات منذ ذلك الوقت حتى الان .

ثانيا : تعريف وسمات دراسة الجدوى

1. تعريف دراسات الجدوى :

.كلمة جدوى تعني الفائدة أو العائد المتوقع حدوثه من المشروع و قد يكون هذا العائد ماديا أي ربحا و الذي سوف يعود على صاحب المشروع وقد يكون اجتماعيا وهو الفائدة التي سوف تعود على المجتمع جراء القيام بالمشروع مثل اشباع حاجة لدى المجتمع تشغيل عدد من العمال كحل لمشكل البطالة أو تلبية حاجيات السوق المحلية من سلعة أو خدمة معينة .

.دراسة الجدوى : هي مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجري لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة جوانب قانونية , تسويقية , انتاجية , مالية , اقتصادية , اجتماعية لتحقيق أهداف محددة واتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه بمعنى قبول او رفض المشروع .

2. سمات دراسة الجدوى :

النظرة المستقبلية: طالما أن الدراسة تتعلق بالمستقبل فإن محتوياتها تمثل تقديرات احتمالية .
 انها دراسة لا يمكن انجازها من قبل خبير واحد وانما من قبل فريق من الخبراء ؛
 .تعدد المراحل وترابطها ؛
 .ان أي عملية استثمار لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة ولابد أيضا أن تحقق مستوى معين من العائد ؛
 .يتوقف نجاح المشروعات الاستثمارية على الدراسة الدقيقة والموضوعية والشاملة حتى يمكن استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام ممكن ويتحقق ذلك من خلال دراسات جدوى المشروع الاستثماري من النواحي التسويقية , الفنية والهندسية والمالية والاقتصادية ؛
 .الجدوى الاقتصادية لأي مشروع هي عبارة عن عملية جمع معلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة امكانية تنفيذ و تقليل مخاطر وربحية المشروع والنتائج الرئيسي لدراسة الجدوى هو الاجابة على السؤال هل المشروع مجدي ؟ " نعم " " لا " .
 .لعمل أي جدوى اقتصادية على صاحب المشروع الأخذ بعين الاعتبار الأسئلة التالية :
 .ما هي الخبرات والمهارات التي يمتلكونها وتخدم المشروع ؟ ما هي الدوافع الشخصية والتي ستضمن نجاح المشروع ؟
 .ماهي الصفات الشخصية والتي ستعمل على قيادتك للمشروع ؟ و بالتالي يجب معرفة الأشخاص المشاركين بالمشروع ومعرفة المهارات التي يمتلكونها . وايضا عمل دراسة السوق . وعمل دراسة فنية كمعرفة الموقع الذي سيقام فيه المشروع وكذا معرفة الأصول . وتوفير مختلف اساسيات تجهيز المشروع كالالات و المواصلات والكهرباء وغيرها . وعمل دراسة مالية .

3. مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية : Concept of Economic Feasibility study

"تتمثل دراسات الجدوى في تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري معين أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب: تسويقية وفنية وتمويلية ومالية واقتصادية واجتماعية، تمهيداً لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة". (د. عبد القادر عطية).

- دراسة الجدوى الاقتصادية هي "دراسة تتضمن كافة الدراسات بمختلف اتجاهاتها القانونية والتسويقية والاقتصادية... الخ، والتي تسمح بتوفير قدر كافي من البيانات والمعلومات يسمح لمتخذ القرار الاستثماري باتخاذ قراره بما يتلاءم مع الأهداف التي يرغب في تحقيقها. (د. سعيد عثمان)

- يقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما بأنها تلك الأساليب العلمية المحددة والمستخدمه في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وتحليلها بهدف التوصل إلى نتائج قاطعة عن مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه".

ويمكن من خلال التعريفات السابقة تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها:
"سلسلة من الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراسات القائمة على أسس علمية محددة تستخدم في جمع البيانات والمعلومات المطلوبة وتحليلها من أجل التوصل إلى نتائج قاطعة وقناعة كافية عن مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة".
ويلاحظ أن التعريف السابق يركز على المقومات الأساسية التالية:

✓ المنهجية العلمية المتبعة في إعداد دراسة الجدوى من أجل اتخاذ القرار أو اختيار البديل الأفضل في ظل ظروف عدم التأكد.

✓ تنطلق دراسات الجدوى من منظور الندرة النسبية للموارد مقابل الحاجة إليها.

✓ تعتمد على مجموعة من العلوم على رأسها النظرية الاقتصادية والإدارة بفروعها وبحوث العمليات والمحاسبة.

✓ تمثل نموذج محاكاة للمشروع المقترح حيث يتم تصوره قبل البدء في تنفيذه.
ويعرف (محمد عثمان إسماعيل) في كتابه أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية على أساس أن إعدادها يتطلب جمع وتصنيف وتحليل كافة البيانات الممكن جمعها عن الفرص الاستثمارية المتاحة مما يساعد على تحديد العائد الاقتصادي المتوقع من المشروع الاستثماري في ظل المتغيرات البيئية الفنية والمالية والاقتصادية المحيطة بالفرصة الاستثمارية.

إذن يمكن التعبير عنها بأنها تقدير للتكلفة والعائد من المشروع خلال فترة حياته .

وبمعنى آخر هي دراسات للجوانب التالية:

- الدراسة القانونية ،
- الدراسة البيئية ،
- الدراسة التسويقية
- الدراسة الفنية ،
- الدراسة المالية والاقتصادية ،
- الدراسة الاجتماعية .

وفي ضوء هذه الدراسات يؤخذ القرار بالاستثمار في مشروع معين .

ثالثاً : أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

إن لموضوع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الاستثمارية أهمية كبيرة في الدول المتقدمة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، بحيث يصب جل الاهتمام في ضرورة العمل على تحقيق ما يلي :

1- تسعى لإقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي عن مدى جودة وصلاحية المشروع المقترح مما يؤدي إلى اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

2- تؤدي إلى حسن استغلال الموارد المتاحة وحمايتها من التبدد أو سوء الاستخدام.

3- تساهم في إنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال تنفيذ المشروعات الناجحة التي تؤدي إلى تنمية الموارد.

4- تعتبر متطلب أساسي للحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروعات من البنوك والمؤسسات الممولة.

5- تعتبر متطلب أساسي للحصول على موافقة الجهات المختصة بمنح التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات.

وكذلك تكمن أهمية دراسات الجدوى في أنها أداة عملية تجنب المستثمرين الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر، إذ أنها تسبق اتخاذ أي قرار استثماري، وبالتالي فإن دراسات الجدوى تعد ذات أهمية بالغة للمستثمرين

للأسباب التالية:

أ- توفر دراسات الجدوى الراحة والطمأنينة للمستثمر إذ توضح له مدى نجاح المشروع ومعدلات أرباحه المتوقعة .

ب- تساعد دراسات الجدوى المستثمرين على الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاستثمارية النادرة نسبياً.

ت- تعد دراسات الجدوى ذات أهمية قصوى للدول النامية، نظراً لندرة مواردها المالية ، الأمر الذي يتطلب تحديد أولويات للمشروعات الاستثمارية المختلفة التي يجب تنفيذها والاستثمار فيها حتى لا تضيق موارد الدول النامية .

ث- أصبحت دراسات الجدوى شرطاً تتوقف عليه عملية الاقتراض من البنوك ومنح الائتمان، حيث لم تعد البنوك تكتفي بالضمانات فقط بالنسبة للمشروعات الاستثمارية بل تعتمد أيضاً على دراسات الجدوى ونتائجها.

- ج- تجنب دراسات الجدوى المشروعات الاستثمارية التعرض لمشاكل تمويلية في منتصف الطريق تحول دون إتمام المشروع، لأنها تمكن المشروع من تحديد مصادر تمويله المختلفة، فضلا عن التعرف على تكلفة التمويل من كل مصدر من المصادر المختلفة التي سوف يعتمد عليها المشروع الاستثماري مستقبلا.
- ح- تساعد دراسات الجدوى علي تحقيق التوزيع الأمثل لرأس المال المملوك والمقترض على الاستخدامات في مختلف الأصول من أرض - المباني والآلات لتشغيل المشروع وسداد الأجور وشراء الخامات .
- خ- تساعد دراسات الجدوى على تحديد العمالة الفنية اللازمة للمشروع الاستثماري والخامات وكافة متطلباته ، والتكلفة المتوقعة لكل منها .
- د- تهتم دراسات الجدوى بتحليل الحساسية التي تعمل على قياس المخاطر في المشروعات ، وإيجاد العلاقة القوية بين البدائل والمشروعات المختلفة، وإيجاد التعارضات بين المشروعات المختلفة .
- ذ- تساعد دراسات الجدوى المستثمر الرشيد علي المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المقترحة. ويتعين أن تتصف المشروعات التي يقع عليها الاختيار بأعلى مستوى من :⁽¹⁾
- الفعالية Effectiveness : والتي تشير لدرجة تحقيق المشروع للهدف منه .
 - الكفاءة Efficiency : والتي تشير لمعدل العائد من كل وحدة استثمار
 - القابلية للنمو Viability : والتي تشير لمقدرة المشروع على التوسع والاستمرار
 - الملائمة Relevance : والتي تشير إلى مدى توائم أو اتساق نشاط المشروع مع البيئة العامة في المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية وغيرها .

رابعاً : مواصفات دراسة الجدوى

يتوقف قبول أو رفض دراسة الجدوى على فحص الدراسة للتأكد من مدى دقتها وشمولها ومناسبتها، وقبل قبول الدراسة يجب التأكد من أنها تستوفي الشروط التالية:

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 15 .

- أ- أن تكون سهلة القراءة وقابلة للفهم
- ب- أن تتضح فيها الأسئلة والأمور المهمة في الدراسة
- ت- تحديد ومناقشة كل الفروض المتصلة بتحليل المشروع
- ث- تحقق توقعات إدارة المشروع
- ج- تحقق الاتساق داخل كل قسم كما تحقق الاتساق بين الأقسام
- ح- تتوفر فيها تطبيق قواعد البحث العلمي والبحث المنطقي
- خ- تحتوي على كافة المعلومات المطلوبة كما تستوفي الشروط الواردة في العقد مع المشروع.

وهناك ملاحظة أنه يوجد فرق بين دراسة الجدوى وخطة العمل

تعريف خطة العمل :

تجيب على تساؤل (كيف سوف تنفذ المشروع؟)، فهي وثيقة مكتوبة، تحتوي وصفاً كاملاً لشركتك مع كل التفاصيل، بما في ذلك الخطة المالية والخطة التسويقية وتحليل السوق والمنافسون ومواصفات المنتج وفريق عمل الشركة، حيث يوضح كيفية العمل من البداية إلى النهاية .

وبالتالي إذا أظهرت دراسة الجدوى أن الفكرة مقبولة أو واعدة بالنجاح؛ فإن الخطوة التالية هي إعداد خطة تتضمن تفصيلاً دقيقاً لكل قسم من أقسام دراسة الجدوى، ففي قسم دراسة الجدوى التمويلية على سبيل المثال يتم إعداد تصور تفصيلي لمصادر التمويل المختلفة لعامين أو ثلاثة سنوات قادمة. وخطة العمل تعطيك فرصة لاكتشاف أية نقاط ضعف وأي أمور غير واضحة في البرنامج الزمني.

وخطة العمل تخدم هدفين:

- ❖ أنها تعد تحليلاً وبياناً لكيفية تنفيذ المشروع
 - ❖ أنها وثيقة مكتوبة للحصول على قروض.
- وخطة العمل تعد بمثابة "خارطة طريق" لكيفية بدء العمل وتطوره بمرور الوقت. وهي بمثابة مسودة لتنفيذ المشروع وفي حالة اكتشاف أن المشروع غير مجدٍ؛ فيتم عمل جهود لمعالجة أوجه القصور والبحث عن بدائل أو أن الفكرة يتم التخلي عنها بالكلية.

خامساً : صعوبات إجراء دراسات الجدوى

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إجراء دراسات الجدوى في المجالات التطبيقية أهمها: ⁽¹⁾

1. في ظل العولمة والتحول لآليات السوق ، تزداد مشاكل التعامل مع المتغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني ، والتغيرات العالمية على مستوى الاقتصاد العالمي ، وهذا من شأنه أن يزيد مخاطر عدم اليقين في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى ;
2. مع زيادة حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير التكاليف والمتغيرات القابلة للقياس الكمي ذات تأثير غير مباشر ;
3. عدم التوازن بين التكاليف إجراء دراسات الجدوى وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار فيه ;
4. نقص نقص المعلومات المطلوبة لإجراء هذه الدراسات وقلة دقتها وتقادمها وقلة موضوعيتها ، وهو ما يؤدي إلى الحصول على دراسات جدوى غير واقعية تتسبب في فشل الكثير من المشروعات بعد فترة قصيرة من إنشائها ;
5. صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية والفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية ، وهو ما ينعكس سلباً على تلك القرارات ، وذلك بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة ;
6. انخفاض كفاءة القائمين على دراسات المشروعات الاستثمارية ، وعلى تطبيق مفاهيم و أسس تقييم العائد الاقتصادي للمشاريع ;
7. صعوبة وضع معيار دقيق لتكلفة الاستثمار الرأسمالية كتدفقات نقدية خارجة ، وكذلك بالنسبة للتدفقات النقدية الداخلة وذلك راجع لغياب السوق المالي ، وبالتالي تعذر وضع معدل للخصم يعكس الحالة الاقتصادية ، مما يعني صعوبة تحديد تكلفة الفرصة للاستثمار ;
8. صعوبة تحديد نقطة البداية والنهاية لكل مشروع استثماري بسبب تداخل متغيرات التقييم للمشروعات الاستثمارية ، لذلك ينجم عن القصور الذي يحدث في أي مرحلة من مراحل دراسات الجدوى ;
9. قصور البنية الأساسية للمرافق العامة ، مما يدفع بالمستثمرين في القطاع الخاص إلى التحول نحو مجالات الاستثمار ذات العوائد السريعة ، والتي لا تحتاج إلى دراسة جدوى عميقة

¹. مصطفى يوسف كافي ، و جلال بدر خضرة ، مرجع سابق ، ص 106 . 108 .

10. طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له ، مما يقلل من فائدة دراسة الجدوى التي تسبق إعدادها عن المشروع .

سادسا : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تكون عملية صنع واتخاذ القرار الاستثماري بعد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات ، وهذه الأخيرة تمر بعدة مراحل تحدد كل مرحلة ما إذا كان بإمكاننا الذهاب إلى المرحلة التي تليها أم لا ، ويمكن التعبير عن ذلك بالشكل التالي :

الفصل الرابع : دراسات الجدوى التفصيلية

الفصل الرابع : دراسات الجدوى التفصيلية

تتمثل دراسات الجدوى في جملة من المكونات المتكاملة التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب : قانونية وبيئية وسوقية وفنية و مالية واقتصادية واجتماعية .

وتشمل دراسات الجدوى التفصيلية على ستة مباحث ، سنتعرض إلى كل هذه المباحث بشبه من التفصيل .

في الدراسات التفصيلية يتم القيام بالدراسات التالية:

المبحث الأول: دراسات الجدوى البيئية.

المبحث الثاني : دراسات الجدوى القانونية

المبحث الثالث : دراسات الجدوى التسويقية.

المبحث الرابع : دراسات الجدوى الفنية

المبحث الخامس : دراسات الجدوى المالية

المبحث السادس : دراسات الجدوى الاجتماعية

المبحث الأول : دراسة الجدوى البيئية

المبحث الأول: دراسات الجدوى البيئية.

تعتبر دراسة الجدوى البيئية لمشاريع الاستثمار ذات أهمية قصوى بالنسبة للكثير من البلدان المتقدمة منها والنامية ، إذ أصبحت نتائج هذه الدراسات عاملا حاسما في تنفيذ المشاريع من عدمه . يأخذ عامل البيئة في تقييم المشروعات جانبين أساسيين :¹⁾

الجانب الأول :

يتعلق بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروعات من حيث إختيار الموقع وتكنولوجيا الانتاج وغير ذلك وتؤثر بالتالي على تكاليف المشروع ويتعين أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار . كما أن تلك العناصر البيئية ربما تنتج أثارا بيئية بدورها . تنصرف إلى بيئة طبيعية (الأحوال المناخية ، المياه الجوفية ، الكائنات الحيوانية والنباتية) ، وبيئة اجتماعية (تعليم ، صحة ، ثقافة ، هيكل سكاني) ، وبيئة اقتصادية (الهيكل الاقتصادي) .

الجانب الثاني :

يتعلق بالأثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح على المنطقة المحيطة بما في ذلك سكانها ونباتاتها وحيواناتها . وتتمثل هذه الأثار في إجمالها في مخلفات المشروع والمخاطر الصحية .

1. البيئة :

هي مجموعة القوى والمتغيرات التي تتأثر بها ولا تستطيع الرقابة عليها ولكن يمكن الإستفادة منها ، قد تكون إيجابية تعمل في صالح المؤسسة أو سلبية لا تعمل في صالحها وهي رصيد الموارد المادية والإجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته .

2. مفهوم دراسة الجدوى البيئية :

تعتبر الأساس الهام لأي دراسة ، سواء تسويقية أو مالية أو فنية أو تمويلية ، ويتم قياس اثر المشروع الإقتصادي على البيئة ويركز على الأثار الضارة على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذا صحة السكان ، ويدرس الجدوى خبراء مختصين في البيئة

¹ - يحي عبد الغني أبو الفتوح ، (2003)، "أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئية - تسويقية - مالية " ، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر - ص 77 .

3. أهمية دراسة الجدوى البيئية

يمكن تحديد أهمية التقييم البيئي في :

- ضمان قبول المشروع من طرف الجهات المختصة
- اختيار المواقع التي تمكن من معالجة الأضرار التي قد يحدثها المشروع على البيئة
- استبعاد حدوث منازعات بين أصحاب المشاريع والمتضررين منها الذين قد يطالبون بالتعويضات .
- تحقيق مصلحة المستثمر
- استبعاد إختيار مواقع معينة لبعض المشروعات نتيجة لما تحدثه من تلوث وأضرار خطيرة يتعذر إصلاحها .

4. اهداف دراسة الجدوى البيئية

يمكن تحديد الأهداف على الوجه التالي :

- أ- التشجيع على إجراء تحقيق شامل ومتعدد التخصصات عن الأضرار البيئية للمشروع وبدائله
- ب- تحديد عمق وإتساع الآثار البيئية المتوقعة في حالة وجود مشروع أو في حالة عدم تنفيذه بالنسبة إلى كل بدائل المشروع
- ت- تحديد مشاكل البيئة الأكثر أهمية التي تحتاج إلى مزيد من التحليل
- ث- تحديد الإجراءات التي تعمل على تخفيف من حدة الآثار الضارة وتقوية الآثار الايجابية
- ج- تقييم الآثار البيئية الكمية والنوعية المتوقعة وفقا للحاجة بهدف تقدير الجدارة البيئية الاجمالية للمشروع الاستثماري.
- ح- معرفة موقع المشروع وحالته إتجاه البيئة
- خ- تحديد الإجراءات الواجب القيام بها من أجل تعديل الآثار السلبية للمشروع

5. نطاق تقييم الأثر البيئي :

يتم تقييم المنافع والتكاليف البيئية للمشروع ، وهي ما تكون مظاهر خارجية أو آثار خارجية تؤثر على المجتمع كاه أو على جزء منه . ولذلك لإن تقييم هذه الآثار يتم في إطار اجتماعي واقتصادي على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي حسبما تحدده الآثار الخارجية .

ويمكن عرض أهم مجالات التي يتعين أن يأخذها القائمين على دراسة الجدوى في الاعتبار عند دراسة جدوى مشروع صناعي في الجدول التالي :

الجدول (1.4): مجالات البيئة المؤثرة بالمشروع الإستثماري

1. مجالات البيئة الطبيعية		2. مجالات البيئة الاقتصادية
1. الأرض وذلك من حيث : تركيبية التربة . ثبات المنحدرات التصدعات المحميات الطبيعية المناطق الأثرية 2. المياه وذلك من خلال : نوعية المياه تغير التدفق نمط الصرف	3. النباتات وذلك من حيث : تأثر الأشجار تأثر النباتات تأثر المحاصيل الزراعية تأثر النباتات النادرة 4. موارد الطاقة كالطاقة الشمسية القدرة المائية الوقود الطاقة النووية الطاقة الشمسية .	1. النقل والمواصلات 2. تنمية المناطق الحضرية 3. تنمية المناطق الريفية 4. توزيع الدخل 5. التنمية الاقتصادية - قطاع الصناعة - قطاع الزراعة - قطاع الخدمات .
3. مجالات البيئة الاجتماعية.		
1. التعليم 2. الصحة والرفاهية - انتشار الأمراض - ظهور أمراض جديدة 3. الكثافة السكانية 4. الخدمات البيئية	5. الخدمات البيئية 6. الخدمات الاجتماعية 7. الترفيه 8. فرص العمل 9. الاسكان	

المصدر: أنظر إلى : أ. يعي عبد الغني أبو الفتوح ، مرجع سابق ، ص 81 ، ب. محمد سعيد بسيوني، أحمد عبد الرحيم زردق ، نفس المرجع السابق، ص 88 .

5. مراحل تقييم الأثر البيئي على المشروع :

مرحلة تقييم البدائل للأثر المبدئي البيئي ويتم فيها مجموعة العوامل البيئية الى تقوم بدراستها لتقييم مدى صلاحية المشروع بيئيا و يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول(2.4) : العوامل البيئية المحددة لصلاحية المشروع الإستثماري

المخلفات	الأخطار	إتلاف للموارد	الإتلاف والتدهور للهياكل الاجتماعية
1.المواد الملوثة للهواء • الغازات • الغبار • الأدخنة 2.النفائيات السامة • صلابة • سائلة • الروائح 3.المواد المتفاعلة الكيميائية • المواد الخطيرة	1.خطر الحوادث التي تؤثر في البيئة الاجتماعية الطبيعية عند التنفيذ والتشغيل.وأثناء نقل المواد الخطرة . 2.المخاطر الصحية التي يتعرض لها العمال والموظفين	1.الأضرار المباشرة وغير المباشرة بموارد المياه الطبيعية . الاضرار بموارد الأرض . تعرية التربة خفض الغلات الزراعية الاهدار في استخدام الموارد الطبيعية غير المحددة الاضرار بمجموعات النباتات والغابات ... 2.إنقراض بعض أنواع الحيوانات والنباتات ...	1.تشريد السكان بسبب المشاكل الصحية التي يسببها لهم المشروع . 2.ظهور بعض الأوبئة نتيجة الظروف غير الصحية لمخلفات المشروع . 3.تأثر عادات وتقاليد المنطقة 4.نقل الأنشطة الاقتصادية الموجودة • قطاع التجارة غير الرسمي • الصناعات الصغيرة • الزراعة ..زرز

المصدر : أنظر إلى : نفس المراجع ،أ. ص 83 و ب .، ص90.

6. أثر البيئة على المشروع الاستثماري

لبحث اثر البيئة على المشروع ان يأخذ مفهوم البيئة بمعناها الاوسع لا نها تمثل المكان الذي يقوم ويعمل فيه المشروع عناصر البيئة الخاصة :هي العوامل التي تقع على حدود المشروع وترتبط بأنشطة الأداء داخل المشروع وتشمل (المنافسين ،سوق الإحتكار، سوق المنافسة التكاملية ،الموردين ، القوى العاملة ،المستلزمات ،الألات والمعدات ، العملاء) .

عناصر البيئة العامة :هي اي شئ خارج المشروع وذات تأثير عام على كافة المشاريع ، البيئة الإجتماعية .

7. خطوات تقييم الأثر البيئي :

هناك خطوات أساسية يتعين مراعاتها عند تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترحة ،وتتمثل في :

- 1- تحديد الآثار ;
- 2- التنبؤ بالآثار البيئية ;
- 3- تقييم الآثار التقرير والتوصيات ;

4- تحديد الآثار ;

وتتطلب هذه الخطوات القيام بالآتي :

- تحديد العوائق الرئيسية التي تعترض تنفيذ المشروع ;
 - تحديد الخيارات المتاحة لتحقيق الأهداف الأساسية للمشروع ;
 - تحديد الروابط الرئيسية بين التنمية المقترحة وبين الموارد الطبيعية ;
 - تقرير المتطلبات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي وبيانات الأثر البيئي ;
 - تقرير نطاق تقييم الأثر البيئي ;
 - جمع البيانات الأساسية عن النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسات والمشاريع الانمائية التي يمكن أن تتعارض مع المشروع ;
 - تحديد المشروع الاستثماري بغية تحديد الطلب على الموارد والمخرجات وأثارها البيئية.
- 2 . التنبؤ بالآثار البيئية : وهي التنبؤ بحجم الآثار البيئية المتوقعة من هذا المشروع .
- 3 التقييم :وهو تقدير أهمية الآثار المتنبأ بها ، ونطاقها واستمرارها والآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية .
- 4 التقرير والتوصيات :وبعد كل هذا يتم إعداد تقرير مفصل عن كل الآثار سواء كانت إيجابية أو سلبية ، ثم إعداد توصيات وإقتراحات .
- وهناك من الكتاب لا يدرج الدراسة البيئية ضمن دراسة الجدوى ، لكن في الدول المتقدمة تعطي أهمية كبيرة للآثار البيئية وتعتبرها ضمن دراسة الجدوى .

المبحث الثاني : دراسة الجدوى القانونية

المبحث الثاني : دراسة الجدوى القانونية :

هي تلك الاختبارات والتحليلات والاستنتاجات والتقديرية التي يقوم بها خبراء متخصصون في مجال قوانين وتشريعات الاستثمار للوصول إلى ما يعود على المشروع من مزايا وتدفقات نقدية داخلية وما يتحمله من أعباء وتدفقات خارجية وتحديد الشكل القانوني الأنسب للمشروع الذي يعظم أهدافه .

أولاً : تحليل الأثار المختلفة لقوانين وتشريعات الاستثمار:

1- حوافز ومزايا الاستثمار: وتنقسم إلى نوعين رئيسين :

✓ الإعفاءات الضريبية والجمركية المطلقة والمؤقتة . يستمتع النشاط الاستثماري بإعفاء مدى حياة

المشروع هذا بالنسبة للإعفاءات المطلقة ، أما المؤقتة تتمتع بإعفاء مؤقت أو ما يسمى

بالإجازة الضريبية وتختلف من نشاط استثماري إلى آخر .

✓ الحوافز الاستثمارية الأخرى :

هناك مباشرة وغير مباشرة .

مباشرة : تتمثل في تقديم إعانات ومساعدات مالية للمشروعات غير مباشرة : تتمثل في توفير الحكومة

للمرافق العامة بغرض تقديم بعض الخدمات الحكومية ، لتسيير أعمال المشروع .

2- القيود والأعباء التي تسببها قوانين وتشريعات الاستثمار:

– القيود التي تمنع أي مستثمر خاص أو أجنبي من الاستثمار في أنشطة معينة

– القيود الخاصة بالتعامل في النقد الأجنبي وتداوله .

– القوانين والتشريعات المؤثرة الاستثمار قد تضيف أعباء وتكاليف على المشروع

ثانياً : بحث جدوى الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية :

على خبير دراسات الجدوى القانونية أن يكون على دراية بالأنواع المختلفة للأشكال القانونية للمشروعات

ومن هنا يمكن تناول عدد من النقاط في هذا المجال

1- أهم الأشكال القانونية للمشروعات الاستثمارية حيث تقسم إلى الأشكال التالية :

أ- المشروعات الفردية.

ب- مشروعات الاشخاص (شركات التضامن ، شركات التوصية البسيطة شركات المحاصة)

ج- المشروعات المساهمة

د- المشروعات المختلفة (الشركات ذات المسؤولية المحدودة – شركات التوصية بالأسهم

2- محددات جدوى الشكل القانوني للمشروع الاستثماري :

أ- نوع وطبيعة النشاط :

- ب- مدى مساهمة الحكومة في رأس المال المستثمر .
- ت- حجم الأعمال المرغوب في تنفيذها .
- ث- أحكام القوانين المنظمة للمشروعات .

المبحث الثالث : دراسة الجدوى التسويقية

المبحث الثالث : دراسة الجدوى التسويقية

تحتل الدراسة التسويقية مكانة متميزة عند القيام بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، كما تأخذ الأولوية في ترتيبها ضمن مراحل إعداد الدراسة التفصيلية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه لا يتصور أن يتم إنشاء مشروع دون معرفة الإجابة على التساؤلات التالية:

هل سيكون هنالك من يشتري منتجات المشروع أم لا؟ وكم عددهم؟ وما هي المواصفات التي يرغبونها للمنتجات؟ وكم سيستهلكون منها؟ وكيف يمكن الوصول إليهم؟ وما هي الأسعار التي سيقبلونها ويمكنهم الشراء عندها؟ وما طرق إقناعهم بالتحول إلى منتجات المشروع؟

وللإجابة على تلك التساؤلات كانت حتمية إعداد الدراسة التسويقية مع إعطائها الأولوية في الترتيب ضمن المراحل المختلفة لإعداد دراسة الجدوى التفصيلية.

1- مفاهيم أساسية حول دراسة السوق

يخلط البعض بين مفهومي البيع والتسويق باعتبار أن كليهما بنفس المعنى، وإن كل كلمة مرادفة للآخرى، ولكن في نهاية الأمر إن لكل منهما دلالة تختلف عن الأخرى. فمفهوم البيع يتجه نحو التركيز على مبادلة السلع والخدمات بالنقود من خلال وضع خطط وأساليب تساعد على تصريف المنتجات. في حين يتجه مفهوم التسويق نحو اكتشاف رغبات واحتياجات المستهلكين وترجمتها إلى سلع وخدمات ومن ثم إتاحة استخدامها لأكثر عدد من المستهلكين لتحقيق الأرباح، مع وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك.

لذا يعتبر مفهوم التسويق أعمق وأشمل من مفهوم البيع، حيث يعتبر البيع واحداً من وظائف التسويق.

2- تعريف دراسة الجدوى التسويقية

يمكن تعريف دراسة الجدوى التسويقية بأنها: البحث عن مدى الصلاحية التسويقية للمشروع المقترح موضع الدراسة، وذلك من خلال مجموعة من الدراسات والاختبارات والتقديرات القائمة على أسس علمية بهدف تحديد مدى إمكانية تسويق منتجات المشروع وتقدير حجم الحصة التسويقية المتوقعة للمشروع، ووضع معالم السياسات التسويقية المناسبة.

3- أهداف الدراسة التسويقية

يتضح من التعريف السابق أن الدراسة التسويقية تهدف إلى:

(أ) التحديد الدقيق لمدى إمكانية تسويق منتجات المشروع.

(ب) التقدير الدقيق لحجم الطلب على منتجات المشروع موضع الدراسة والحصة التسويقية المتوقعة.

(ت) تحديد معالم السياسات التسويقية للمشروع (المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع). وهو ما يعرف بخطة تنمية المبيعات من خلال المحاور الأربعة السابقة.

تعتبر دراسة الجدوى التسويقية عصب دراسات الجدوى التفصيلية، حيث يتوقف عليها قرار البدء في دراسات الجدوى الفنية للمشروع من عدمه ومن ثم الاستمرار في باقي المراحل تلك الدراسة، وكذلك تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال العمر الافتراضي للمشروع، مما يعني أن دراسات السوق قد تبقى مستمرة طوال حياة المشروع، وقد تعاضمت أهمية دراسة الجدوى التسويقية في ظل التحولات والتحديات الاقتصادية والتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يعيشها العالم اليوم. وظروف المنافسة الصعبة في الإنتاج والتطورات التكنولوجية المتلاحقة.

4- عناصر الجدوى التسويقية

تتمثل عناصر دراسة الجدوى التسويقية في المراحل التالية:

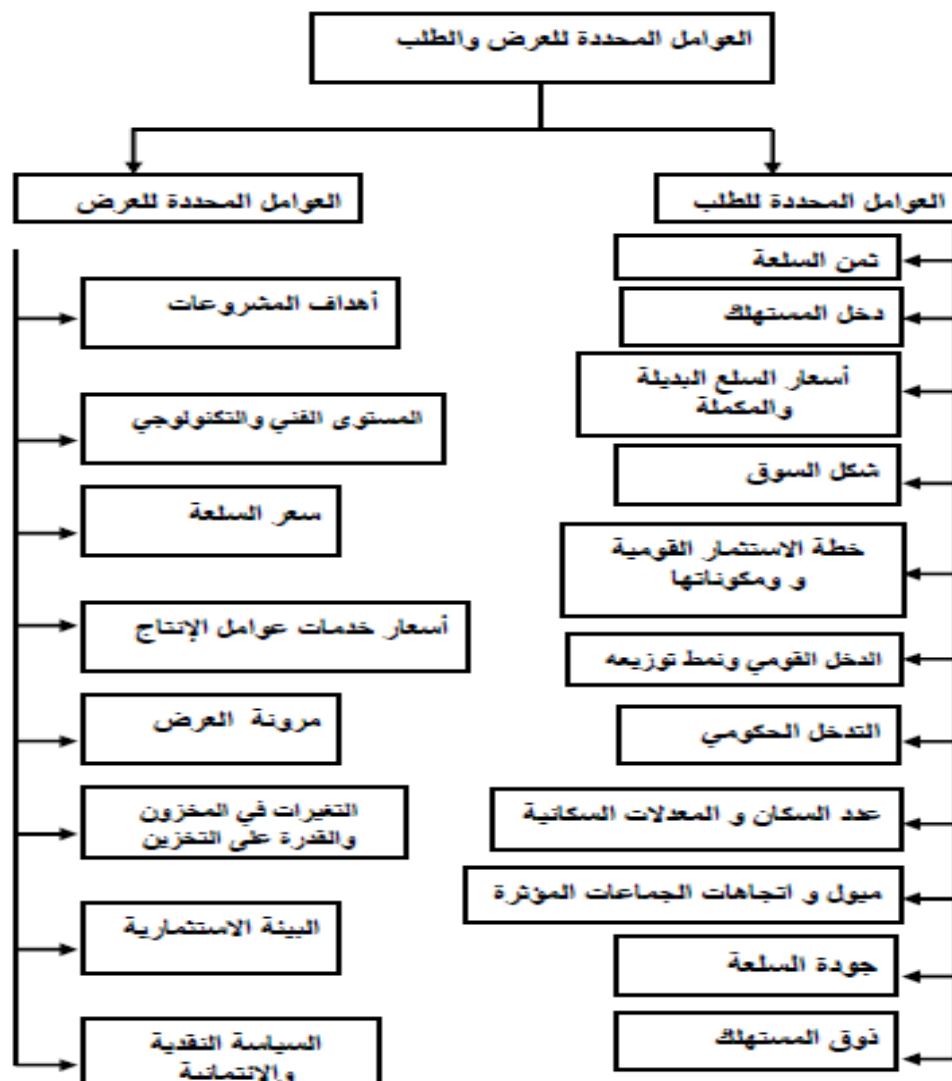
- أ- (1) دراسة العوامل المحددة للطلب على السلعة وحصرها.
- (2) دراسة العوامل المحددة للعرض على السلعة وحصرها.
- ب- تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لدراسة العوامل التي تم حصرها.
- ت- تحديد مصادر جمع البيانات والمعلومات وتحديد أساليب جمعها.
- ث- تحليل البيانات والمعلومات السابقة لتقدير الطلب على منتجات المشروع وتحديد معالم السياسة التسويقية.

وسوف نتناول بإيجاز دراسة المراحل السابقة ضمن المراحل الأربعة التالية.

المحور الأول : العوامل المحددة للطلب على السلعة التي ينتجها المشروع:

تختلف العوامل المحددة للطلب على سلعة معينة عن العوامل المحددة للطلب على سلعة أخرى، فالعوامل التي تؤثر في الطلب على الكتب تختلف عن تلك العوامل المؤثرة في الطلب على مواد التغذية، وحتى بالنسبة للسلعة الواحدة تختلف العوامل التي تؤثر في الطلب عليها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فالطلب على المدافئ يزداد في فصل الشتاء عنه في فصل الصيف، والطلب على المياه في فصل الصيف يزداد عن فصل الشتاء. ويزداد شراء المكيفات في المجتمعات التي تسكن في المناطق الحارة، وينقص الشراء في المجتمعات التي تسكن في المناطق الباردة.

ويوضح الشكل البياني التالي رقم (4-1) العوامل المحددة للطلب على منتجات المشروع.

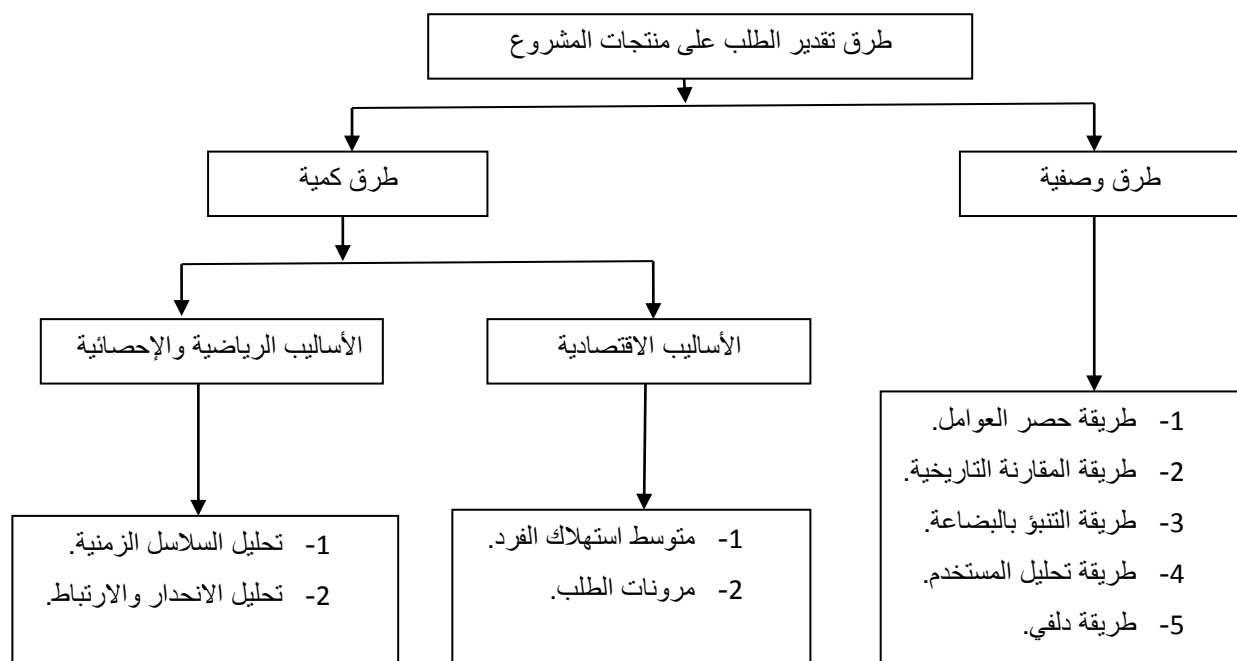


المصدر : محمد سعيد بسيوني ، وأحمد عبد الرحيم زردق ، نفس المرجع السابق .

طرق التنبؤ بالطلب:

يتعين على القائمين بدراسة الجدوى التسويقية تقدير الطلب على منتجات المشروع عن فترات قادمة حتى يمكن تخطيط احتياجاته من الآلات والمعدات والمواد الخام والعمالة...الخ على أساس سليم. وتتوقف درجة الدقة في التنبؤ بالطلب على مدى توافر البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة للتقدير. ونتطرق إلى بعض الطرق المستخدمة في التنبؤ بالطلب كما هي مبينة في الشكل الآتي :

الشكل البياني رقم (4-2): بعض الطرق المستخدمة في التنبؤ بالطلب



أولاً : الطرق الوصفية للتنبؤ بالطلب:

تعد هذه الطرق من أكثر النماذج المستخدمة شيوعاً وذلك لبساطتها، ولكن يشترط لنجاحها استقرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يفترق إليه المجتمع الفلسطيني نظراً لظروف الحصار والانقسام الحاصل في المجتمع الفلسطيني. ويمكن تلخيص هذه الطرق فيما يلي:

1- . طريقة حصر العوامل:

تستند هذه الطريقة إلى التحليل الوصفي للعوامل المختلفة المؤثرة في موضوع التنبؤ، والخطوة الأولى في هذه الطريقة هي حصر العوامل التي تؤثر في المتغير المطلوب التنبؤ به (المبيعات)، ثم تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين على أساس ما إذا كانت معوقة أو داعمة للمبيعات، وعلى هذا النحو يمكن استنتاج الأثر النهائي لهاتين المجموعتين على رقم المبيعات للعام المقبل، وإذا كانت هذه الطريقة تتميز بأنها تأخذ في الحسبان جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على رقم المبيعات، إلا أنه يعيبها بأنها غير رقمية، أو بعبارة أخرى فإن الأوزان التي تعطي للعوامل المختلفة تعتمد إلى حد كبير على التقدير الشخصي والخبرة في عملية التنبؤ بالطلب. مما يؤدي إلى حدوث تباين في النتائج والتقدير من باحث إلى آخر.

2. طريقة المقارنة التاريخية:

تعتمد هذه الطريقة على استقرار البيانات السابقة، وتحليل هذه البيانات يمكن اكتشاف العوامل التي كانت تؤثر في حجم المبيعات والتي تتكرر باستمرار، فإذا فرضنا أنه اتضح بدراسة مبيعات الفترات السابقة لشركة تنتج أجهزة كهربائية منزلية أن الإقبال على شراء هذه الأجهزة مرتبط إلى حد كبير بسياسة البيع بالتقسيط أو بمدى توزيع المؤسسات والشركات أرباح على العاملين فهنا يمكن لإدارة المشروع أن تتنبأ بمستوى المبيعات في السنة المقبلة إذا ما عرفت باتجاهات الدولة بالنسبة لسياسة البيع بالتقسيط أو سياسات المؤسسات والشركات في توزيع الأرباح على العاملين بها.

3- . طريقة التنبؤ بالصناعة:

تستطيع إدارة المشروع أن تتنبأ بحجم المبيعات في الفترة المقبلة إذا ما وجد تنبؤ مناسب للصناعة كلها، وتصبح هذه العملية ميسورة إذا كان المشروع يمثل جزءاً كبيراً من الصناعة أو فروع التجارة، إلا إذا حدث تغيير جوهري في مركز هذا المشروع بين المشروعات المتنافسة في نفس الصناعة أو فروع التجارة.

4- . طريقة تحليل المستخدم النهائي:

تختلف أهمية هذه الطريقة باختلاف نشاط المشروع، ففي المشروعات المنتجة للأدوات الصحية مثلاً يمكن التوصل إلى رقم المبيعات المتوقعة بتحليل شركات المقاولات - في قطاع الإسكان - من منتجات المشروع التي تعتبر بمثابة سلع وسيطة بالنسبة لهم.

5- طريقة دلفي Delphi:

يمكن استطلاع آراء الخبراء فيما يتعلق بالمجال الاستثمارات المقترح، سواء من ناحية توقعاتهم بالنسبة لحجم الطلب في المستقبل أو بالنسبة للتطورات التكنولوجية المحتملة أو الأذواق الاستهلاكية أو القوة الشرائية للمستهلكين المحتملين ...

تجري عملية الاستطلاع من خلال استبيانات توجه إلى كل خبير على حدة تتضمن جميع الأسئلة التي لها علاقة بالاستثمار وتهتم المستثمر، وبعد جمع هذه الاستبيانات تجري عملية مناقشتها من جديد ولمرات عديدة حتي يتم تقريب وجهات النظر أو الحصول إجماع لأغلب الآراء حول إجابات محددة . من مساوئ هذه الطريقة بروز تأثير بعض الخبراء من ذوي الحنكة أو المزايا الشخصية الطاغية ، علماً أنه يمكن التقليل من هذه المساوئ من خلال إجراء المزيد من الاستشارات والمناقشات.

ثانياً: الطرق الكمية للتنبؤ بالطلب:

وسنتطرق إلى قسمين من الطرق الكمية للتنبؤ بالطلب :

القسم الأول : الأساليب الاقتصادية.

القسم الثاني : الأساليب الرياضية والإحصائية.

وفيما يلي نشرح كل قسم على حدة:

القسم الأول : الأساليب الاقتصادية للتنبؤ بالطلب.

وهي الأساليب التي تعتمد على العلاقات الاقتصادية المرتبطة بالطلب والاستهلاك والعوامل المؤثرة في الطلب مثل السعر والدخل وأسعار السلع البديلة والمكملة، ومن أهم هذه الأساليب:

1. أسلوب متوسط الاستهلاك الفردي.

2. أسلوب مرونة الطلب.

1- أسلوب متوسط الاستهلاك الفردي:

وهو يعتبر من أبسط الأساليب المستخدمة والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالطلب المتوقع على سلعة معينة خلال فترة قادمة وخاصة إذا كانت تلك السلعة يتم استهلاكها من قبل جميع السكان أو أفراد الفئة المستهدفة، فعلى سبيل المثال تعتبر سلعة الخبز من السلع الضرورية التي تستهلك من قبل كافة السكان، فإذا أمكن التوصل إلى متوسط استهلاك الفرد المتوقع من الخبز خلال سنة التنبؤ، وكذلك متوسط عدد السكان المتوقع في تلك السنة فإنه أصبح بالإمكان تقدير الطلب المتوقع على الخبز خلال تلك السنة. وهناك عدة أشكال أو مفاهيم للاستهلاك منها:

أ- الاستهلاك الفعلي:

وهو يمثل ما يتم استهلاكه بالفعل من قبل جميع السكان خلال فترة معينة، ويمكن التوصل إلى حجم الاستهلاك الفعلي خلال فترة معينة، إما من خلال البيانات التي تعدها الجهات المختصة مثل أجهزة الإحصاء مباشرة أو من خلال العلاقة التالية إذا أمكن جمع البيانات الخاصة بعناصرها.

$$\text{الاستهلاك الفعلي خلال السنة} = \text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} - \text{الصادرات} - \text{التغير في المخزون}$$

ويمكن التنبؤ بالطلب باستخدام متوسط الاستهلاك الفعلي للفرد وذلك بتطبيق الخطوات التالية:

أ- استنتاج متوسط استهلاك الفرد خلال السنة الحالية (سنة الأساس) من خلال العلاقة التالية:

$$\text{متوسط استهلاك الفرد} = \frac{\text{الاستهلاك الفعلي خلال السنة}}{\text{متوسط عدد السكان خلال السنة}}$$

ب- استنتاج متوسط استهلاك الفرد المتوقع خلال سنة التنبؤ، من خلال العلاقة التالية:

$$\text{متوسط الاستهلاك المتوقع لسنة ما} = \text{متوسط الاستهلاك للسنة الحالية} \times (1 + \text{معدل النمو})^n$$

حيث يمثل معدل النمو نسبة الزيادة السنوية في متوسط استهلاك الفرد، و (ن) تمثل بعد سنة التنبؤ عن السنة الحالية (سنة الأساس).

ت- استنتاج متوسط عدد السكان المتوقع خلال سنة التنبؤ، من خلال العلاقة التالية:

$$\text{عدد السكان المتوقع لسنة ما} = \text{عدد السكان للسنة الحالية} \times (1 + \text{معدل النمو السكاني})^n$$

حيث تمثل (ن) بعد سنة التنبؤ عن سنة الأساس.

ث- تقدير الطلب المتوقع لسنة التنبؤ من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الطلب المتوقع لسنة ما} = \text{متوسط الاستهلاك المتوقع لتلك السنة} \times \text{عدد السكان المتوقع لتلك السنة.}$$

مثال: بلغ حجم الاستهلاك الفعلي لسلعة الخبز خلال عام 2016 في منطقة ما 456 مليون كيلو جرام، وقد بلغ متوسط عدد السكان خلال نفس العام في تلك المنطقة 3 مليون نسمة، فإذا علمت أن معدل النمو السكاني يبلغ 4% سنوياً.

المطلوب/ تقدير حجم الطلب المتوقع على سلعة الخبز لعامي 2017 و 2018

الحل:

الاستهلاك الفعلي خلال السنة

$$\text{متوسط الاستهلاك الفعلي لعام 2016} = \frac{\text{الاستهلاك الفعلي خلال السنة}}{\text{متوسط عدد السكان خلال السنة}}$$

متوسط عدد السكان خلال السنة

$$= \frac{3}{456} = 152 \text{ كجم/ فرد}$$

ونظراً لعدم وجود معدل نمو في متوسط استهلاك الفرد فيعتبر متوسط الاستهلاك الفعلي لعام 2016 هو نفس متوسط الاستهلاك المتوقع للأعوام 2017 و 2018.

$$\text{عدد السكان المتوقع لعام 2017} = \text{عدد السكان للسنة الحالية (2010)} \times (1 + \text{معدل النمو السكاني})^n$$

$$= 3 \times (1 + 0.04)^1$$

$$= 3.12 \text{ مليون نسمة}$$

$$\text{عدد السكان المتوقع لعام 2018} = 3 \times (1 + 0.04)^2$$

$$= 3.2448 \text{ مليون نسمة}$$

$$\text{الطلب المتوقع لسنة 2017} = \text{متوسط الاستهلاك المتوقع لتلك السنة} \times \text{عدد السكان المتوقع لتلك السنة}$$

$$= 152 \times 3.12 = 474.24 \text{ كجم}$$

الطلب المتوقع لسنة 2018 = $152 \times 3.2448 = 493.21$ كجم.

ب- الاستهلاك الظاهري:

في كثير من الأحيان يصعب الحصول على بيانات عن مخزون أول، وآخر المدة (التغير في المخزون) وعندها يمكن الاكتفاء بباقي العناصر لاستنتاج الاستهلاك والذي لا يعبر عن الاستهلاك الفعلي وإنما يعبر عن الاستهلاك الظاهري على اعتبار أن التغير في المخزون يمثل قيمة ضئيلة نسبياً بسبب التقارب بين قيمتي مخزون أول وآخر الفترة.

ويمكن استنتاج الاستهلاك الظاهري من خلال العلاقة:

الاستهلاك الظاهري خلال السنة = الإنتاج المحلي + الواردات - الصادرات

ويمكن التنبؤ بالطلب باستخدام متوسط الاستهلاك الظاهري بدلاً من متوسط الاستهلاك الفعلي بنفس الخطوات المتبعة في حالة استخدام متوسط الاستهلاك الفعلي.

مثال: لدى القيام بإعداد الدراسة التسويقية لعام 2016 لسلعة ما توافرت البيانات المدونة في الجدول

التالي : رقم (3.4) مثال عن حجم الطلب المتوقع

البند	القيمة أو العدد أو المعدل
الإنتاج المحلي من السلعة خلال العام	35 مليون وحدة
الواردات خلال العام	15 مليون وحدة
الصادرات خلال العام	5 مليون وحدة
متوسط عدد السكان خلال العام	3 مليون نسمة
معدل النمو السكاني	3% سنوياً
معدل النمو في استهلاك الفرد لتلك السلعة	5.5% سنوياً

المطلوب/ تقدير حجم الطلب المتوقع على تلك السلعة لعامي 2018، 2019.

الحل: من البيانات المتاحة يمكن استنتاج الاستهلاك الظاهري لعام 2016 حيث لا يمكن استنتاج

الاستهلاك الفعلي نظراً لعدم توافر بيانات عن التغير في المخزون.

الاستهلاك الظاهري لسنة 2016 = الإنتاج المحلي + الواردات - الصادرات.

الاستهلاك الظاهري لعام 2016 = $35 - 15 + 5 = 45$ مليون وحدة.

الاستهلاك الظاهري خلال السنة

متوسط الاستهلاك الظاهري لعام 2016 =

متوسط عدد السكان خلال السنة

$$= 3/45 = 15 \text{ وحدة}$$

متوسط الاستهلاك المتوقع لعام 2018 = متوسط الاستهلاك للسنة الحالية (2007) $\times (1 + \text{معدل النمو})$

$$\text{متوسط الاستهلاك المتوقع لعام 2018} = 15 \times (1 + 0.055)^2$$

$$= 15 \times (1.055)^2 = 16.7 \text{ وحدة}$$

متوسط الاستهلاك المتوقع لعام 2019 = $15 \times (1.055)^3 = 17.6$ وحدة

عدد السكان المتوقع لعام 2018 = عدد السكان للسنة الحالية (2007) $\times (1 + \text{معدل النمو السكاني})^2$

$$= 3 \times (1.03)^2 = 3.18 \text{ مليون نسمة}$$

عدد السكان المتوقع لعام 2019 = $3 \times (1.03)^3 = 3.28$ مليون نسمة

الطلب المتوقع لعام 2018 = متوسط الاستهلاك المتوقع لسنة 2018 $\times$ عدد السكان المتوقع لسنة 2018

$$= 16.7 \times 3.18 = 53.106 \text{ مليون وحدة}$$

الطلب المتوقع لعام 2019 = متوسط الاستهلاك المتوقع لسنة 2019 $\times$ عدد السكان المتوقع لسنة 2019

$$= 17.6 \times 3.28 = 57.728 \text{ مليون وحدة}$$

ت- الطاقة الاستيعابية القصوى:

وهي تمثل أقصى كمية من المنتج يمكن استهلاكها خلال فترة زمنية معينة تؤدي إلى إشباع كامل لحاجات أفراد الفئة السكانية المستهدفة، بحيث لو طرحت هذه الكمية في الأسواق لتم شراؤها واستهلاكها بالكامل، ولا يتم استهلاك أي وحدة إضافية تزيد عن ذلك الحد.

ويمكن استنتاج الطاقة الاستيعابية القصوى من خلال المعادلة التالية:

الطاقة الاستيعابية للسوق = معدل الاستهلاك الأمثل $\times$ عدد أفراد الفئة المستهدفة

حيث يتمثل معدل الاستهلاك الأمثل بمتوسط استهلاك الفرد من السلعة الذي يؤدي إلى الإشباع الكامل لحاجاته ويتم تحديده من قبل الخبراء المختصين.

مثال: لدى القيام بإعداد الدراسة التسويقية لمشروع مصنع للملابس الجاهزة للسيدات أمكن الحصول على البيانات التالية لعام 2015.

- متوسط عدد السكان (20) مليون نسمة.

- نسبة الإناث من عدد السكان 55%.

- نسبة الإناث تحت 18 سنة وفوق 60 سنة 20%.

- نسبة الإناث محدودات الدخل من 18 – 60 سنة 40%.

- معدل الاستهلاك الأمثل للسيدة 2 وحدة سنوياً.

المطلوب/ استنتاج الطاقة الاستيعابية للسوق العام 2015.

الحل :

- عدد أفراد الفئة المستهدفة لعام 2015 = $20 \times 55\% \times 80\% \times 60\%$

= 5.28 مليون نسمة

الطاقة الاستيعابية لعام 2015 = معدل الاستهلاك الأمثل $\times$ عدد أفراد الفئة المستهدفة

= $5.28 \times 2 = 10.56$ مليون وحدة

ثانيا: النماذج القائمة على العلاقات الاقتصادية (مرونة الطلب Demands Elasticity's)

قبل أن نتطرق إلى المرونة لا بد من التعرّيج على العوامل المحددة للطلب.

1. العوامل المحددة للطلب : تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة ما بعدد من العوامل يمكن أن ذكرها

كالآتي :

أ. الأسعار: للسعر دور مهم في الكمية المطلوبة من السلعة ويمكن ملاحظة ذلك في الآتي :

1. سعر السلعة: في الظروف العادية كلما انخفض سعر السلعة ارتفعت الكمية المطلوبة منها

والعكس صحيح .

2. سعر السلع البديلة: هناك العديد من السلع التي يمكن أن تحل محل الآخر ، ولهذا تؤثر

أسعار بعض السلع على الكمية المطلوبة من بعضها الآخر.

فمثلا إذا ارتفع سعر اللحوم الحمراء فإن ذلك يؤدي إلى إحلال اللحوم البيضاء مكانها فيزداد

الطلب على اللحوم البيضاء إذا بقي سعرها ثابتا ، لأنها ستكون بديلا لرخصتها ، وبهذا فإن

العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة، والأسعار المنافسة هي علاقة طردية.

3. **سعر السلع المكملة:** وهي السلع التي يجب شراؤها جنباً إلى جنب مع السلع الأخرى ، مثل القهوة والسكر و السيارة والبنزين فلا يمكن استخدام السيارة بدون بنزين ، فالبنزين يعد سلعة مكملة للسيارة ، فإذا ارتفع سعر إحداهما فإن الطلب سينخفض على السلعة الأخرى ، أي أن العلاقة بينها عكسية.
- ب. **الدخل :** للدخل تأثير على الكمية المطلوبة من طرف المستهلك ، فإذا ارتفع دخل المستهلك فإن ذلك سيدفعه إلى أن يزيد من إنفاقه ، أي ستزداد الكمية المطلوبة من السلع ، إذن توجد علاقة طردية بين الدخل والكمية المطلوبة من السلع ، والعكس صحيح .
- ح. **أهمية السلعة في ميزانية المستهلك.**
- د. **هل هذه السلعة تعتبر من الضروريات أو الكماليات .**
- هـ. **التوقعات :** فإذا توقع المستهلك أن سعر سلعة ما سيرتفع فإن التوقع سيدفعه إلى زيادة طلبه عليها . والعكس صحيح إذا توقع أن السعر سينخفض فإنه يقلل من الطلب على هذه السلعة ، وبالتالي فإن العلاقة طردية بين المتغيرين .
- و. **تغير ذوق المستهلك :** لرغبة المستهلك تأثير على الكمية المطلوبة من سلعة ما ، فإن المستهلك قد ينقص من طلبه على سلعة ما بسبب تغير ذوقه لها ، وهذا نتيجة لظهور سلعة جديدة ، ويتم تغير أذواق المستهلكين عن طريق الإشهار والدعاية .
- إذن في ضوء ما تقدم يمكن التعبير عن العلاقة بين الكمية المطلوبة والعوامل المؤثرة فيها بالعلاقة التالية:
- $$Q = F(P, P^-, Y, T)$$
- حيث أن:
- Q: **الكمية المطلوبة .**
- P: **سعر السلعة .**
- P⁻: **أسعار السلع البديلة والمكملة .**
- Y : **الدخل النقدي .**
- T : **أذواق المستهلكين .**
- أي أن الكمية المطلوبة دالة لسعر السلعة و أسعار السلع الأخرى والدخل والذوق .
2. **مرونة الطلب (Elasticity Of Demand) :**

مرونة الطلب تعني تحديد درجة تأثير العوامل المحددة للطلب على الكمية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة ، وهي أحد أهم المقاييس المستخدمة ليس لتحليل الطلب فحسب بل في كل عمليات اتخاذ القرار الإداري.

وتقوم هذه الطريقة على أساس استخدام مرونة الطلب للتنبؤ بالطلب على المنتجات المشروع قيد الدراسة ، وفي هذه الحالة يكون الطلب على المنتج هو المتغير التابع ، وأحد العوامل المحددة للطلب هو المتغير المستقل .

ويمكن تعريفها على أنه مقياس لدرجة استجابة المتغير التابع Y ، للتغير في المتغير المستقل X ، فهي تعكس حساسية المتغير التابع للتغير في المتغير المستقل ويمكن حسابها بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{المرونة} = \frac{\text{نسبة التغير في الكمية المطلوبة من السلعة (Y)}}{\text{نسبة التغير في سعر السلعة (X)}}$$

حيث أن :

$$\text{المرونة} = \frac{\Delta Y}{\Delta X} \cdot \frac{X}{Y} = \frac{\Delta Y/Y}{\Delta X/X}$$

- Y هي المتغير التابع.

- X هي المتغير المستقل.

وتعد مرونة الطلب من الأساليب التي تعتمد في تقدير حجم الطلب على المنتج محل الدراسة ، وتهتم المرونة بقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وهذه المتغيرات يمكن أن تتمثل في الآتي :
(سعر بيع المنتج ، سعر بيع المنتج البديل ، سعر بيع المنتج المكمل ، الحملات الترويجية ، عدد المستهلكين ، دخل المستهلكين).

ولكن يعيب عن هذا المعامل افتراض ثبات العوامل الأخرى للسوق ، ومن المعلوم أن هناك عدة عوامل تؤثر على المرونة السعرية لمنتج ما ، والتي ذكرناها سابقا .
إذن مرونة الطلب تعني تحديد درجة تأثير العوامل المحددة للطلب على الكمية المطلوبة من المنتج خلال فترة زمنية معينة ، وسنتطرق إلى ثلاث عوامل محددة للطلب وهي :

✓ السعر ؛

✓ الدخل ؛

✓ أسعار السلع الأخرى .

وفي هذه الحالة يكون لدينا ثلاث أنواع من مرونة الطلب وهي كالتالي :

أ- مرونة الطلب السعرية .

ب- مرونة الطلب الدخلية .

ت- مرونة الطلب المتقاطعة .

3. مرونة الطلب السعرية :

يساعد تقدير معامل مرونة الطلب السعرية على التوصل إلى تقديرات الطلب ، وحسب النظريات الاقتصادية أن الانخفاض في الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب والعكس صحيح ، ولكن هذا التأثير يختلف من منتج إلى آخر ومن مستهلك إلى آخر ، وبالتالي هي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير النسبي في سعر تلك السلعة وتكون بالنحو الآتي :

$$ed = \frac{\Delta Qd\%}{\Delta P\%}$$

$$ed = \frac{\Delta Qd}{Qd} \div \frac{\Delta P}{P}$$

$$ed = \frac{Qd2 - Qd1}{Qd1} \div \frac{P2 - P1}{P1}$$

حيث أن Qd2 الطلب الحالي

Qd1 الطلب السابق

P2 السعر الحالي

P1 السعر السابق

$$\text{مرونة الطلب السعرية (Ede)} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من المنتج (السلعة)}}{\text{التغير النسبي في سعر المنتج (السلعة)}}$$

$$\text{مرونة الطلب السعرية (Ede)} = \frac{100 \times \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية المطلوبة}}}{100 \times \frac{\text{التغير في السعر}}{\text{السعر}}}$$

$$Ed = (\Delta Q/Q) / (\Delta P/P) = (\Delta Q/Q) (P / \Delta P) = (\Delta Q/\Delta P)(P/Q)$$

حيث :

$$\Delta Q = Q_2 - Q_1$$

$$\Delta P = P_2 - P_1$$

Q_1 : تمثل الكمية المطلوبة من السلعة قبل تغير السعر.

Q_2 : تمثل الكمية المطلوبة من السلعة بعد تغير السعر.

P_1 : يمثل سعر السلعة قبل التغير.

P_2 : يمثل سعر السلعة بعد التغير.

مثال :

الجدول التالي يبين الكميات المطلوبة من السلعتين (y, x) عند تغير السعر.

x, y الجدول رقم (4 - 4) : جدول الطلب على كل من السلعة (x, y) .

$p(x), 10^3 \text{ DA}$	1	2	3	4
$Q(x)$	10000	8000	6000	4000
$Q(y)$	16000	12000	8000	4000

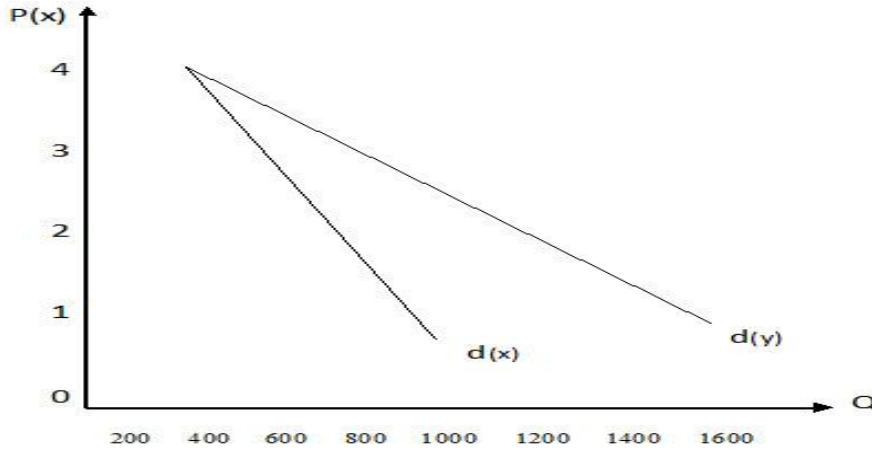
$P(x)$: يمثل السعر وهو افتراضي.

$Q(x)$: تمثل الكمية المطلوبة من السلعة (x) .

$Q(y)$: تمثل الكمية المطلوبة من السلعة (y) .

لنرسم بيانات المدونة في الجدول في معلم نحصل على منحني الطلب على السلعة (x) ومنحني الطلب على السلعة (y) .

الشكل البياني رقم (4 - 3) : منحني الطلب على السلعة (x, y) .



باعتبار وحدة واحدة = 1000 دج

$d(x)$: يمثل منحنى الطلب من السلعة (x).

$d(y)$: يمثل منحنى الطلب على السلعة (y).

يتضح من الشكل أعلاه أن كل من المنحنيين $d(x)$ و $d(y)$ يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها، لكن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر تختلف في

المنحنى $d(x)$ عن المنحنى $d(y)$. فالكمية المطلوبة من السلعتين (x و y) عند السعر 4000 دج هي 4000 وحدة من كل منهما. لكن عند انخفاض السعر من 4000 دج إلى 3000 دج ارتفعت الكمية المطلوبة من السلعة (x) من 4000 إلى 6000 وحدة بينما الكميات المطلوبة من السلعة (y) ارتفعت من 4000 إلى 8000 وحدة، وعند انخفاض السعر من 3000 دج إلى 2000 دج ارتفعت الكمية من السلعة (x) من 6000 إلى 8000 وحدة، بينما الكمية من السلعة (y) ارتفعت من 8000 إلى 12000 وحدة وعند انخفاض السعر من 2000 دج إلى 1000 دج ارتفعت الكمية من السلعة (x) من 8000 إلى 10000 وحدة، بينما الكمية من السلعة (y) ارتفعت من 12000 إلى 16000 وحدة.

إذا نلاحظ أنه عند تغير السعر بوحدة واحدة كان التغير في الكمية من السلعة (y) أكبر دائماً عما هو عليه في الكمية من السلعة (x) وبمقارنة السلعتين يتضح أن استجابة الطلب لانخفاض السعر بوحدة واحدة في السلعة (y) أكبر منه في السلعة (x). وعليه يمكن القول أن استجابة الكمية المطلوبة لتغير معين في السعر تختلف من سلعة لأخرى وهذا ما يسمى بمرونة الطلب السعرية.

وحسب المثال السابق تكون مرونة الطلب السعرية عند انخفاض السعر من 4000 دج إلى 3000 دج

بالنسبة للسلعة (x):

$$Ed(x) = (\Delta Q / \Delta P) (P/Q) = (6000-4000) / (3-4) = -2$$

ومرونة الطلب بالنسبة للسلعة (y) عند انخفاض السعر من 4000 دج إلى 3000 دج .

$$Ed(y) = \frac{(\Delta Q_y)}{(\Delta P_y)} \left[\frac{P_1}{Q_1} \right] = \frac{(800-400)}{(3-4)} = -4$$

فالإشارة السالبة ما هي إلا تعبيراً عن العلاقة العكسية بين التغير في السعر والتغير في الكمية. وهذه الإشارة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند ذكر درجة المرونة. فنقول أن مرونة الطلب السعرية للسلعة (y) أكبر من مرونة الطلب السعرية للسلعة (x). ولهذا السبب أي لعدم أهمية الإشارة السالبة في التغير في درجة المرونة يمكن كتابة معادلة المرونة مسبوقة بالإشارة السالبة كما يلي :

$$Ed = - (\Delta Q / \Delta P) (P / Q)$$

مثال 2 : فيما يلي البيانات التي أمكن جمعها عن العلاقة بين كمية الطلب والأسعار لسنوات معينة في الجدول التالي رقم (4-5) : مثال عن تقدير حجم الطلب المتوقع

السنوات	2015	2016	2017
السعر (دينار)	30	24	16
الطلب (بالمليون وحدة)	50	56	

فإذا علمت أن السعر المتوقع للوحدة في عام 2017 هو 16 دينار.
المطلوب : تقدير حجم الطلب المتوقع لعام 2017 باستخدام معامل مرونة الطلب السعرية.

الحل:

$$ed(2015-2016) = \frac{Qd2 - Qd1}{Qd1} \div \frac{P2 - P1}{P1}$$

$$ed = \frac{56 - 50}{50} \div \frac{24 - 30}{30}$$

$$ed = \frac{6}{50} \div \frac{-6}{30}$$

$$ed = \frac{6}{50} \times \frac{30}{-6} = \frac{3}{-5} = -0.6 \quad \text{وبتطبيق نفس معامل مرونة الطلب السعرية بين عامي 2016، 2017 :}$$

$$ed(2016,2017) = \frac{Qd2 - Qd1}{Qd1} \div \frac{P2 - P1}{P1}$$

$$-0.6 = \frac{Qd2 - 56}{56} \div \frac{16 - 24}{24}$$

$$-0.6 = \frac{Qd2 - 56}{56} \div -\frac{1}{3}$$

$$\frac{Qd2-56}{56} = -\frac{1}{3} \times -0.6$$

$$\frac{Qd2-56}{56} = 0.2$$

$$Qd2-56 = 56 \times 0.2$$

$$Qd2-56 = 11.2$$

$$Qd2 = 11.2 + 56 = 67.2$$

مما يعني أن كمية الطلب المتوقعة لسنة 2017 على تلك السلعة هي 67.2 مليون وحدة .

أ.درجات مرونة الطلب السعرية :

إن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في السعر يمكن أن تكون صغيرة أو قد تكون كبيرة وبالتالي إذا كانت الاستجابة كبيرة نقول أن الطلب مرن ، وإذا كانت صغيرة نقول أم الطلب غير مرن ، وإذا كانت متكافئة يكون أن الطلب أحادي المرونة ، وإذا لم تكن هناك استجابة فيكون الطلب عديم المرونة ، وإذا كانت الاستجابة لا نهائية فيكون الطلب لا نهائي المرونة ، والمرونة تتراوح بين صفر وما نهاية .

ولغرض اتخاذ القرار الإداري يمكن تقسيم المرونة إلى ثلاثة قيم:

1- الطلب المرن: $Ed > 1$

هو أن الكمية المطلوبة من سلعة ما تتغير بنسبة أكبر من التغير الحاصل في سعرها ، أي عندما ينخفض السعر وتزداد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة انخفاض السعر ، أو عندما يرتفع السعر وتنخفض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع السعر يكون معامل المرونة أكبر من الواحد .

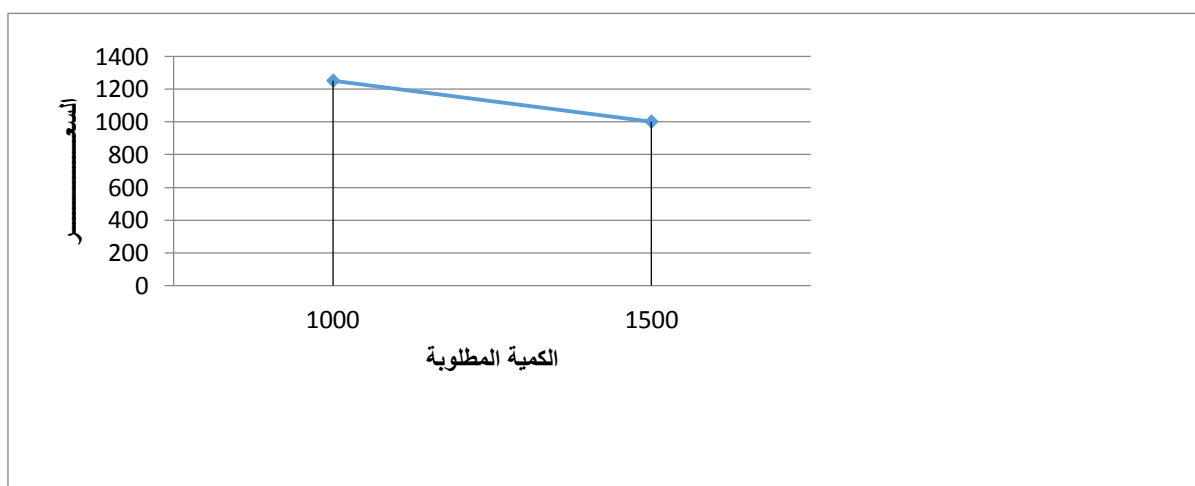
مثال 1 : حدث ارتفاع في سعر سلعة (X) من 1000 دج إلى 1200 دج ، فأدى هذا الارتفاع إلى انخفاض في الكمية المطلوبة من 1500 وحدة إلى 1000 وحدة . المطلوب: حساب المرونة .

الحل :

$Q_2 - Q_1$	1000 - 1500	- 500
Q_1	1500	1500
$P_2 - P_1$	1200 - 1000	200
P_1	1000	1000
$Ed = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \div \frac{P_2 - P_1}{P_1}$	$= \frac{-500}{1500} \div \frac{200}{1000}$	$= -\frac{1}{3} \times -0.6$

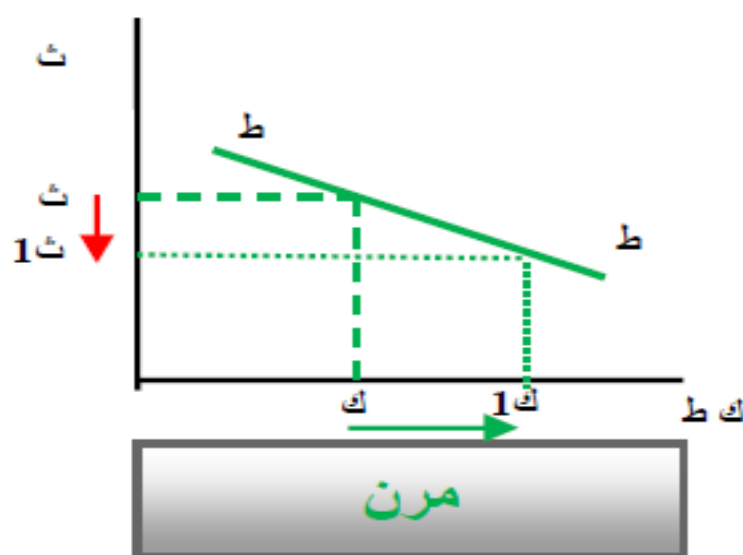
$$= \frac{-1}{3} \times \frac{10}{2} = -1,67 = /1,67/$$

نستنتج أن الطلب مرن ، وذلك لأن التغير النسبي في الكمية المطلوبة (33,33%) كان أكبر من التغير النسبي في السعر (20%) أي أن استجابة الكمية المطلوبة لارتفاع السعر كانت كبيرة نسبياً (أكبر من الواحد) ، ويمكن تمثيلها بيانياً في الشكل التالي رقم (4 - 4) : الطلب المرن



- المرونة أكبر من واحد إذن يعتبر الطلب مرن.

الشكل البياني رقم (4 - 5):



معامل المرونة < 1 (بغض النظر عن الإشارة)

2- الطلب غير المرن ($E_d < 1$)

إذا تغيرت الكمية المطلوبة من السلعة Y بنسبة أقل من التغير الحاصل في السعر ، وهذا عندما يرتفع السعر وتنخفض الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر ، أو العكس عندما ينخفض السعر وترتفع الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة انخفاض السعر ، ويكون أقل من الواحد ، وبالتالي يكون منحنى الطلب غير مرن وهو شديد الانحدار .

مثال 2 :

إذا ارتفعت سلعة Y من 1000 دج إلى 1200 دج ، وأدى هذا الارتفاع إلى انخفاض في الكمية

المطلوبة من 1400 وحدة إلى 1300 وحدة .

المطلوب : حساب المرونة . الحل :

$$E_d = \frac{\frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}}{\frac{P_2 - P_1}{P_1}} = \frac{\frac{1300 - 1400}{1400}}{\frac{1200 - 1000}{1000}} = \frac{-100}{200} = -0,5$$

$$= \frac{-1}{14} \times \frac{10}{2} = -0,36 = -0,36$$

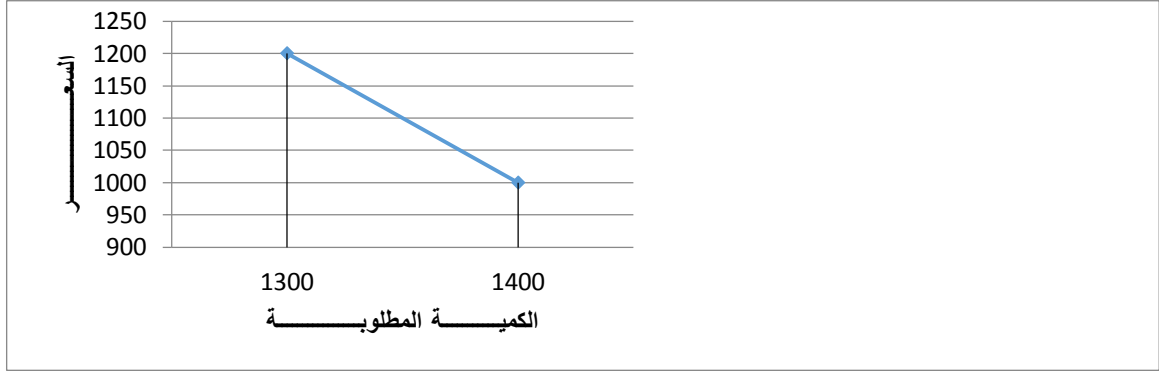
نستنتج أن

الطلب غير

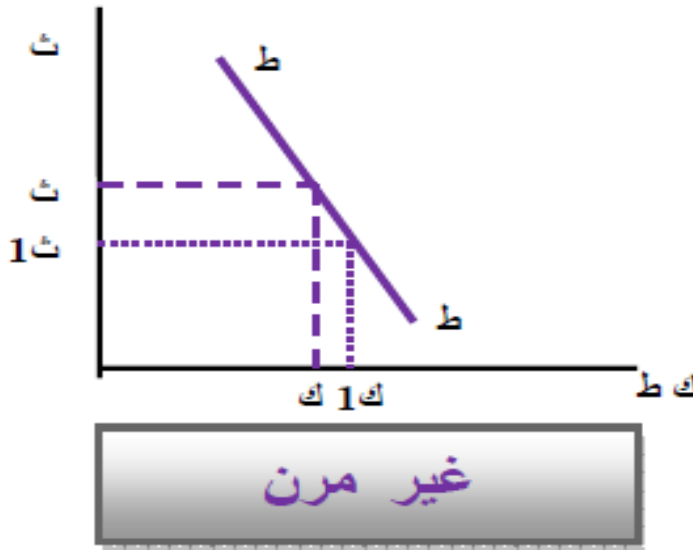
مرن ، وهذا يعني أن ارتفاع السعر بنسبة (20%) أدى إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة (14,7%) فقط ومرونة الطلب في هذه الحالة (0,36) فهي أقل من الواحد .

التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير النسبي في السعر.

ويمكن تمثيلها بيانيا في الشكل التالي رقم (4 - 6):



نلاحظ من البيان رقم (4 - 7) التالي الانحدار شديد وهذا يعني أن الطلب غير مرن



معامل المرونة > 1 (بغض النظر عن الإشارة)

3- إذا كانت المرونة مساوية الواحد الصحيح فيعتبر الطلب متكافئ المرونة.

مثال 3 : حدث ارتفاع في سعر سلعة (X) من 1000 دج إلى 1200 دج ، فأدى هذا الارتفاع إلى

انخفاض في الكمية المطلوبة من 1000 وحدة إلى 800 وحدة .

المطلوب : حساب المرونة .وما نوعها ؟ ، مع رسم البيان .

الحل :

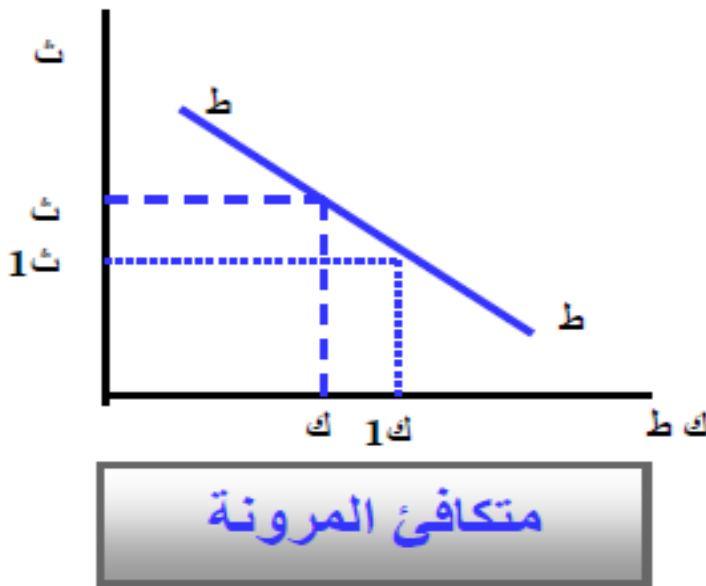
$$Ed = \frac{\frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}}{\frac{P_2 - P_1}{P_1}} = \frac{\frac{800 - 1000}{1000}}{\frac{1200 - 1000}{1000}} = \frac{-200}{200} = -1$$

$$= \frac{-2}{10} \times \frac{10}{2} = -1 = 1 /$$

نستنتج أن الطلب متكافئ المرونة ، وذلك لأنه عندما ارتفع سعر السلعة بنسبة (20%) ، حدث انخفاض بنفس النسبة للكمية المطلوبة أي بنسبة (20%) ، ويمكن تمثيلها بيانياً كما يلي :

التغير النسبي في الكمية المطلوبة يساوي التغير النسبي في السعر

الشكل البياني رقم (4 - 8) : متكافئ المرونة



معامل المرونة = 1 (بغض النظر عن الإشارة)

4- طلب عديم المرونة :

في هذه الحالة، فإن الكمية المطلوبة من السلعة لا تستجيب للتغير في السعر، وبالتالي يكون معامل المرونة مساوياً للصفر.

مثال 4 : حدث ارتفاع في سعر سلعة (X) من 1000 دج إلى 1200 دج ، لكن لم يحدث تغير في الكمية المطلوبة ، كما هو مبين في الجدول التالي :فأدى هذا الارتفاع إلى انخفاض في الكمية المطلوبة من 1000 وحدة إلى 800 وحدة .

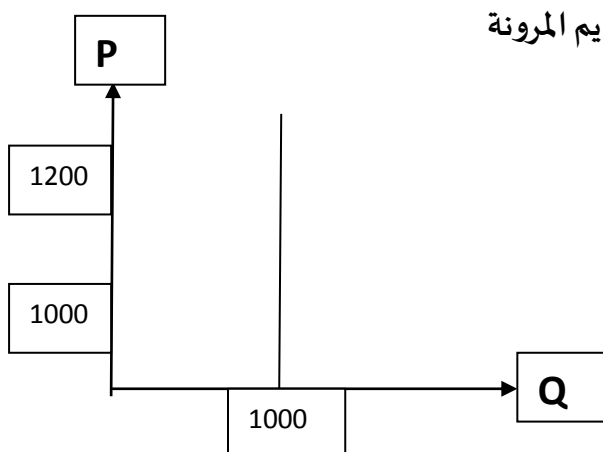
سعر السلعة (X) الوحدة (دج)	الكمية المطلوبة (Q) وحدة
1000	1000
1200	1000

المطلوب : حساب المرونة ،وما نوعها ؟، مع رسم البيان . الحل :

$$Ed = \frac{\frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}}{\frac{P_2 - P_1}{P_1}} = \frac{\frac{1000 - 1000}{1000}}{\frac{1200 - 1000}{1000}} = \frac{0}{200} = 0$$

$$= \frac{0}{1000} \times \frac{10}{2} = 0$$

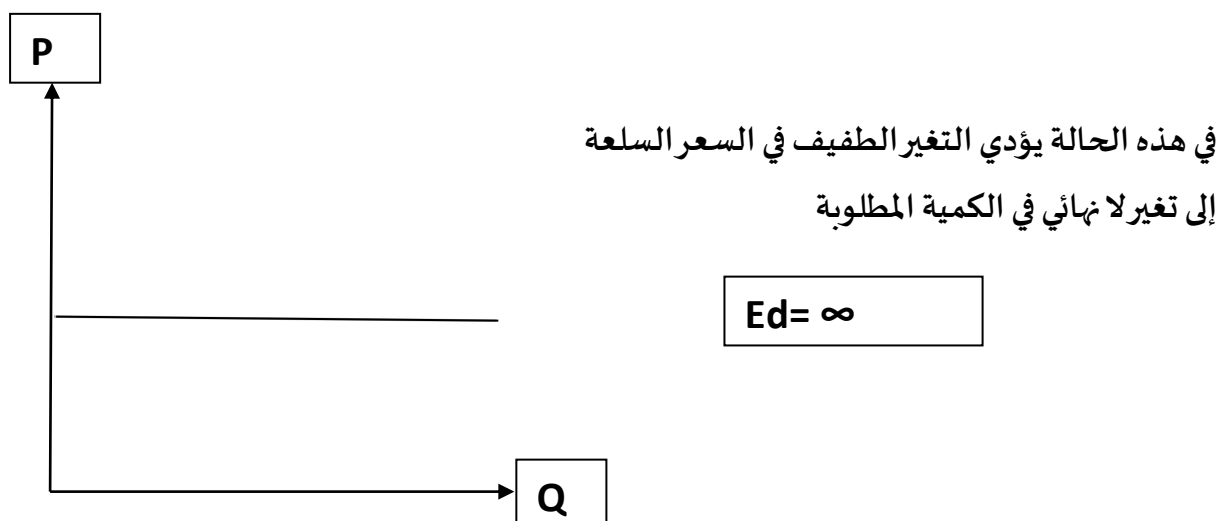
الشكل البياني التالي رقم (4 - 9) : الطلب عديم المرونة



طلب لا نهائي المرونة: 5-

في هذه الحالة ، فإن الكمية المطلوبة من السلعة تستجيب للتغير في السعر بدرجة كبيرة جداً ، وبالتالي يكون معامل المرونة مساوياً لما لانهاية.

الشكل البياني رقم (4 - 10): تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة



خلاصة :

0 =	1- طلب عديم المرونة
$0 < Ed < 1$ =	2- طلب غير مرن
1 =	3- طلب متكافئ المرونة
$1 < Ed < \infty$ =	4- طلب مرن
$\infty =$	5- طلب لا نهائي المرونة

و في حالة الطلب المرن فإن التغير في السعر يحدث تغيراً أكبر في الكمية المطلوبة، وبالتالي فإن أي زيادة في السعر تؤدي إلى نقصان أكبر في الكمية المطلوبة ومن ثم ينخفض الإيراد الكلي.

وفي حالة الطلب غير المرن، فإن أي زيادة في سعر السلعة ستؤدي إلى تخفيض طفيف نسبياً في الكميات المطلوبة وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي.

أما إذا كان الطلب متكافئ المرونة فإن الزيادة أو النقصان في سعر السلعة سيؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة بنفس النسبة ويبقى الإيراد الكلي على حاله دون أي تغيير.

مثال : عند دراسة الطلب على السلعة (x) وجد أن سعر البيع للوحدة الواحدة كان 1000 دج لسنة 2014 ثم انخفض السعر إلى 800 دج في سنة 2015 ، بينما زادت الكمية المطلوبة من 40 ألف وحدة إلى 50 ألف وحدة فإذا كان من المتوقع أن ينخفض في سنة 2016 إلى 600 دج للوحدة الواحدة، فما هو حجم الطلب المتوقع لهذه السلعة في سنة 2016 .

أوجد مرونة الطلب السعرية .

الحل :

الكمية المطلوبة بالوحدة $\times 10^3$	السعر بـ دج	التعین السنة
40	1000	2014
50	800	2015
	600	2016

$$Ed_{2015} = \frac{\frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}}{\frac{P_2 - P_1}{P_1}} = \frac{\frac{40000 - 50000}{40000}}{\frac{1000 - 800}{1000}} = \frac{-10000}{200} = -1,25 = /1,25 /$$

$$Ed_{2016} = \frac{\frac{Q_2 - Q_1}{Q_1}}{\frac{P_2 - P_1}{P_1}} \times \frac{P_1}{P_2 - P_1}$$

$$-1,25 = \frac{\frac{Q_2 - 50000}{50000}}{\frac{600 - 800}{800}} \times \frac{800}{600 - 800}$$

$Q_2 = 34375$

الكمية المطلوبة في سنة 2016 = 34375 وحدة

4. التنبؤ بالطلب باستخدام مرونة الطلب الدخلية

تعرف مرونة الطلب الدخلية ، هي مرونة الطلب على السلعة أو الخدمة بالنسبة إلى دخل الفرد أو الأسرة أو الدخل القومي كما يلي :

$$Ey = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \times \frac{y_1}{y_2 - y_1}$$

$$م ط د = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

حيث : م ط د ترمز إلى مرونة الطلب بالنسبة إلى الدخل .
هذا المفهوم الاقتصادي للمرونة الدخلية يبين العلاقة بين الكميات التي يتم استهلاكها نتيجة زيادة أو انخفاض الدخل .

مثال : عندما حدث ارتفاع الدخل من 20 ألف دج إلى 25 ألف دج وُجد أنه حدث ارتفاع في الكمية المطلوبة من السلعة (س) من 200 وحدة إلى 300 وحدة
المطلوب أوجد مرونة الطلب الدخلية وأين تصنفها ؟
الحل :

$$E_y = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \times \frac{y_1}{y_2 - y_1}$$

$$E_y = \frac{300 - 200}{200} \times \frac{20}{25 - 20} = 2$$

طلب المرونة الدخلية = 2 وتصنف في الطلب المرن .

مثال 2 : في دراسة جدوى تسويقية لإحدى المشاريع وجدنا البيانات التي هي مبينة في الجدول التالي رقم (4 - 6)

الكمية المطلوبة $\times 10^3$	الدخل $\times 10^3$ دج	التعين السنة
100	30	2013
150	40	2014
؟	؟	2015

واتضح أنه من المحتمل أن يزداد الدخل لسنة 2015 بنسبة 25% عن السنة السابقة .
المطلوب : تقدير كمية الطلب المتوقعة لسنة 2015 .

الدخل في سنة 2015 = 25% زيادة عن الدخل للعام 2014
 $50000 = 40000 + 0.25 \times 40000$ دج = 50 ألف دج

$$E_{y_{2014}} = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \times \frac{y_1}{y_2 - y_1}$$

$$E_{y_{2014}} = \frac{150 - 100}{100} \times \frac{30}{40 - 30} = 1,5$$

م ط د = 1,5

مثال : أوجد المرونة الدخلية إذا علمت أن الكميات المستهلكة في الجزائر من مادة الزيت والدخل القومي كما هو مبين في الجدول التالي رقم (4-7) :

السنة	الدخل (مليون د ج)	إجمالي الاستهلاك (مليون لتر)
1995	800	15
1996	1000	20

$$Ey_{2015} = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_1} \times \frac{y_1}{y_2 - y_1}$$

$$Ey_{2015} = \frac{Q_2 - 150}{150} \times \frac{40}{50 - 40} = 1,5 \Rightarrow Q_2 = 206.25$$

$$Q_2 = 206,25 = \text{ك}2 = \text{ألف وحدة}$$

الحل :

$$\text{مرونة الطلب الدخلية (م)} = \frac{800 - 1000}{800} \div \frac{15 - 20}{15}$$

$$1,33 = \text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{800}{200} \times \frac{5}{15}$$

أي مرونة الطلب الدخلية تساوي 1.33 وهذا يعني أنه كلما ازداد الدخل بنسبة 1% فإن الكمية المطلوبة ستزداد بنسبة 1.33% وإذا ازداد الدخل بالنسبة 10% فإن الكمية المطلوبة ستزداد بنسبة 13.3%.

إذن ممكن استعمال معامل المرونة الدخلية في تنبؤات الطلب إذا علمت نسبة التغير المتوقعة في الدخل. مثال : إذا كان من المتوقع أن يزداد الدخل بنسبة 5% عما كان عليه في سنة 1996 (المثال السابق) ، وذلك لكل سنة للفترة من سنة 1997- 2001 المطلوب التنبؤ بالطلب المتوقع إذا علمت أن مرونة الطلب الدخلية تساوي 1.33 .

الحل :

السنة	زيادة الدخل %	زيادة الاستهلاك %	إجمالي الاستهلاك (مليون طن)
1996	5	6,65	20
1997	5	6,65	21,33
1998	5	6,65	22,75
1999	5	6,65	24,26
2000	5	6,65	25,87
2001	5	6,65	27,59

5- مرونة السعر التقاطعية للطلب: Cross Prices Elasticity

كما ذكرنا سابقاً فإن الطلب على سلعة يتأثر بأسعار السلع الأخرى سواء كانت بديلة أو مكملية أو مستقلة .

مثلاً الطلب على لحمة الضأن مرتبط ويتأثر بسعر البدائل القريبة منه مثل لحم البقر أو الدجاج. مثلاً إذا ارتفع سعر لحم البقر وبقي سعر لحم الضأن على حاله، فإن ذلك يؤدي لزيادة الطلب على لحم الضأن. هذا الترابط بين السلعتين بديلة لبعضهما البعض، وهذه القاعدة تنطبق على كل السلع البديلة.

أما بالنسبة للسلع المكملية فتوجد علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وأسعار السلع الأخرى المكملية لها. مثلاً البنزين يعتبر مكمل للسيارات التي تعمل بهذه المادة، فإن ارتفاع سعر البنزين سيخفض من الطلب على شراء أو استعمال السيارات الخاصة، وكذا بالنسبة لبطاقات التخزين (Cart memoire) والكاميرات ،

يمكن استخدام المرونة التقاطعية لقياس درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير في أسعار السلع المكملية والسلع البديلة وتحسب بالقانون التالي:

$$\epsilon_{-PX} = \frac{d Q_r}{d p_X} \cdot \frac{P_X}{Q_Y}$$

حيث أن Y,X . هي سلعتان مختلفتان.

أما مرونة القوس التقاطعية فيتم حسابها بالقانون التالي:

$$E_{PX} = \frac{(Q_{Y2} - Q_{Y1}) / (Q_{Y2} + Q_{Y1})}{(P_{X2} - P_{X1}) / (P_{X2} + P_{X1})}$$

$$= \frac{\Delta Q_Y}{\Delta P_X} \cdot \frac{P_{X2} + P_{X1}}{Q_{Y2} + Q_{Y1}}$$

1. حالة السلعة المكملّة.

تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة المكملّة لها علاقة عكسية ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي :

مثال:

ليكن لدينا جدول الطلب على السلعة (x) والتي تمثل مادة السكر وسعر سلعة أخرى (y) والتي تمثل القهوة .

في الجدول رقم (4 - 8) : جدول الطلب على السلعة (x).

$P_y \times DA$	200	400	600	800	1000
$Q_x \times kg$	40	30	20	10	0

والمطلوب :

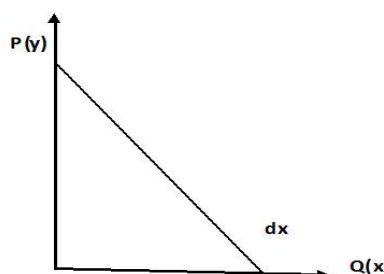
حساب المرونة المتقاطعة بين السلعتين x و y.

الحل.

نلاحظ أن عند السعر $P(y) = 400$ فالكمية المطلوبة من السلعة (x) هي 30 كلغ وعند السعر $800P(y)$ دج فإن الكمية المطلوبة من السلعة (x) هي 10 كلغ . وتكتب رياضياً :

$$\begin{aligned} Ed(x,y) &= [Q(x)/ P(y)].[P(y)/Q(x)] \\ Ed(x,y) &= [(Q_2-Q_1)/(P_2-P_1)].[(P_1 / Q_1)] \\ Ed(x , y) &= [(10-30)/(800-400)] [(400/30)] = - 2/3 \\ Ed(x,y) &= -0.66 \end{aligned}$$

ويكون منحنى الطلب على السلعة (x) كما هو موضح في: الشكل رقم (4 . 11) : منحنى الطلب على اسلعة (x).



2. حالة السلعة البديلة:

مثال : إذا تسبب إنخفاض سعر السلعة س من 12 وحدة إلى 10 وحدات أدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من السلعة ع من 100 وحدة إلى 50 وحدة .

أحسب مرونة الطلب التقاطعية، وما هو نوع هذه السلعة ؟

الحل :

إذن السلعتان بديلتان

$$E_{pX} = \frac{\Delta Q_Y}{\Delta P_X} \cdot \frac{P_{X2} + P_{X1}}{Q_{Y2} + Q_{Y1}}$$

$$E_{pX} = \frac{Q_{Y2} - Q_{Y1}}{P_{X2} - P_{X1}} \times \frac{P_{X2} + P_{X1}}{Q_{Y2} + Q_{Y1}}$$

$$= \frac{50 - 100}{10 - 12} \times \frac{10 + 12}{50 + 100} = \frac{-50}{-2} \times \frac{22}{150} = 1 \times \frac{11}{3}$$

$$E_{pX} = 3,67$$

3. حالة السلع المستقلة .

قد لا تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة معينة بسعر سلعة أخرى، وفي هذه الحالة تكون مرونة الطلب

المتقاطعة تساوي الصفر وهي حالة السلعتين المستقلتين.

خلاصة الحالات الثلاث :

.إذا كانت $Ed(x,y) > 0$ فالسلعتان بديلتان.

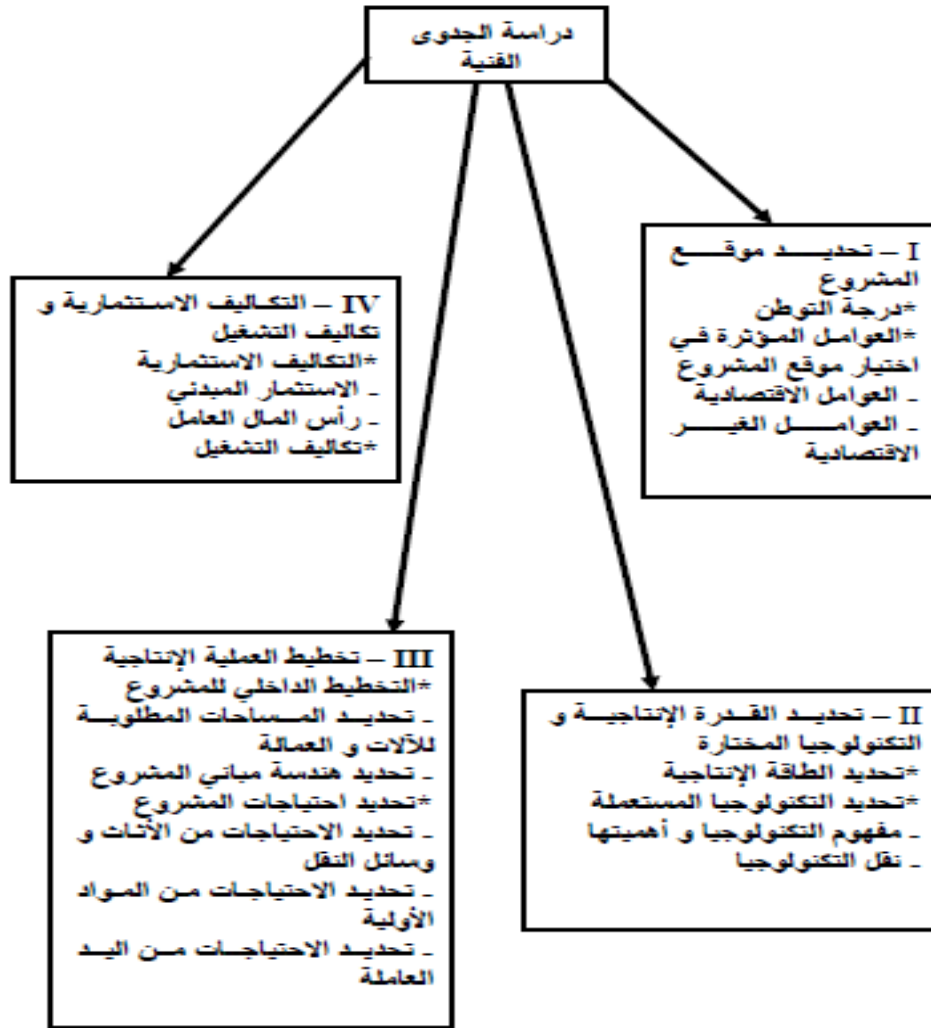
.إذا كانت $Ed(x,y) < 0$ فالسلعتان مكملتان.

.إذا كانت $Ed(x,y) = 0$ فالسلعتان مستقلتان.

المبحث الرابع : الدراسة الفنية للمشروع :

يمكن تعريفها بأنها تلك الدراسة التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية والهندسية المتعلقة بالمشروع المقترح والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى قرار استثماري يقضي إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى المرحلة التنفيذ وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد كافة احتياجات المشروع اللازمة لإنشائه وذلك من أرض ومباني وآلات ،ومعدات، ووقود، ويد عاملة ، وخدمات .

والشكل رقم (4-12): خطوات دراسة الجدوى الفنية



المصدر: محمد سعيد بسيوني ، وأحمد عبد الرحيم زردق، مرجع سابق ،

أولاً : أهمية الدراسة الفنية :

تختلف الدراسة الفنية من مشروع إلى آخر وتكمن أهمية هذا النوع من الدراسات من أن نتائجها تستخدم في عدة مجالات منها :

- 1- تستخدم بيانات الدراسة الفنية في تقدير رأسمال المطلوب للمشروع : إن الجزء الأكبر من رأس المال يستخدم في توفير الاحتياجات الضرورية للمشروع من أرض ، ومبان ، وآلات ، ووسائل الفنية وتركيبات ، ومواد أولية، ويد عاملة، ووقود، وعلى أساس هذه الضروريات يتم تحديد التكاليف.
 - 2 - تساعد البيانات الواردة في الدراسة الفنية في تحديد المواقع البديلة للمشروع :عادة هذه الدراسة تحدد مساحة الأرض المطلوبة والمواد الأولية ومصادرها وأنواع الوقود ثم الخدمات المختلفة ومواصفاتها وعلى أساس ذلك يجري الاختيار اللازم والأنسب الصالح لإقامة المشروع .
 - 3- تحدد الدراسة الفنية الحجم الممكن للمشروع والآثار المترتبة على ذلك: أي أنها توصي بالأجهزة المطلوبة لتحقيق رقم المبيعات التي قد تكون دراسة السوق حددته مسبقا.
 - 4- تحديد مصادر الحصول على الاحتياجات وبالتالي قوائم الاستيراد :بواسطة هذه الدراسة يتم معرفة ماذا كان المصدر محليا أم أجنبيا وحجم النقد اللازم لاستيراد تلك التجهيزات لإنشاء المشروع .
 - 5- تحدد دراسة الفنية مدى الاحتمال في الحصول على حق التصنيع والنتائج المترتبة على ذلك :وتتضح هذه الأهمية من خلال تحقيق جملة من الفوائد أهمها انه يتجنب إنفاق مبالغ طائلة على البحوث والتجارب العلمية ويضمن جودة عالية لمنتجاته وبالتالي أرباحا أكبر ، أن عدم الاهتمام بالدراسة الفنية ينجم عنه مجموعة من السلبيات وهي :
- أ. ظهور اختناقات بين خطوط الإنتاج :مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوازن والتناسق بين مراحل الإنتاج للمشروع الجديد ومن بين هذه الاختناقات وجود طاقات إنتاجية معطلة في بعض الخطوط الإنتاجية وتشغيل زائد لخطوط الإنتاجية أخرى.
- ب. -ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا :ان عدم دقة وكفاءة الدراسة الفنية يترتب عليه مشكلات ومخاطر كبيرة نذكر منها المشاكل المالية والإنتاجية والتسويقية والتي تسبب فشل المشروع .

ثانيا مكونات الدراسة الجدوى الفنية:

- 1

- 1- دراسة الطاقة الإنتاجية واختيار الحجم الملائم للمشروع .
- 2- اختيار الأساليب الإنتاجية الملائمة وتحديد العمليات الإنتاجية .
- 3- دراسة واختيار موقع المشروع .

أولاً : - دراسة الطاقة الإنتاجية واختيار الحجم الملائم للمشروع : أن تقدير وتحديد حجم الطاقة الإنتاجية يتطلب قياس حجم الإنتاج المتوقع الذي يتناسب مع قراره الدراسة التسويقية وكذلك حجم الإنتاج الاقتصادي الذي تقرره الاعتبارات الاقتصادية ويترجم حجم الإنتاج المستهدف على شكل طاقة إنتاجية حيث نميز بين الطاقة الإنتاجية القصوى والتي تعكس أقصى حجم الإنتاج يمكن الحصول عليه في ظل الاستخدام الكامل لكافة التسهيلات المتاحة خلال فترة زمنية معينة والطاقة الإنتاجية العادية والتي تمثل حجم الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه عملياً ، إن الطريقة الأكثر شيوعاً لتحديد حجم الإنتاج الذي يمكن أن يعمل عنده المشروع دون التعرض للمخاطر وهي طريقة تحليل التعادل.

1- طريقة التحليل التعادل : تساعد طريقة التحليل التعادل على تحديد أقل مستوى من المنتجات أو المبيعات يمكن للمشروع أن يحققه دون الوقوع في الخسائر ويتحقق ذلك عندما يتعادل الإيراد الكلي المتوقع مع التكاليف الكلية المتوقعة ويتم ذلك خلال بعض المعادلات أو الرسوم البيانية تحديد التعادل رياضياً وذلك في صورة حجم معين من الإنتاج أو قيمة معينة للإنتاج على النحو التالي :

الإيراد الكلي = حجم المبيعات x كلفة الوحدة المتغيرة ، أما في نقطة التعادل فيكون : الإيراد الكلي = التكاليف الكلية ، حجم التعادل = التكلفة المتغيرة الكلية / عدد الوحدات المنتجة حيث أن الإيراد المتوسط يمثل سعر بيع الوحدة المتوقع أما التكلفة الوحدة المتغيرة يمكن الحصول عليها على النحو التالي التكلفة المتوسطة المتغيرة

مثال : إذا كانت التكاليف الثابتة لإنتاج سلعة معينة 8000 دولار وأن سعر الوحدة الواحدة بلغ 4 دولارات ، وأن تكلفة المتغيرة للوحدة بلغت 2 دولار كيف نحدد حجم إنتاج التعادل من خلال المعادلة على النحو التالي :
 حجم التعادل = $\frac{2-4}{8000} = -2/8000$ وحدة قيمة إنتاج التعادل x التعادل x سعر بيع الوحدة
 $4000 = 4 \times 10000 = 40000$ - حجم التعادل كنسبة من الطاقة الإنتاجية = $\frac{40000}{20000} = 2$ أي 50% من الطاقة الإنتاجية الكلية - وللإجابة على السؤال الثاني : تحديد قيمة التعادل النقدي ويتحدد ذلك من خلال المعادلة التالية : قيمة التعادل النقدي = التكاليف الثابتة / 1 - كلفة الوحدة المتغيرة

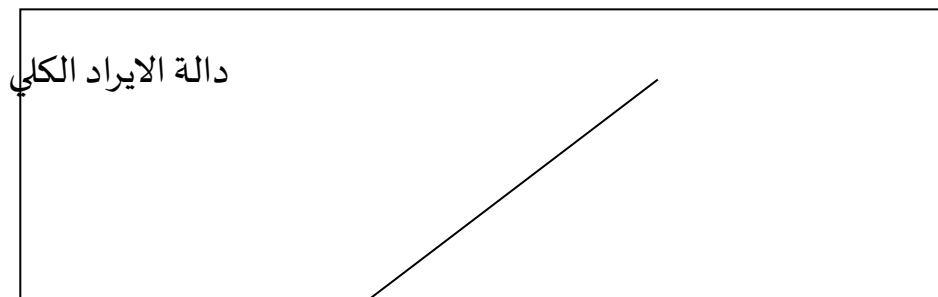
أي قيمة التعادل النقدي = $\frac{25}{15-1/100000} = 250000$

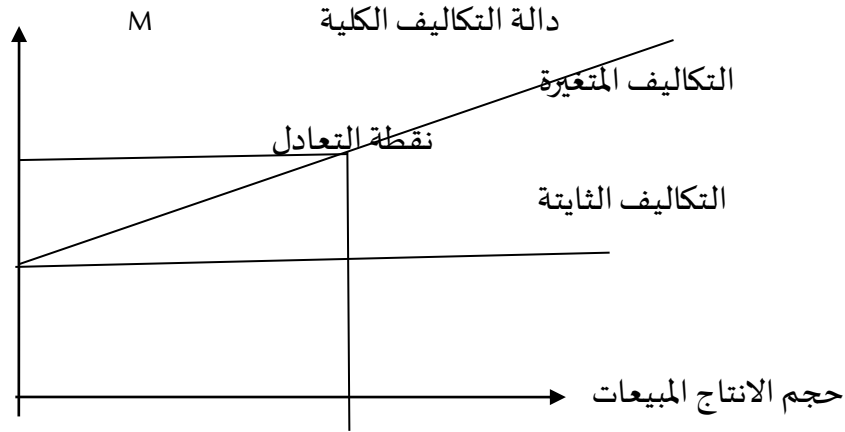
سعر البيع الوحدة = $\frac{0.6-1}{100000} = 250000$ دولار قيمة التعادل النقدي كنسبة من الطاقة الإنتاجية للمشروع = $\frac{250000}{250000} \times 25 \times 1000 = 1000$ أي أن المشروع يحقق تعادل عندما يعمل بنصف طاقته الإنتاجية .

– تحديد نقطة التعادل من خلال الرسم البياني استنادا إلى دالة الإيراد الكلي ودالة التكاليف على النحو التالي: استخدام الإيراد الكلي والتكاليف الكلية للقيام بتحديد نقطة التعادل بيانيا نفترض ثبات سعر البيع الوحدة ، ومن ثبات التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة هذه الفرضيات تؤدي الى وجود علاقة خطية بين دالة الإيراد ودالة التكاليف الكلية حيث يتزايد كل من الإيراد الكلي والتكاليف الكلية بمعدل ثابت مع زيادة حجم المبيعات-1 دالة التكاليف الكلية: توضح العلاقة بين حجم الإنتاج متغير مستقل وتكاليف الإنتاج الكلية حيث توجد علاقة خطية ونحن نعلم التكاليف الكلية تتكون من التكاليف الثابتة التي تظل ثابتة مهما تغير حجم لإنتاج والتكاليف المتغيرة التي ترتبط بعلاقة طردية فكلما زاد حجم الإنتاج كمتغير مستقل وزادت التكاليف المتغيرة بمعدل ثابت .

دالة الإيراد الكلي : توضح العلاقة بين الإيراد الكلي حجم المبيعات فيالسعر وحجم الانتاج الكلي فكلما زاد حجم المبيعات زاد الإيراد بمعدل ثابت اي ان سعر البيع ثابت مهما تغير الحجم المبيعات من خلال المنحنى البياني أن حجم الإنتاج التعادل هو في النقطة M حيث تتقاطع دالة الإيراد الكلي مع دالة التكاليف الكلية ففي هذه النقطة يكون الإيراد الكلي = التكاليف الكلية والمشروع يحقق ربحا ولا خسارة أما على يسار النقطة فان حجم الإنتاج سوف يمثل مخاطرة بالنسبة للمشروع حيث تحقق خسارة لان التكاليف الكلية تكون اكبر من إيراد الكلي وتتسع الفجوة كلما انخفض الإنتاج ابتعد عن حجم التعادل في اتجاه نقطة الأصل أما على يمين النقطة التعادل فتحقق إرباحا كلما لان الإيراد الكلي يكون اكبر من التكاليف الكلية ويزداد حجم الإنتاج مبتعدا عن حجم التعادل باتجاه اليمين ويمكن تلخيص هذه العلاقات كمايلي :-في نقطة التعادل يكون الإيرادات والتكاليف

الشكل البياني رقم (4-13) بين نقطة التعادل





1- الإيراد الكلي = التكاليف لا ربح ولا خسارة -2

على يسار نقطة التعادل تكون التكاليف الكلية أكبر من الإيراد الكلي

3- على يمين نقطة التعادل تكون الإيراد الكلي أكبر التكاليف الكلية ربح .

- العوامل المؤثرة في اختيار حجم الطاقة والملائم :

أ- حجم الموارد المالية والاقتصادية المتاحة :يعتبرها العنصر مقيدا لدى اختيار حجم الطاقة الملائم خصوصا في حالة ندرة الموارد ومستلزمات الإنتاج فالنقص في الموارد المالية المتاحة لدى المستثمر يؤثر مباشرة على اتخاذ القرار بين الطاقات الإنتاجية البديلة كما أن نقص الموارد المالية بالعملة الأجنبية اللازمة لاستيراد التجهيزات و الآلات ومستلزمات الإنتاج يدفع عادة إلى تفضيل أحجام صغيرة للطاقة الإنتاجية الجديدة

أ- حجم السوق الفعلي والمتوقع :ان حجم المتوقع الذي تظهره الدراسة الاقتصادية يمكن أن يشكل عاملا هاما عند اختيار حجم الطاقة الملائم ويمكن أن نواجه الاحتمالات التالية :عندما تكون المنافسة الكاملة هي السائدة في السوق حيث يستطيع المستثمر أن يبيع أي كمية من السلعة السائد في السوق

ب- عندما يكون حجم السوق محددا :فان إحجام الطاقة الصغيرة هي المفضلة - عندما يكون حجم السوق كبيرا

ت- قيود فنية على حجم الطاقة : يمكن أن ترتبط القيود على حجم الطاقة بعوامل فنية كالشروط التكنولوجية في صناعة السجائر والاسمنت والأسمدة الكيماوية .

ثانيا : اختيار الأساليب الإنتاجية الملائمة :

1. أسلوب الإنتاج : من المهام الأساسية التي تتضمنها الدراسة الجدوى الفنية هي اختيار أسلوب الإنتاج الملائم وذلك لأنه يمكن أن تكون هناك عدة أساليب إنتاجية لإنتاج سلعة معينة ولكل أسلوب تكاليفه ومتطلبات تشغيله كما لكل صناعة أسلوبها الإنتاجي الملائم ولا بد أن تأخذ بعين الاعتبار للمسائل التالية :

- التأكد من مسألة الاختيار والمفاضلة بين المستويات المختلفة للتكنولوجيا مع استبعاد تكنولوجيا غير المتطورة أو تلك التي لا تتناسب مع ظروف البلد المعني البيئية ، أو الاجتماعية، أو مع مستوى تطوره والإمكانيات التمويلية وتوفير مستلزمات الإنتاج المحلية وكذلك توفير اليد العاملة الماهرة.
- الطاقات الإنتاجية لكل بديل من المعدات والمكائن ومدى إمكانية استغلالها والظروف والمستلزمات الفنية اللازمة لتشغيلها بكفاءة عالية
- تكاليف التركيب والصيانة والتشغيل
- العمر الإنتاجي المتوقع للبديل مدى توفر القوى العاملة اللازمة لتشغيل الآلات ودرجة المهارة المطلوبة
- مستوى جودة المنتجات في نطاق استخدام كل بديل
- سهولة الاستخدام ومدى توفر قطع الغيار بأسعارها الملائمة
- مدى توفر الطاقة ونوعها والمياه وكلفتها اللازمة
- درجة الأمان في التشغيل ، ومقدار الآثار السلبية على البيئة .
- وعلى ضوء اختيار الأسلوب الإنتاجي الملائم والتكنولوجيا المناسبة يتم تحديد :
- تحديد دقيق وتفضيلي لأنواع السلع التي يستطيع المشروع الجديد إنتاجها حالياً ومستقبلاً وكذا الأشكال والمقاسات وتفصيلها .

2- تحديد التجهيزات والمستلزمات المطلوبة لكل مرحلة ومواصفاتها على النحو التالي :

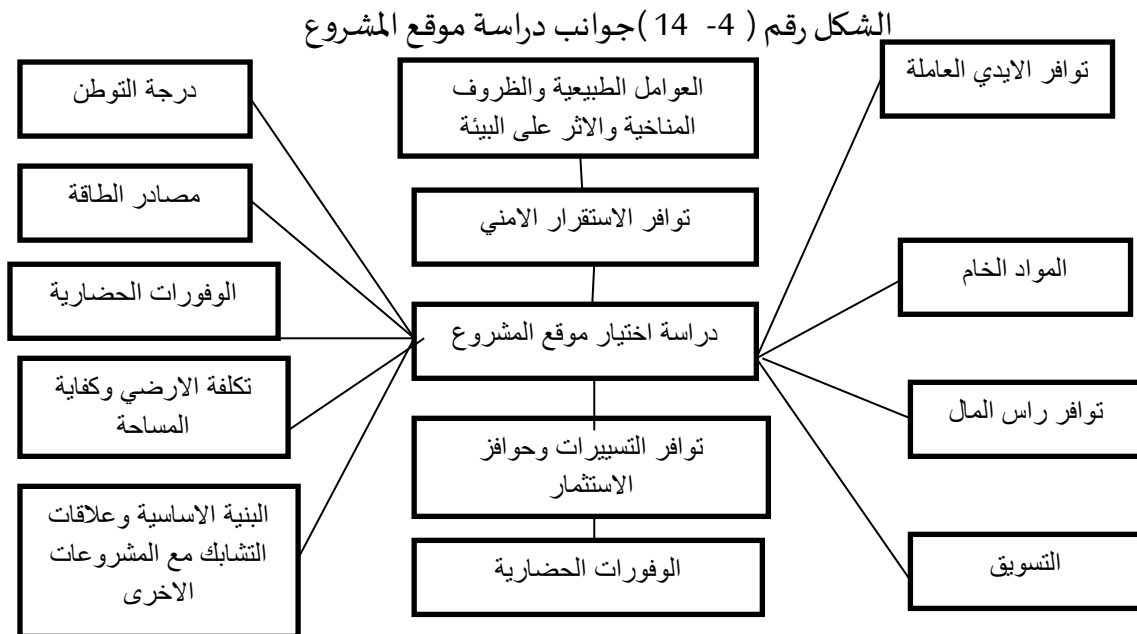
- أنواع الآلات الرئيسية والعدد المطلوب من كل نوع والمواصفات الفنية له .
- أنواع الأدوات المساعدة في تشغيل والعدد المطلوب من كل منها ومواصفاتها .
- وسائل النقل داخل كل مرحلة ، والعدد المطلوب من كل منها ومواصفاته .
- أنواع الأثاث المطلوب والعدد اللازم من كل نوع ومواصفاته .
- نوع الوقود المستعمل في تشغيل الآلات والتجهيزات المطلوبة له ثم الكمية المطلوبة على مدار السنة .
- أنواع المواد الأولية والسلع نصف المواد التعبئة المستخدمة في كل مرحلة وكمياتها ومواصفاتها مصنعة

- تقدير احتياجات المشروع من القوى العاملة.
- تحديد التجهيزات الضرورية المطلوبة للوظائف التي يحتاج إليها المشروع لكي ينتظم عمله كوظيفة التسويق ، الشراء ،.... الخ)
- 3- تقدير احتياجات المشروع من مواد الخام والمواد الأولية :يعتبر من المسائل الهامة والتي تتضمنها الدراسة الفنية هي تقدير احتياجات المشروع المقترح من المواد الخام والمواد الأولية ونصف مصنعة التي تحتاجها العملية الإنتاجية وبصورة مستمرة وبصفة منتظمة ومستمرة وخلال فترة زمنية معينة وهنا لابد من تقدير كلفة هذه المواد ونسبتها إلى كلفة الإجمالية للإنتاج أن التقدير المناسب للاحتياجات من المواد الأولية وعلى نحو الذي يؤمن استمرارية العملية الإنتاجية وعليه يأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية - تجديد المواد المباشرة التي تدخل في العملية الإنتاجية ومواصفات كل مادة . - تقدير ما تحتاجه الوحدة الإنتاجية من المواد المختلفة . - قدير الكمية المطلوبة منكل مادة وخلال فترة زمنية معينة
- تقدير الكلفة الإجمالية للمواد المراد استخدامها والى ذلك ينبغي تحديد كمية ، ونوعية وتكاليف المواد غير المباشرة اللازمة لعملية الإنتاج كالحاجة إلى الزيوت والمواد الثانوية ومستلزمات التشغيل والتعبئة ومشابه.
- 4- تقدير احتياجات المشروع من اليد العاملة : تعتبر هذه المسألة من العناصر الأساسية التي تتضمنها الدراسة الفنية للمشروع من خلال تقدير ما يحتاجه المشروع من القوى العاملة ومن مختلف الاختصاصات وهي تختلف من باختلاف مراحل إقامة المشروع وتشغيله أن تقدير الصحيح والدقيق للاحتياجات الفعلية من القوى العاملة من مختلف الاختصاصات يمكن التوصل إليها من خلال ما يسمى بالتوصيف العمل الذي يتم بموجبه تحديد مواصفات الوظيفة أولاً ثم اختيار الشخص المناسب الذي تتوفر فيه مواصفات المطلوبة لشغل تلك للوظيفة.
- ثالثاً : دراسة اختيار موقع المشروع :
- ان اختيار موقع المشروع من العناصر الأساسية في الدراسة الفنية للمشروع وهي بغض النظر عن الجوانب الهندسية والفنية تشمل جوانب أخرى قانونية ومالية واقتصادية والقرار بهذا الشأن قرار صعب واستراتيجي يترتب عليه إنفاق مبالغ ضخمة تشكل جزءاً كبيراً من التكاليف الاستثمارية كثمن الأرض أو استئجارها وتكاليف البناء والتجهيز وعليه فان الخطأ في التقدير يترتب عليه كلفة باهضة على شكل أنفاق إضافي كان من الممكن تجنبه .

- العوامل المؤثرة في قرار اختيار الموقع :

- 1- الخصائص الفنية والطبيعة للمناطق التي من الممكن إقامة المشروع فيها
 - 2- كلفة الحصول على الأرض وتجهيز موقع الإنتاج سواء تعلق الأمر بشراء الأرض أو استئجارها.
 - 3- قوانين الاستثمار السائدة في مكان المشروع .
 - 4- مدى توفر القيود والقوى المحركة للمياه: ويعتبر عاملاً مساعداً يساهم في تخفيض التكاليف التشغيلية .
 - 5- مدى قرب المشروع من مستلزمات الإنتاج والقوى العاملة ومن أسواق التصريف .
- عندما تكون مستلزمات الإنتاج سريعة التلف ويتطلب نقلها لمسافات طويلة تكاليف إضافية لتخزينها وحفظها (تعليب، واللحوم، والفواكه والخضار)
- *-صعوبة نقل المنتجات النهائية إلى الأسواق تشكل نسبة عالية من تكاليف الكلية ذلك بالمقارنة مع تكاليف نقل مستلزمات الإنتاج .
- *-عندما يكون تقرير اختيار الموقع بجانب السوق يسمح بتقديم خدمات أفضل للمستهلكين ويسمح بتوفير جزء كبير من التكاليف.
- 6-القرب من الطرق الرئيسية وتوفير النقل والمواصلات: مما يسهل نقل المنتجات الى الأسواق وكذلك الاحتياجات المشروع من مواد أولية وغيرها .

والشكل التالي: يوضح جوانب دراسة موقع المشروع



المصدر:عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص198.

رابعاً: الدراسة الاقتصادية للمشروع

إتمام الدراسة الفنية والهندسية للمشروع المراد انجازه تكون قد أصبحت جل البيانات الضرورية لإعداد الدراسة الاقتصادية للمشروع والمقصود بالدراسة الاقتصادية للمشروع هي تقدير التكاليف المتوقعة

من المشروع ويجب التمييز بين التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل حيث أن العنصر الرئيسي في التكاليف الاستثمارية يتمثل في الاستثمار المبدئي : وهو كل ما ينفقه المشروع المقترح من مراحل الإنشاء والتأسيس إلى أن يصبح جاهزاً للعمل وضمن هذا الإطار بين الفئتين يجب التمييز بين التكاليف بالعملة المحلية والتكاليف بالعملة الأجنبية. ومن هنا يجب التطرق بالتفصيل إلى التكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيل .

1- التكاليف الاستثمارية: وتتكون من الاستثمار المبدئي: الذي يتكون بدوره من

(أ) تكاليف التأسيس (الاستثمارات الثابتة غير ملموسة) ، (ب) تكاليف الإنشاء (الاستثمارات الثابتة الملموسة) - رأسا مال العامل لأول دورة تشغيلية - تكاليف الاستثمارية اللاحقة الاستثمار المبدئي: وهو يتمثل في كل الإنفاق الاستثماري اللازم لإقامة المشروع وتجهيزه حتى يصبح جاهزاً للتشغيل والإنتاج ويتكون من :

أ- مصروفات التأسيس (الاستثمارات الثابتة غير ملموسة) وهي تشمل كل البنود الاتفاق منذ لحظة التفكير بإنشاء المشروع وحتى تتم إقامته باستثناء ما ينفق على عملية الإنشاء الأصول الثابتة وهي تضم البنود التالية :

- تكاليف الدراسات السابقة للمشروع: يسهل تحديد قيمة هذه التكاليف لأن الدراسات تتم عادة بموجب عقد مع الهيئة المعنية بإعداد الدراسة حيث يحدد العقد مسبقاً كلفة المشروع .

- مصروفات التسجيل وتكاليف الحصول على بيانات من الأجهزة الرسمية : ويقصد بها كل الرسوم المختلفة التي تدفع لقاء الحصول على ترخيص من الوزارات المعنية وكذا الرسوم المفروضة من طرف الدولة التي ينص عليها القانون وهي معروفة .

- المصروفات الإدارية حتى بدء التشغيل: وهي تتمثل في الإيجارات وأجور العاملين ومصاريف البريد والهاتف حتى يبدأ التشغيل المشروع .

- نفقات تنظيم المشروع الجديد: لقيام بالمشروع يحتاج إلى نظم تنظم عمله ومن هذه النظم نظام التخزين والبيع ، المحاسبة ، والأرشفة ، ويتوقف على درجة دقتها وهذه الأنظمة توضع عادة من قبل هيئات مختصة استناداً إلى خبرات المشاريع السابقة من خلال استغلال الخبرات من الكوادر .

- أتعاب المكاتب الاستشارية المشرفة على التنفيذ: يستعين أصحاب المشاريع أحياناً إلى هيئة استشارية تساعد جهاز المشرف على إنشاء المشروع ويقوم المكتب الاستشاري بمراجعة التصميم المقدمة ومتابعة التركيبات والتأكد من مطابقتها للمواصفات وكذلك بالنسبة للمعدات والآلات .

- نفقات التمويل في فترة الإنشاء : المقصود بذلك الفوائد التي تدفع على القروض التي يتم

الحصول عليها لإتمام أعمال الإنشاء وكذا شراء المعدات وغي الغالب تحتسب الفوائد منذ لحظة استلام التجهيزات ويسغرق تركيبها وتجارتها وقتا بين الاستلام والتشغيل تدرج ضمن نفقات التأسيس .

- المبالغ التي تدفع

لقاء حقوق شراء التصنيع :هناك طريقتان لدفع حقوق التصنيع :إما دفعة واحدة عند الشراء يدرج هذا المبلغ ضمن نفقات التأسيس إما على دفعات سنوية لفترة معينة أو طوال استخدام العلامة التجارية .

– نفقات الدعاية و الإعلان قبل التشغيل.

–تكاليف السفريات والتنقلات وغيرها من نفقات التي تصرف قبل بدء التشغيل .

–تكاليف دراسة العروض لتوريدات الأصول ومستلزمات الإنتاج وتكاليف التعاقد مع الموردين .

ب- نفقات الإنشاء الاستثمارات الثابتة الملموسة :وتضم تكاليف الإنشاء البنود التالية :

-تكاليف الحصول على الأرض وتجهيزها للبناء :وهي عادة ما تتكون من ثمن الأرض ورسوم تسجيلها ونفقات إعداد الموقع للبناء بما في ذلك انجاز طرقات جزئية فرعية وتحديد هذه المبالغ استناداً إلى الدراسة الفنية .

-تكاليف المباني والإنشاءات :وهي تتكون من تكاليف إعداد المباني المشروع وخزانات الوقود

وخزانات المياه والسوائل توصيلات المياه والمجاري وتكاليف بناء السور المحيط بالمشروع وتكلفة

إنشاء العنابر والسقوفات في باحة المشروع وإنشاء المساكن لعمال(خ).

-تكاليف الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة وتكلفة نقلها :وتتمثل في ثمن شراء هذه

الآلات تكاليف تركيب هذه الآلات تكاليف توصيلات الكهرباء بما في ذلك التجهيزات اللازمة و ثمن

وسائل النقل التي يحتاجها المشروع وكذلك تكلفة التجهيزات المكتبية من أجهزة الكمبيوتر والآلات

الحاسبة وأجهزة التكييف ...الخ).

- تكاليف الأثاث والمفروشات اللازمة لتجهيز المكاتب .

–قطع الغيار :عادة في فترة الإنشاء شراء كميات احتياطية من قطع الغيار ضمن تكاليف الإنشاء .

ت- رأس المال العامل لأول دورة تشغيلية :تتضمن التكاليف الاستثمارية لأي مشروع مجموعة من

الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل تسمى رأس المال العامل : أن مفهوم رأس المال العامل وفي نطاق

دراسة الجدوى المشاريع يتضمن مجموعة من الأصول قصيرة الأجل التي يتم تقديرها بهدف الوفاء

بمتطلبات الدورة التشغيلية الأولى في حياة المشروع ورأس المال العامل يتضمن مجموعة من البنود

نذكر منها : - قيمة المخزون من

المواد الخام والمنتجات الوسيطة وقطع الغيار الذي يكفي احتياجات دورة التشغيل الأولى .
- مجموعة من الأصول النقدية التي يتم تخصيصها لمواجهة أعباء نقدية يتعين الوفاء بها خلال فترة التشغيل الأولى كنفقات الإنتاجية والإدارية والتسويقية بما في ذلك تكاليف اليد العاملة .
ث- التكاليف الاستثمارية اللاحقة : وتضم التكاليف الاستثمارية كذلك من كلفة شراء المعدات والتجهيزات التي يمكن ان يحتاجها المشروع في السنوات اللاحقة أي بعد إنشائه وانطلاقه في العمل وكذا التكاليف الناجمة عن متطلبات توسعية وتطويره المختلفة .

1- تقدير التكاليف الاستثمارية :

ويتطلب ذلك الخطوات التالية :
لا بد من تقدير
التكاليف الاستثمارية إلى بنود رئيسية وفرعية ينبغي تحديد الأهمية النسبية لكل بند على حدة ويمكن استخدام المعادلات التالية :
الأهمية النسبية للبند الرئيسي
الأهمية النسبية للبند الفرعي
=تكلفة البند الرئيسي / إجمالي التكاليف الاستثمارية %
=تكلفة البند الفرعي / إجمالي كلفة البند الرئيسي %
البند الفرعي / إجمالي التكاليف الاستثمارية %

2 - ان قيمة المخزون من مواد الخام ومستلزمات الإنتاج الذي يدخل في نطاق رأس المال العامل هو ذلك المخزون من مواد الخام الذي يكفي دورة تشغيلية خلال ثلاثة اشهر في حين أن مخزون من قطع الغيار هو ذلك الذي يكفي لمدة سنة كاملة وهذا يعني أن فترة التشغيل الأولى تختلف من بند إلى آخر عند تقدير رأس المال العامل التي يدخل نطاق التكاليف الاستثمارية .

- ان تحديد تقدير رأس المال لأول دورة تشغيلية قد يتم بأكثر من طريقة فقد يتم تحديد نفقات التشغيل لسنة كاملة تسمى السنة القياسية ثم يتم تقدير كلفة التشغيل الأولى كنسبة من تكلفة السنة القياسية.

أ- تكاليف التشغيل: وتشمل تكاليف التشغيل العناصر التالية :

- المستلزمات السلعية : حيث يجري تقدير كلي للاحتياجات السنوية مكن المواد الخام والمواد الأولية المختلفة ومستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والوقود والزيوت والقوى المحركة ، وقطع الغيار ، والأدوات الصغيرة ، ومواد التعبئة ، والتغليف ، والأدوات الكتابية ، والكتب والمطبوعات ، والمياه والإنارة و.... الخ) .

- ب- أجور العاملين حيث يجري تقدير الأجور السنوية للعمال الادارية والتنظيمية وكذلك العمال الفنية والعمال المساعدة وغير الماهرة.
- ت- المستلزمات الخدمية حيث يجري تقدير النفقات السنوية على هذا النوع من المستلزمات كمصروفات الصيانة ومصروفات التشغيل لدى الغير وخدمات الأبحاث والتجارب والدعاية والإعلانات ونفقات الترويج الأخرى والنقل والمواصلات العامة واستئجار الآلات والمعدات ومصروفات خدمية متنوعة من البريد والهاتف وهناك نوعين من رئيسيين من تكاليف التشغيل :- التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة :
- 1- التكاليف الثابتة :-وهي تلك التكاليف التي لا يتأثر حجمها بتغير حجم الإنتاج وهي ترتبط بوجود المعدات الإنتاجية في المؤسسة ولذا فإنها تدفع حتى في حال توقف المؤسسة عن النشاط ومن بينها نذكر إيجارات المباني ، وفوائد رأس المال المقترض وإهلاك الآلات والمعدات والتجهيزات ونفقات تصليحها وكلفة تراخيص الإنتاج وكذا رواتب كبار المسؤولين وتكاليف الاتصال والبريد ، ونفقات الدعاية والإعلانات والمشاركة في المعارض والمهرجانات التسويقية لأنها لا ترتبط بتكاليف الإنتاج .
- 2- التكاليف المتغيرة :-وهي تلك التكاليف التي يتغير حجمها تبعاً لتغير حجم الإنتاج ونذكر منها :أجور العمال ، وتكلفة وسائل الطاقة الضرورية لعملية الإنتاج في المؤسسات التجارية تشكل تكاليف الشراء البضاعة القسم الأكبر من التكاليف المتغيرة وثمان الخدمات والمواد الأولية المختلفة .

الشكل رقم (4 - 15) يوضح ملخص دراسة الجدوى الفنية

دراسة الجدوى الفنية

المرحلة الرابعة	تقرير الدراسة الفنية	المرحلة الأولى
المرحلة الرابعة تقدير تكاليف المشروع - تكاليف الاستثمارية أصول ثابتة حد أدنى من المخزون والنقدية - مصروفات التأسيس: - تكاليف التشغيل السبوية	تخطيط احتياجات ومستلزمات الإنتاج - احتياجات المشروع من المواد والمهمات - احتياجات المشروع من القوى العاملة ووضع الهيكل التنظيمي - احتياجات المشروع من الأثاث ووسائل النقل.	قبول دراسة وتحليل موقع المشروع تضاريس المنطقة وتراكيب التربة - مدى توافر الوقود والقوى المحركة والمياه - مدى القرب من المواد الخام والعمالة - مدى توافر خدمات النقل والقرب من أسواق التصريف

المصدر: مصطفى يوسف كافي، (2012)، "تقنيات دراسات الجدوى الاقتصادية"، دمشق سوريا، دار ومؤسسة أرسلان، ص20.

المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. ابراهيم حياني، (1990)، التقييم الاداري للمشروعات ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الكويت .

2. ابراهيم نافع قوشجي،(2014) ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، جامعة حماه ، سوريا .
3. أحمد بن سيد بامخرمه،(2014)، اقتصاديات جدوى المشروعات الاستثمارية، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والادارة. دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض .
4. حمدي عبدالعظيم،(1996)، دراسات الجدوى الاقتصادية. في البنك الإسلامي ، ط 1 ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، مصر .
5. خليل محمد خليل عطية،(2008) ، دراسات الجدوى الاقتصادية، ط 1، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، القاهرة .
6. سعود عبدالله الفرحان،(1998)، المدخل إلى دراسة الجدوى الاقتصادية، ذات السلاسل، الكويت. 1998 .
7. سليمان اللوزي ويوحنا آدم،(2005) ، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة إدارة المنظمات. دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان ، الأردن .
8. شريف مصباح أبو كرش،(2006). الدليل العلمي لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، ط 1، عمان ، الأردن .
9. عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، (2004)، دراسة الجدوى وتقييم المشاريع ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
10. عبد الغفار حنفي ،(2007)، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .
11. عبدالقادر محمد عطية،(2000) ، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية، مع مشروعات BOT، ط 1 ، الدار الجامعية، الاسكندرية .
12. كاظم جاسم العيساوي،(2005) ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي ، ط 2، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2005 .
13. محمد البنا،(2011)، تقييم المشروعات الأسس العلمية والتطبيقات العملية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية .
14. محمد دياب ،(2014)، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع ، دار المنهل اللبناني، بيروت .
15. محمد سعيد بسيوني، أحمد عبد الرحيم زردق ،(2011)، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، مصر .
16. مدحت القريشي ،(2009)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان .
17. مصطفى يوسف كافي ، (2012) ، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق .
18. نبيل عبدالسلام شاكر ،(1998)، إعداد دراسات الجدوى. جامعة عين شمس ، مصر .
19. هوشيار معروف،(2004)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ، ط 1 ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ، الأردن .
20. يحي عبد الغني أبو الفتوح ،(2003)، "أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات (بيئية - تسويقية - مالية " ، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر .

المراجع الأجنبية :

الدكتور : صولي علي

من مواليد بلدية الأغواط (ولاية الأغواط)، في 22 جويلية 1961

دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال

أستاذ محاضر – أ – بجامعة الجلفة – الجزائر-

محتوى المطبوعة:

هذه المطبوعة هي مجموعة محاضرات لمقياس دراسة الجدوى وتقييم المشاريع وهي موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر والثانية ماستر ، شعبة علوم التسيير ، تخصص مقاولاتية ، وتتطرق في هذه المحاضرات للإستثمار والمشروعات الاستثمارية ، وهذا من أجل معرفة كيفية إختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ، مما يسمح للطلاب الإطلاع والفهم كيفية دراسة الجدوى المشروعات وكيفية تقييم هذه المشروعات .

إن إعداد هذه المطبوعة جاء لتحقيق جملة من الأهداف ونوجزها فيما يلي:

1. تدعيم مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، وهذا من أجل تغطية المقياس و إختصار وقت الطالب في البحث في عدة مراجع.
2. تعريف الطالب بالاستثمار والمشروعات الاستثمارية وأهميتها للمستثمر والبلد .
3. معرفة الطالب معرفة جيدة لدراسة الجدوى وكيفية قيامه بدراسة جدوى بسيطة للمشروعات الصغيرة .
4. معرفة أهمية وأهداف دراسات جدوى المشروعات .
5. معرفة مراحل دراسات جدوى المشروعات .
6. توطئة للمطبوعة القادمة والتي نتطرق فيها للدراسة التمويلية وتقييم المشاريع .

